جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية نحو ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق
دراسة تطبيقية في إقليم كردستان

إعداد الطالب

يوسف أنور أحمد

إشراف

الأستاذ الدكتور فايز المجالي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــة

الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2011

الإهداء

إلى روح أبي رحمه الله، والى منبع الحنان امي العزيزة،
والى إخوتي الأعزاء ، وخاصة إلى أخي الكبير مصطفى
والى أهلي وشعبي في كردستان خاصة والعراق عامة
والى جامعتي مؤتة، التي نقشت اسمها بماء من ذهب.
والى كل الأردنيين تحية افتخار واعتزاز وعزوه وخاصة أهلي في الكرك الحبيبة
وحمى الله عز وجل كردستان والعراق والأردن من كل سوء انه سميع عليم مجيب الدعاءِ

يوسف أنور أحمد

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر له على نعمته وفضله وامتنانه، أقدم شكري لله أولاً وللأردن ثانياً الذي فتح أبوابه لي ولغيري من طلبة العلم.

وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور فايز المجالي، مشرفا قديرا توج مساري الدراسي بتوجيهٍ ومتابعةٍ كانت منطلقا في إظهار هذا العمل بداية، والى صورته النهائية.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة، لهم جميعا الشكر الجزيل وجزآهم الله كل خير.

يوسف أنور أحمد

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	ح
قائمة الملاحق	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول : خلفية الدراسة ومشكلتها	1
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	2
3.1 أسئلة الدراسة وفرضياتها	3
4.1 أهمية الدراسة	5
5.1 أهداف الدراسة	5
6.2 تعريف مصطلحات الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	10
1.2 الإطار النظري	10
2.2 أشكال الفساد الإداري والمالي	13
3.2 الفساد الإداري والمالي في العراق	14
4.2 الفساد في قطاع النفط العراقي	19
5.2 الجهات المسؤولية عن مكافحة الفساد	21
6.2 أسباب الفساد الإداري والمالي	23
7.2 آثار الفساد الإداري وانعكاساته على المجتمع	25
8.2 مظاهر الفساد الإداري والمالي	27
9.2 استراتيجيات تقليص آثار الفساد والحد منه	29
10.2 علاقة الفساد بالحكمانية والشفافية والمساءلة والمشاركة	32

11.2 النظريات المفسرة للفساد 49
12.2 الدراسات السابقة 56
الفصل الثالث: المنهجية والتصميم
1.3 منهجية الدراسة 68
2.3 مجتمع وعينة الدراسة 68
3.3 أداة الدراسة 72
4.3 صدق أداة الدراسة 73
5.3 ثبات أداة الدراسة 73
6.3 المعالجة الإحصائية 74
الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات
1.4 عرض نتائج أسئلة الدراسة 76
2.4 اختبار فرضيات الدراسة 85
3.4 مناقشة النتائج 105
4.4 التوصيات 109
المراجع 110
الملاحق 120

قائمة الجداول

الرقم	عنوانه	الصفحة
1	**الأموال المهدورة في الفساد في الوزارات والدوائر العراقية في عـامي 2009 و2010.**	16
2	توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل	69
3	خصائص عينة الدراسة	71
4	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل محور وللأداة ككل	74
5	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات عينة أفراد الدراسة نحو أسباب انتشار الفساد الإداري والمالي.	77
6	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات عينة أفراد الدراسة نحو درجة تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد	79
7	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات عينة أفراد الدراسة نحو انتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة	81
8	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات عينة أفراد الدراسة نحو الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الفساد الإداري والمالي	83
9	معاملات الارتباط بين كل من أسباب انتشار جرائم الفـساد و مـستوى تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد و وانتشار أنماط الفساد و الآثار الاجتماعية والاقتصادية	85
10	نتيجة اختبار (T.test) لاختبار اثر النوع الاجتماعي في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق	86
11	نتائج تحليل التباين الأحـادي (One Way ANOVA) لاختبـار اثـر العمر في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحـو محـاور الفـساد الإداري والمالي في العراق	87
12	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر العمـر نحـو محـور درجة تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد	88
13	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر العمـر نحـو محـور أنماط الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة	88
14	نتائج تحليل التباين الأحـادي (One Way ANOVA) لاختبـار اثـر الحالة الاجتماعية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محـاور الفـساد الإداري والمالي في العراق	89

15	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر العمر نحـو أسـباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي	90
16	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الحالة الاجتماعية نحو أنماط الفساد الإداري والمالي	91
17	نتائج تحليل التباين الأحـادي (One Way ANOVA) لاختبـار اثـر المستوى التعليمي في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفـساد الإداري والمالي في العراق	92
18	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي نحو أسباب انتشار جرائم الفساد	93
19	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي نحو أنماط الفساد الإداري والمالي	93
20	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي نحو أنماط الفساد الإداري والمالي	94
21	نتائج تحليل التباين الأحـادي (One Way ANOVA) لاختبـار اثـر الوظيفة في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محـاور الفـساد الإداري والمالي في العراق	95
22	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي نحو أنماط الفساد الإداري والمالي	96
23	نتائج تحليل التباين الأحـادي (One Way ANOVA) لاختبـار اثـر الدخل الشهري للموظفين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محـاور الفساد الإداري والمالي في العراق	97
24	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي نحو إجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي	98
25	نتائج تحليل التباين الأحـادي (One Way ANOVA) لاختبـار اثـر الخبرة العملية للموظفين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحـو محـاور الفساد الإداري والمالي في العراق	99
26	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي نحو إجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي	100
27	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي نحو أنماط الفساد الإداري	100

28	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار اثر مكان العمل للموظفين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحـو محـور أسـباب انتشار الفساد	101
29	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار اثر مكان العمل للموظفين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محور إجـراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي	102
30	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار اثر مكان العمل للموظفين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محور أنماط الفساد الإداري والمالي	103
31	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار اثر مكان العمل للموظفين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحـو محـور الآثـار الاجتماعية والاقتصادية	104

قائمة الأشكال

رقم	عنوانه	**الصفحة**
1	**العلاقة بين انتشار الفساد الإداري والمـالي والآثـار الاجتماعية للفساد**	**84**

قائمة الملاحق

الرمز	عنوانه	الصفحة
أ	**أداة الدراسة**	**120**
ب	**الوثائق**	**127**

الملخص

اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية نحو ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق

دراسة تطبيقية في إقليم كردستان العراق

يوسف أنور

جامعة مؤتة، 2011

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات العاملين في إقليم كردستان العراق نحو الفساد الإداري والمالي، ومدى انتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة، والتعرف إلى أسباب وأشكال الفساد، ودرجة تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة جرائم الفساد، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بأداة الاستبيان، حيث تكونت عينة الدراسة من 502 مبحوث من العاملين في وزارات الحكومية في إقليم كردستان، وذلك لقياس اتجاهاتهم نحو أبعاد الدراسة، ولغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها استخدمت مقاييس الإحصاء الوصفي لمعرفة خصائص عينة الدراسة، واستخدام الاختبارات الإحصائية لفحص فرضيات الدراسة مثل اختبار "ت" وتحليل التباين الأحادي ومعامل ارتباط بيرسون. أظهرت الدراسة أن من أهم الأسباب التي أدت إلى الفساد الإداري والمالي في إقليم كردستان العراق كان بسبب قلة الرقابة الداخلية وعدم المحاسبة، وضعف التشريعات القضائية بحق مرتكبي الفساد، وأظهرت الدراسة أن الحكومة لا تقوم بالشكل المطلوب بمحاربة الفساد، حيث تبين أن من أهم الأمور والأولويات التي يجب تنفيذها لمكافحة الفساد بالشكل المطلوب هو أن تقوم الحكومة بتطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة ودعم إجراءاتها، وأظهرت الدراسة بأن الوساطة والمحسوبية، واستخدام امتيازات الوظيفة للأغراض الشخصية، وإساءة السلطة وعدم العدالة والمساواة، من أكثر أشكال الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة في إقليم كردستان العراق، وأظهرت النتائج بأن زيادة حالات الفقر والبطالة، وشيوع الأنانية وحب الذات من أكثر الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد، وأظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة $(P \leq 0.01)$ بين كل من مستوى تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد الإداري، ومدى وجود وانتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة، وأسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي، ووجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة $(P \leq 0.01)$ بين كل من أسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي، ومدى وجود وانتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة. وبناء على هذه النتائج، فإن الدراسة توصي بالعمل على زيادة الرقابة الإدارية والمالية على أجهزة الدولة .

Abstract

Trends of Governmental Employees Towards Financial and Administrative Corruption In Iraq: An Applied Study On The District Of Iraqi Kurdistan

Yusuf Anwar Ahmed

Mu'tah University,2011

This study has several objects including: understanding the trends of Iraqi employees concerning the financial and administrative corruption, the scope and size of patterns of governmental financial and administrative corruption, elucidating the reasons and forms of corruption, the degree of the execution of the anti-corruption governmental procedures and social repercussions of corruption. The methodology employed in gathering data for this study is has used the social survey approach using the personal interview by questionnaire. The sample consisted of 502 interviewees representing governmental staff from the Kurdistan region. The questionnaire meant to measure the interviewees' trends regarding the objective of the study. Standards of descriptive statistical have been used in order to answer the questions set and test hypothesis posed therefore the characteristics of the investigated samples are explained. Statistical tests (T-Test, ANOVA, and Person Correlation) were used to test the study hypotheses. The study concludes that the trends of questioned staff towards the reasons of spread of corruption were high. Absence of internal censorship and accountability, inactive legal legislations are among the most important factors that cause the financial and administrative corruption. It has been shown that the government is not serious in fighting corruption, whereas it does not follow transparency and accountability procedures. Nepotism, cronyism, abuse of power, malfeasance in office, lack of justice and equality are the most common forms of corruption. Social and economic consequences of corruption include spread of poverty and unemployment and prevalence of narcissism. The current study has demonstrated that there is a reversed relation of statistical significance at the level of $P \leq 0.01$ between the levels of governmental procedures against administrative corruption and the scope of administrative and financial corruption, reasons of corruption and social and economic results of the corruption. There exists positive correlation with statistical value at the level of ($P \leq 0.01$) between reasons behind administrative and fiscal corruption and its social and economic consequences and the scope and patterns of governmental corruption. Based on concluded results, this study recommends: administrative and financial control in governmental institutions must be activated. Investigating cases of employees dismissed due to administrative corruption and security conditions in Iraq. The government should patronize and encourage media outreach about the social and economic disadvantages of corruption.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1. 1 المقدمة:

يمثل الفساد واحداً من التهديدات الرئيسة التي تهدد التنمية، وتقـوض دعـائم الإنصاف والعدالة، والاستقرار الاجتماعي، وتؤثر في أداء وإنجاز الأجهزة الإدارية والمالية في الدولة، فهو يلوث الخدمة العامة ويقلل الاستثمارات، ويميـز الأغنيـاء على الفقراء، ويضعف ثقة المجتمع بالحكومة، ومع الاعتراف بأنـه فـي الأسـاس مشكلة أخلاقية فإنه أيضا مشكلة سياسية، واقتصادية انعكست أثارها علـى الحـال العربية اليوم، التي تشهد الأزمات والثورات الشعبية ضد بعض الأنظمـة الحاكمـة والسياسية الداخلية.

فمهما تباينت المؤشرات واختلفت كميا وكيفيا، فالحالة التي يعيشها العراق تشهد الإفلاس السياسي، والاستعصاء السلطوي، والاحـتلال الغاشـم، والفـساد المـالي والإداري، وهدر لقيمة المواطنة وكرامة الإنسان، وفشل تنموي واقتصادي، وعجز من تأمين الحياة الكريمة، ومعدلات مرتفعة من البطالة والفقر، والفجوة الطبقية غير المنطقية، وفشل في خلق فرص عمل، وشعور شعبي عام بالقلق من المرحلة المقبلة التي تحمل ضغوطا أكبر اقتصاديا، واجتماعيا، وفشل في الاندماج السياسي.

ويعد الفساد المالي والإداري من أخطر التحديات التي تواجه العراق، فليس هناك آفة تفتك بالأجهزة الإدارية أخطر من آفة الفساد الإداري بكل صوره وأنواعه.

وبات الفساد المالي والإداري آفة إدارية في القطاعين العام والخاص على حد سواء في جميع دول العالم بلا استثناء، حتى أنه لا يكاد يمر يـوم دون أن تطلـع علينا وسائل الإعلام المكتوبة أو المرئية أو المسموعة بأخبـار عـن هـذا الـداء العضال. وفي مسح أجراه البنك الدولي تناول 3600 منشأة في 69 دولة في العالم عام 2007 ، تبين أن الفساد يعد من العقبات الرئيسية التي تواجهها التنمية في تلك الدول. وعلى الرغم من إجماع تقارير الخبراء الدوليين على أن الفساد أكثر انتشاراً

وضرراً في الدول النامية لأسباب تاريخية وثقافية، فإن القرائن المتوافرة في الدول المتقدمة تدل على عالمية ظاهرة الفساد؛ ففي تحقيق لاتحاد البحارة الإيطاليين مثلاً اتضح أن تاجرين من كل ثلاثة تجار لا يزالون يدفعون الرشوة لموظفي الإدارة العامة. وقد عانى الاتحاد الأوروبي تبعات فضيحة الفساد المالي للمفوضية الأوروبية التي أدت إلى استقالة جميع أعضاء المفوضية بمن فيهم المفوض الأوروبي عام 1999. مع ذلك تظل الدول النامية المرتع الأكثر تعرضاً لجرائم الفساد ومرتكبيها (داغر، 2001).

وكشف الدليل الذي أصدرته "منظمة الشفافية الدولية - الاتحاد الدولي ضد الفساد "أن العراق يقع في المرتبة 178 مسجلا 1.5 نقطة من أصل 10 ممكنة على مقياس الشفافية.(منظمة الشفافية الدولية، 2008)

1. 2 مشكلة الدراسة :

يعد الفساد أمرا واقعا وظاهرة طبيعية تصاحب النمو والتطور والتغيير في الدول النامية، وفى اعتقادنا أن هذا هو الأخطر، لكونه سوف يستشري ويفتك بأعضاء المجتمع وروابطه وأجهزته وخدماته. وما تحتاج إليه الدول هو إنشاء أجهزة رقابية لمكافحة الفساد المالي والإداري، على أن تمتلك صلاحيات واسعة في مجال عملها، وأن تكون مزودة بإمكانات كافية وينتقى لها أكفأ وأفضل العناصر البشرية وأن تتمتع بحصانة تمكنها من القيام بدورها بشكل فعال، وأن تكون متصلة إما برئيس الدولة مباشرة أو رئيس مجلس الوزراء. ويمكن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي أنشأت أجهزة مماثلة من حيث التنظيم والأدوار التي تباشرها، والتبعية الخاصة بها، وكذلك نظام عملها. وتقوية إمكانات وأدوات الأجهزة الرقابية فيما يتعلق بالكشف عن ظواهر الفساد الإداري والتعامل الجدي والحاسم معها، وتوفير ما ينأى بهذه الأجهزة الرقابية عن الفساد، حتى لا تكون هي نفسها محرضة لمغريات نفس الداء الذي تحاربه وتتعامل معه، وتشديد الرقابة على هذه الأجهزة لكي يكون أداؤها فعالاً ومتابعة وتقويم الإنجاز والتقدم المحرز في الأجهزة الرقابية المتعلقة بمحاربة الفساد المالي والإداري في فترات مناسبة ومتعاقبة وتنمية الدور

الرقابي الذي يقوم به أفراد المجتمع، والأطراف التي تتلقى الخدمات الحكومية بالوعي الثقافي والحرص على أخلاقيات العمل الحميدة لدى العاملين والمستفيدين من الخدمة وإدراك آثار وأخطار الفساد الإداري، وعدم التهاون مع ممارسات الفساد.

وهناك مؤشرات على وجود الفساد الإداري والمالي في العراق، مثله مثل بقية المجتمعات، ويمكن أن تتحدد مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي: ما هي اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية نحو الفساد الإداري والمالي في العراق - دراسة تطبيقية في إقليم كردستان.

3.1 أسئلة وفرضيات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما أسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي في العراق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة العاملين في إقليم كردستان العراق.

2- ما درجة تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة جرائم الفساد الإداري والمالي في العراق من وجهة نظر أفراد عينة.

3- ما درجة انتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة في العراق من وجهة نظر أفراد عينة.

4- ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة في العراق من وجهة نظر أفراد عينة.

5- هل يوجد علاقة بين أسباب انتشار جرائم الفساد ومستوى تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد ودرجة انتشار أنماط الفساد في أجهزة الدولة والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة في العراق – إقليم كردستان- من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

وتحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة **(P ≤ 0.05)** فـي اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (النوع الاجتماعي)

الفرضية الثانية: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة **(P ≤ 0.05)** فـي اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (العمر).

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة **(P ≤ 0.05)** فـي اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (الحالة الاجتماعية).

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة **(P ≤ 0.05)** فـي اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (المستوى التعليمي).

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة **(P ≤ 0.05)** في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (الوظيفة).

الفرضية السادسة: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة **(P ≤ 0.05)** في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (الدخل).

الفرضية السابعة: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة **(P ≤ 0.05)** فـي اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (الخبرة العملية).

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة **(P ≤ 0.05)** فـي اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (مكان العمل).

1. 4 أهمية الدراسة

حظي موضوع الفساد المالي والإداري باهتمام الكثير من الباحثين والمختصين والمعنيين بالشأن العام في العراق، إلا أن هذا الاهتمام ركز على قواعد تنظيمية وتشريعية محددة يفترض على الموظف العام الالتزام بها والتقييد بحرفيتها تجنبا لعقوبات وجزاءات تفرضها عليه أنظمة رقابية وإجراءات محاسبية رادعة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تستهدف البحث في اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية نحو الفساد الإداري والمالي في العراق.

كما تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

1. تقديم معلومات لأصحاب القرار عن اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية عن الفساد المالي والإداري، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في بلورة أسس سليمة للوقوف على الجهود المحلية لمكافحته من خلال وضع الاستراتيجيات الوقائية وتطوير التشريعات القانونية الوطنية والسياسات الاقتصادية السليمة المبنية على أسس علمية.
2. تشكل الدراسة نقطة انطلاق نحو دراسات أخرى في البيئة العراقية تتناول أبعاداً ومتغيرات جديدة ومؤشرات أخرى، نظراً لندرة الأبحاث والدراسات العراقية في مجال الفساد، ووجود الضرورة الملحة لمعرفة اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية نحو الفساد الإداري والمالي في العراق .
3. قد تكون هذه الدراسة مرجعاً هاماً للأكاديميين والباحثين في موضوع اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية نحو الفساد الإداري والمالي في إقليم كردستان في العراق بشكل خاص وتطوير سياسات واستراتيجيات أمنية شاملة للمواطنين بشكل عام.

1. 5 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية نحو الفساد الإداري والمالي في العراق دراسة تطبيقية في إقليم كردستان، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الكشف عن اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية نحو الفساد الإداري والمالي في العراق.
2. التعرف على أسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي في العراق.
3. التعرف على درجة انتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة في العراق.
4. التعرف على درجة تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة جرائم الفساد الإداري والمالي في العراق.
5. التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة في العراق.
6. إمكانية التوصل إلى نتائج والقيام بتحليلها ومناقشتها لتقديم توصيات ومقترحات تهدف إلى الحد من الفساد الإداري والمالي في المجتمع العراقي.

1. 6 تعريف مصطلحات الدراسة:

1. **الفساد:** هو استخدام المنصب العمومي، لتحقيق مكاسب خاصة، وتخلي الفرد عن حدود ممارسات الدور وفقا للمركز الذي يشغله ويتجاوز ذلك لتحقيق مصالح شخصية، وينطوي بالضرورة على مشاركة طرفين على الأقل، ويشمل أيضاً أنواعاً أخرى من ارتكاب الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها، ومن بينها الاحتيال والاختلاس وعندما يقوم السياسيون وكبار المسؤولين بتخصيص الأصول العامة للاستخدام الخاص، واختلاس الأموال العامة ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز، ويعرف إجرائيا بأنه المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة التي تقيس الفساد الإداري والمالي في إقليم كردستان العراق.
2. **الأخلاقيات:** هي سلوك مهني وظيفي، مشتق من مجموعة القيم والأعراف والتقاليد السائدة في مجتمع ما ضمن مجال نشاط معين حول ما هو خير وحق وعدل لاعتباره معيارا في تنظيم أمورهم، وتقييم سلوكهم.

3. **استغلال نفوذ الوظيفة:** وتعني استخدام السلطة الرسمية الممنوحة لهذا الموظف العام لأجل تحقيق مكاسب شخصية له أو لأقربائه ..أو لأصدقائه .أو لمعارفه من خلال: مزاولة أعمال إضافية تتعارض مع أهداف العمل الرسمي، استغلال وقت العمل الرسمي للحصول على منافع ذاتية، التصرف بالأموال العامة – بقصد أو بغير قصد - دون وجه حق، اختراق القوانين والأنظمة، تزييف السجلات .. أي هي شكل من أشكال تضارب المصلحة العامة مع المصلحة الشخصية.

4. **الاستقامة الشخصية:** أي الالتزام بالعمل حسب المبادئ والأخلاقيات، ويقظـة الضمير في اتخاذ القرارات الوظيفية حول: إقرار الترقيات الوظيفيـة، مـنح الحوافز والمكافآت، قبول الهدايا والدعوات ، أو تقديم الخدمات غير المشروعة.

5. **الوساطة والمحسوبية:** وهي من الظواهر السلبية التي ترتكز على المبدأ الذي يقوم على معاملة الأفراد وفقًا لعلاقات شخصية ونظرة تحيزية تعتمد على حكم وتقييم غير موضوعي له علاقة بارتباطات نفعية مادية أو معنوية.

6. **المعايير الاجتماعية**:Social Norms قواعد وأسـس وعـادات اجتماعيـه متعارف عليها تعتبر مرشداً للفرد داخل الجماعة وتحدد سلوكه، وهـي نتـاج لتفاعل الجماعة في الماضي والحاضر كالأخلاق المستهدفة، والقيم الاجتماعية، واللوائح المنظمة، والعادات والتقاليد، والأحكام القانونية. (احمد، 73:2008).

7. **اللامعيارية** Anomie: "حالة من الارتباك الاجتماعي، تحصل نتيجة تقـاطع بين الأهداف ألمجتمعيه والوسائل ألمشروعه، أي عند عدم تـوفر الفـرص المناسبة لتحقيق الحاجات، والطموحات، كنتيجة لطريقة المجتمـع البنائيـة". (السمري163:2009)

8. **الاتجاهات:** الاتجاهات جمع اتجاه وهي استعدادات مكتسبه وهي ثابتة وتلعب دورا كبيرا في تحديد سلوك الإنسان ومشاعره إزاء الأشياء التـي يمارسـها مثل الطعام والشراب والأصدقاء ونحو ذلك.

ويعرف (حسين، 2003) الاتجاه بأنه الشعور الايجابي أو السلبي تجاه شي (أشخاص، أماكن، وغيرها). وقد عرف (الخليفة، 2000) الاتجاه: نظام متطور من المعتقدات والمشاعر والميول السلوكية ينمو بنمو الفرد وتطوره ويختلف باختلاف

الظروف التي يتعايش معها، كما يختلف باختلاف مستوى إدراك الفرد الذي يلعب الدور الرئيسي في تحديد موقفه من الأحداث.

ويرى (البداينة، 2001) إن الاتجاهات الاستعداد المسبق للاستجابة لبواعث معينة (مواقف، وأحداث، أفراد، مواضيع ، شيء ما) بطريقة محددة.

وتحتل دراسة الاتجاهات مكانة بارزة في الكثير مـن دراسـات الشخـصية وديناميكيات الجماعة وبعض المجالات التطبيقية، مثل: التربية والإدارة والتـدريب والعلاقات العامة والصحافة وإدارة الصراع في المؤسسات الإنتاجيـة والـصناعية، وتوجيه الرأي العام، والسياسة والتثقيف والإرشاد الاجتماعي والـصحي والـديني والتربوي وغيرها، ذلك أن جوهر العمل في هذه المجالات هـو دعـم الاتجاهـات الميسرة لتحقيق أهداف العمل فيها، وإضعاف الاتجاهات المعيقة، بـل إن التربيـة والإرشاد والعلاج النفسي في بعض مضامينها، هي محاولة لتغيير اتجاهات الفـرد نحو ذاته أو نحو الآخرين، أو نحو بيئته وغيرها. من هنا فإن دراسة الاتجاهات تعد عنصراً أساسياً في تفسير السلوك الحالي للفرد، والتنبؤ بالسلوك المستقبلي له، حيث تؤثر الاتجاهات التي يحملها الأفراد حول بعض القضايا والمواقف في عملهم المهني سلباً أو إيجاباً. وتسعى الاتجاهات إلى تحقيق العديد من الوظائف التي تيسر للفـرد القدرة للتعامل مع المواقف الحياتية المختلفة، وأهم هذه الوظائف:

أ. الوظيفة التكيفية، تحقق الاتجاهات الكثير من أهداف الفرد، وتزوده بالقدرة علـى التكيف مع المواقف المتعددة التي يواجهها، فإعلان الفرد عن اتجاهاته يظهـر مدى تقبله لمعايير الجماعة وقيمها ومعتقداتها، وانتماءه لها وولاءه لقواعدها.

ب. الوظيفة التنظيمية: إذ تتجمع الاتجاهات والخبرات المتعددة المتنوعة في كل فرد على شكل منظومة خاصة به، تؤدي إلى اتساق سلوكه وثباته فـي المواقـف المختلفة، بحيث يسلك تجاهها على نحو ثابت مطرد، ويتجنـب الانحـراف أو التشتت في متاهات الخبرات الجزئية المنفصلة، متأثراً بما يحمل من اتجاهات.

جـ. وظيفة تحقيق الذات: تسعى الاتجاهات إلى مساعدة الفرد على تبني مجموعـة من المواقف والآراء، توجه سلوكه وتتيح له الفرصة للتعبير عن ذاته، وتحديد هويته ومكانته الاجتماعية والمهنية اللائقة به

د. الوظيفة الدفاعية: فالعديد من اتجاهات الفرد، ترتبط بحاجاته الشخصية ودوافعه الفردية أكثر من ارتباطها بالخصائص الموضوعية لموضوع الاتجاه، لهذا يقوم الفرد أحياناً بتكوين بعض الاتجاهات لتبرير فشله، أو عدم قدرته على تحقيق أهدافه، مثال ذلك: الطالب الذي يكون اتجاهاً سلبياً نحو المعلم، أو المادة المدرسية، أو المدرسة، أو النظام التعليمي بشكل عام، عندما يفشل في إنجاز المستوى التحصيلي الذي يرغبه، فيساعده هذا الاتجاه على تبرير فشله والاحتفاظ بكرامته واعتزازه بنفسه (العيسوي، 2006).

وتمتاز الاتجاهات بخصائص متعددة أهمها: أن للاتجاه علاقة بين الفرد وموضوع ما، ويستدل عليه من ملاحظة السلوك، وهو قابل للاكتساب والتعلم والانطفاء والتغير والتطور، كما يتأثر بخبرة الفرد ويؤثر فيها، بمعنى أن الاتجاه نتاج الخبرة وعامل توجيه فيها، وهو ديناميكي يحرك سلوك الفرد حول الموضوعات التي تنتظم حولها (احمد، 2008).

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

2 . 1 الإطار النظري

الفساد الإداري والمالي

الفساد ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة إلا انه يأخذ أشكال متغيرة بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع الأمم، والفساد بذلك نوع من السلوك الذي ينحرف عن مستوى السلوك السائد والذي يعتقد انه مقبول في مجال معين مثل المجال الإداري فهو سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل في تغليب المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة وبذلك يكون الفعل الفاسد بمثابة سلوك معادي سواء كان رسميا أو غير رسميا، بحيث يضمن للشخص الذي يقوم به مميزات واضحة كالمكاسب المادية والترقية السريعة، وبذلك يترتب على جميع أنماط السلوك الفاسد خسارة مادية أو أدبية أو مالية للجمهور من ناحية والتنظيمات من ناحية أخرى، ويمكن تعريف الفساد الإداري بأنه انحراف عن قواعد العمل الملتزمة والمعتمدة في الجهاز الإداري، وهو انحراف الأفراد عن النظام القائم المعتمد في المؤسسات الحكومية (نجم، 2005: 217)

ويعرف الفساد الإداري على انه النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري والتي تؤدي إلى انحراف داخل الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة سواء كانت بصيغة متجددة أو مستمرة وسواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي منظم (كنعان، 2008).

وعلى الرغم من الاتفاق بأن الفساد الإداري شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية إلاّ أنه ليس هناك تعريف مقبول له سواء بين البيروقراطيين وبين الذين يتعاملون مع الجهاز البيروقراطي ولا بين الأكاديميين الذين يتناولون قضية الفساد بالدراسة والتحليل (الأمم المتحدة، 1990: 49-50)، ومن ثم فإنه من الصعب الوصول إلى تعريف شامل ودقيق للفساد الإداري.

تبرز أهمية محاربة الفساد باعتباره ظاهرة عالمية حيث لا يستثنى أي بلد أو دولة من وجود حالات للفساد ولكن بنسب متفاوتة.

لذلك فقد أعطيت للفساد الإداري تعريفات عديدة في نظرتها وطابعها وفلسفتها فمنها من يوسع مضمونه ليربطه بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد ونظم عقائدية وسياسية وبيئية أخرى، ومنها تعريفات أحادية النظرة تجعل الفساد الإداري نتاج التسيب والفوضى، واستجابة للحاجة والعوز أو رده فعل لأوضاع سياسية أو نفسية أو اجتماعية محددة .

وجاء تعريف الفساد الإداري في معجم وبستر بأنه: "إقناع شخص مسئول عن طريق وسائل خاطئة كالرشوة مثلاً بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه " .

ويمتد مفهوم الفساد الإداري في الحياة العامة ليشمل استخدام السلطة العامة أو المنصب من أجل تحقيق مكاسب أو أرباح شخصية أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة بالطريقة التي يترتب عليها مخالفة القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي، وتتضمن صور الفساد الشائعة التي تمثل انتهاكاً للواجب العام وانحرافاً عن المعايير الأخلاقية في التعامل (عبدالله، 2003: 585).

مداخل الفساد الإداري والمالي

1 المدخل التقليدي: الفساد القائم على أساس انحراف الأفراد عن النظام السائد والمتبع في الهيئات الحكومية الأمر الذي يدفع أفراد المجتمع إلى ممارسة السلوك المنحرف.

2 المدخل الوظيفي: الفساد القائم على أساس انحراف الأفراد عن قواعد العمل الرسمية المعتمدة.

3 المدخل بعد الوظيفي: ووفق هذا المدخل يمكن أن يأخذ الفساد طابعاً تنظيمياً وأن الفساد ظاهرة لها جوانب متعددة الأسباب. (نجم، 2005)

وورد تعريف الفساد الإداري في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه: "سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة " (الذهبي، 2005 م، ص20).

وتم تعريف الفساد من قبل البنك الدولي بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة

للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة مقابل عمل ما غير مشروع أو القيام بالابتزاز أو تعيين الأقارب والأصدقاء والمعارف في الوظائف العامة، واختلاس أموال الدولة أو سرقتها مباشرة (القريوتي، 2001). ويتضح من التعريفات السابقة أن الفساد الإداري وسوء استخدام السلطة لغرض شخصي هو ظاهرة واسعة ومعقدة وله أنواع عديدة ويمكن تصنيف أنواع الفساد الإداري إلى ثلاثة أنواع كالأتي:

1. الفساد الروتيني وهو ما يتعلق بالزيادة المبالغ فيها بالإجراءات التي يكون هدفها الظاهر هو المصلحة العامة في حين أن هدفها الخفي هو إجبار الموظفين على تقديم المزايا والمبالغ للقائمين على تلك الإجراءات المطولة والبطيئة لانجاز إعمالهم التي هي حق مكفول بالقانون .
2. الفساد الناتج عن الممارسات التقديرية الممنوحة للموظفين، وهو ما يظهر في إشكال عديدة كما هو الحال في القرارات القائمة على اعتبارات شخصية متحيزة أو منح تسهيلات ومزايا لبعض الموظفين، وحرمان البعض الأخر منها استنادا للسلطات التقديرية للمدير أو الموظف. وهذا النوع يرتبط بتجاوز الموظف لحدود التصرف الأمين والنزيه والموضوعي لسلطات وظيفته.
3. الفساد الذي يتضمن مخالفة القانون أو إساءة سلطاته العامة وهو ما يظهر في مخالفة الموظف الواضحة لنصوص القانون ليحصل على مكاسب شخصية أو جماعية كما هو الحال في إرساء عقد على شركة خلافا لأسلوب العطاء الأدنى الذي فرضه القانون أو توزيع الأراضي بطريقة غير قانونية.

ويمكن اعتبار الفساد بأنه أي سلوك بشري يتسم بالأنانية وتقـديم المـصالح الشخصية والفئوية الضيقة على الصالح العام، كما يمكن التعبير عنـه بتـسلط فئـة معينة على موارد المجتمع وامتلاكها لمفاتيح الثروة والنفوذ وحرمان بـاقي الفئـات منها.

2.2 أشكال الفساد الإداري والمالي

أضافت المستجدات المعاصرة بمشكلاتها أنماطا جديدة في الضغوط على الهيئات الحكومية وأجهزتها الإدارية العامة في شتى أنحاء العالم، وظهرت أشكال جديدة للفساد أخرجته من حدوده الصغرى: كالرشوة السائدة والرشوة الطارئة إلى حدود كبرى من بينها:

1. التجارة المحظورة: كالمخدرات، الأسلحة، النفايات النووية ... وما ينتج عنها من أموال ضخمة تتركز في أيدي فئات قليلة تشكل قوة اقتصادية هائلة، لها دور كبير في توجيه السياسات واتخاذ القرارات التي تسهل عقد الصفقات، وترويج العملات المزيفة، وغسيل الأموال غير الشرعية، وتقديم الحماية لشركات وأشخاص معينين. (الناصر، 2002)
2. الديون ومنعكسات سياسات التثبيت والتكييف الاقتصادي: التي دفعت إلى طلب مساعدات المنظمات الدولية المتخصصة وما ينتج عنها من:

أ. إثراء غير مشروع ومفاجئ لبعض الفئات الطفيلية نتيجة تفكيك أوصال القطاع العام.

ب. شراكات وتضامنات بعض كبار المسؤولين في الدولة مع شركات خاصة.

ج. استخدام الموارد المالية الجديدة في منح ضعيفة الجدوى.

د. ضعف الإجراءات الرقابية وعدم نزاهتها.

ه. انخفاض قيمة العملة المحلية، وتدني مستوى الرواتب والأجور، وضعف القوة الشرائية وانتشار البطالة. (الحمش، 2003)

3. إساءة استعمال السلطة الحكومية: أو استغلال نفوذ الوظيفة العامة من قبل الإدارات المركزية التي تحتكر جميع السلطات بيدها، وتبقي سلطة اتخاذ القرار بيد القلة في رأس الهرم الإداري، وما يصاحب ذلك من سوء ممارسة هذه الصلاحيات، أو استغلال السلطات في اتخاذ قرارات ذات نفعية خاصة، واضطرار أصحاب الحاجات إلى البحث عن وسائل وأدوات تتيح لهم التقرب من مالكي السلطات، وتوجيه سياساتهم لتتفق مع المصالح الخاصة، فتعود حلقة الفساد لتتصل من خلال استغلال النفوذ، والرشوة، ,الابتزاز العلاقة الشخصية. (تيشوري، 2006)

4. اختراق القوانين والأنظمة: في ظل قصور الرقابة، وضعف النزاهة والعدالة في سلك القضاء والقانون، والخضوع لقوة السلطة والمال(Kony, 1996).
5. الدفع مقابل الخدمة المشروعة : للحصول على الحق والتقدير السليم للأوضاع، والحياد والموضوعية في أداء الخدمة.
6. الدفع مقابل الخدمة غير المشروعة: أي غير المستوفية للشروط المنصوص عنها، أو للاستفادة من بنود معينة)
7. ابتزاز الرشاوى مقابل الامتناع عن إلحاق الضرر .
8. الاختلاس عن طريق تزييف السجلات: كالإيصالات الرسمية، تغيير مواعيد السداد المصرفية، التهرب الضريبي.
9. الإفراط في إصدار طوابع رسمية أو أختام، أو وصولات لدفعات وهمية دون الإبلاغ عن ذلك رسميا.
10. انتشار ظاهرة السياسيين الذين يحملون لقب رجال الأعمال.
11. تعاطي الأحزاب السياسية للعمولات في السوق منتهزة فرصة الفساد الرحب.
12. تحويل صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب النفوذ.

3.2 الفساد الإداري والمالي في العراق

يعد الفساد من أكثر الأوبئة الاجتماعية الفتاكة التي تعاني منها المجتمعات في الدول النامية وتختلف شدة الإصابة بين دولة وأخرى، فالدول ذات المناعة القوية يمكن أن تتخطى هذا المرض بسرعة أما البلدان ذات المناعة القليلة أو المعدومة فيستشري فيها المرض لدرجة يصبح من الصعب علاجه، وهذه المقاربة تشابه واقع الفساد المستشري في العراق وتنطبق بصورة أكبر على إقليم كردستان حيث أصبح الفساد خارج السيطرة، وهذا ما دلت عليه مؤشرات تقرير مدركات الفساد لعام 2008 الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية بصورة سنوية، وقد قيم التقرير العراق على أنها من أكثر دول العالم فساداً حيث جاء في المرتبة 178 من بين 180 دولة تناولها التقرير، ولم يأت بعده سوى الصومال وميانمار، وقد دل التقرير على تراجع تقييم العراق عن السنوات السابقة، ويعود سبب تراجع تقييم العراق في تقرير

مدركات الفساد إلى استفحال الفساد فيه خصوصاً في إقليم كردستان حيـث بـدأت تتسرب فيه شتى أنواع الفساد، ليس في الساحة الداخلية فحسب بل فـي الأروقـة الدولية، بحيث أثار اهتمام الوسط الدولي لاسيما الدول المانحة للمـساعدات، إذ إن الفساد لم يعد مقتصراً على مجال معين بل شـمل مختلـف النـواحي الاجتماعيـة والسياسية والاقتصادية، مما أدى إلى الإضرار بمسيرة التنمية الحالية، ويؤكد فـشل مؤسسات المراقبة والمتابعة العراقية لظاهرة الفـساد، وان الحكومـة والمؤسـسات المعنية لا تتحمل مسؤولية المراقبة وتمحيص الفساد ومعاقبة المؤسسات والوزارات والهيئات التي يثبت تورطها في الفساد (الطالقاني، 2010).

وهنا نريد أن نبحث بصورة مبسطة مسببات الفساد في العراق وآثاره علـى المجتمع العراقي، فالعراق الذي واجهه أمـواج المـؤامرات، وتـصفية الخـصوم السياسيين وتهميش شرائح وقوميات من المجتمع، والاستهتار بالحق العام ومقدرات الشعب العراقي حاضرا ومستقبلا، مرورا بالحصار الاقتصادي الذي أكل الأخـضر واليابس ونهك وهتك قوام المجتمع ونخر القيم الأخلاقية، كل تلك الظروف خلقـت بيئة مناسبة وملائمة لنمو وترعرع ظاهرة الفساد ونمو المفسدين داخل المجتمع .

وعلى الرغم من التحول في تاريخ العراق السياسي والاقتصادي بعـد عـام 2003 ، إلا أن الفساد قد جثم على جسد المجتمع العراقي، ومستشريا في مؤسساته السياسية والخدمية، وذلك بسبب عدم رسوخ دولة المؤسـسات وسـلطة القـانون، وغياب الشفافية، والتحدي الأمني الذي رافق التحول من خلال دخـول الإرهـابيين فيه، وكذلك تكريس المحاصصة الحزبية، وإن ظاهرة تقاسم مؤسسات الدولة من قبل المحاصصة الحزبية والطائفية والقومية ساعدت على تكريس ظاهرة الفساد بـأعلى درجاته، وهذه إساءة إلى استعمال الوظيفية السياسية والإدارية والى الحكومـة مـن خلال التعاطي بثقافة الفساد والاختلاس والرشوة والمحسوبية، وهذا يمثل انحـراف أخلاقي واجتماعي يقوم به شخص له صلاحيات وسلطة ملزمة في إطـار وظيفتـه متجاوزا كل الاعتبارات والقواعد الأخلاقية والقانونية المنظمة لخدمته، وهذا السلوك هو تحايل على مبدأ الصدق والأمانة والقيم والأخلاق وخرق مبدأ التعاقد القـانوني الملزم به. وبذلك نجد أن من أهم مسببات الفساد في العراق تتمثل بعدم رسوخ دولة

المؤسسات وسلطة القانون، وغياب الشفافية والمساءلة، والتحدي الأمني الذي رافق العملية السياسية، وكذلك المحاصصة والمحـسوبية الحزبيـة والطائفيـة (آميـدي، 2010).

وبلغ الفساد الإداري والمالي في العراق خلال عام (2008) مستوى قياسـياً غير مسبوق، الأمر الذي جعل العراق يحتل المركز الثالث عالمياً في هرم الفـساد الإداري والمالي(هيئة النزاهة العامة، 2010) .

وتقدر هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفـساد الإداري فـي الـوزارات العراقية في العامين السابقين (2009-2010) بحدود (7.5) مليار دولار موزعـة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد (7.5) مليار دولار، جدول (1).

جدول (1)

الأموال المهدورة في الفساد في الوزارات والدوائر العراقية في عامي 2009 و 2010.

الرقم	الوزارة	مقدار الأموال المهدورة	نسبة الفساد
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	%53.33
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	%13.33
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	%7.16
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	%2.95
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	%2.81
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	%2.11
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	%2.11
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	%1.69
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	%0.98
10	أمانة بغداد	55 مليون دولار	%0.77
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	%0.70
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	%0.70
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	%0.70
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	%0.56
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	%0.42
16	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار	%0.42
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	%0.28
18	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	%0.14
19	هيئة السياحة	10 مليون دولار	%0.14
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	%0.70
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	50 مليون دولار	%0.7

هذا فضلاً عن فساد مالي غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبـالغ المحـصورة والمتأتية عن عقود أو اختلاسات أو ترميم لمنشآت وتأجير طائرات وبواخر أو تعبيد طرق، ومن الأرقام أعلاه في الجدول (1) يتبين إن جميع القطاعات الحكومية قـد هدرت فيها الأموال جراء الفساد الإداري، حتى وصل الفساد في مؤسسات الدولـة درجة أن كلفة تدريب الشرطي العراقي الواحد خـلال فترة تتراوح بـين **(6-8)** أسابيع في الأردن وصلت إلـى قيمـة تتـراوح بيـن **(40-60)** ألـف دولار أمريكي، في حين إن هناك دول عرضت على الحكومة تدريب الـشرطة العراقيـة مجاناً (الطالقاني، 2010).

ومن مظاهر الفساد الإداري والمالي أيضا قانون إعادة المفصولين والمتضررين السياسيين إلى الخدمة، وذلك من خلال تطبيق القانون بصورة مخالفـة للتعليمـات المحددة بعد أحداث 2003/4/9 ، ومع سقوط النظام السابق ظهرت الحاجـة إلـى وجود تشريع يعيد إلى الخدمة الموظفين (مع ضمان كافة الحقـوق) الـذين تركـوا الوظيفة لأسباب سياسية أو الحكم عليهم أو على أقاربهم لحد الدرجة الرابعة لمختلف الأحكام (هيئة النزاهة العامة، 2007) .

وصدرت تعليمـات مـن مجلـس الـوزراء / الأمانـة العامـة تحـت رقـم ف/5300/88/1/6 بتاريخ 2005/6/12 إلى شمول عبارة (المفـصولين لأسـباب سياسية) على:

1 . من أثبت بأدلة مقنعة لا يتسرب إليها الشك بأنه ترك الوظيفة وأقصي عنهـا لأسباب سياسية أو طائفية أو قومية أو عرقية.

2 . رفضه الانتماء إلى حزب البعث المنحل .

3 . حكم عليه أو على احد أقاربه حتى الدرجة الرابعة لأسباب سياسية.

4 . ابعد إلى خارج العراق لأسباب سياسية أو عنصرية.

5 . أسقطت عنه الجنسية العراقية .

6 . كان لاجئاً سياسياً خارج العراق .

وحدد يوم 2005/9/30 أخر موعد لتقديم طلبات الإعادة للوظيفة العامة بإدعـاء الفصل السياسي وشكلت لجان فرعية في الكيانات الإدارية الفرعية وأخـرى علـى

مستوى الوزارات مهمتها استلام الطلبات وتدقيقها ومقابلة المعـادين بعـد دراسـة الوثائق والمستندات الرسمية التي تثبت حالة الضرر أو الفصل السياسي .

وبالنسبة للعاملين المعادين في وزارة التعليم العالي تم إصدار إيضاح من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة القانونيـة رقـم 10717 فـي 2005/7/20 يوضح إلية تنفيذ هذا القرار وهي (هيئة النزاهة العامة، 2007):

1 . من تمت تنحيته عن الوظيفة قسراً ولو يتركها طوعاً ولا يشمل ذلـك مـن ترك الوظيفة لأسباب اقتصادية أو ذاتية أو من أحيل على التقاعد أصولياً .

2 . تقديم قرارات الأحكام الصادرة بحق الأقارب حتى الدرجـة الرابعـة مـع استبعاد الأحكام الجنائية وان تكون الأحكام قد صدرت بعد تعيين الموظـف المتضرر.

3 . تقديم مستندات الأبعاد خارج العراق لأسباب سياسية أو عنصرية أو طائفية.

4 . تقديم مستندات إسقاط الجنسية العراقية.

5 . تقديم مستندات إثبات اللجوء السياسي إلى البلاد العربية أو الأجنبية.

6 . عدم اعتماد التأييدات الصادرة من الأحزاب أو الحركات السياسية.

وقد تشكلت لجنة في معهد الإدارة / الرصافة مهمتها استلام طلبات المتقـدمين (المعادين للخدمة) بإضافة الخدمة (الانقطاع عن العمل لأسـباب سياسـية) وتمـت مقابلتهم مستندين على التعليمات الصادرة بهذا الخصوص مـن اسـتلام مـستندات الإثبات والشهادة والتي قد تصل إلى أداء اليمين عند عدم توفر الأدلة .

وكان عدد الطلبات المقدمة إلى اللجنة في المعهد (55) خمسة وخمسون طلب ثم تم تقديم التوصية إلى اللجنة الرئيسية في الهيئة (والتي انحصر دورها فـي اسـتلام محاضر المقابلة والوثائق المقدمة من الذوات الذين يرغبـون شـمولهم بالـضرر السياسي) بشمول (3) طلبات فقط لانطباق أحدى فقرات التعليمات التي حددت مـن قبل مجلس الوزراء (هيئة النزاهة العامة، 2007) .

4.2 الفساد في قطاع النفط العراقي

إن احتلال العراق جاء بلا شك بهدف رئيس هو السيطرة على موارده النفطية لكونها يمكن أن تضمن الحاجة الأمريكية من النفط لأكثر من قـرن قـادم، فعنـد الاكتفاء بالاحتياطي النفطي المؤكد وجوده (112 بليون برميل)، ووفق معـدلات إنتاجه قبل المقاطعة الدولية (2.5 مليون برميل يوميا)، تمتد فترة نفاذ النفط العراقي إلى حدود 124 سنة، بينما عند أخذ توقعات بعض الخبراء بشأن المكامن النفطيـة العراقية (300-450 بليون برميل) وعلى افتراض إنتاج ستة ملايين برميل يوميا عندئذ سوف تتضاعف فترة نفاد النفط العراقي، رغم زيادة الإنتاج.

وتظهر الحاجة الماسة للنفط العراقي للولايات الأمريكية المتحدة إلى الحاجة الداخلية لها للنفط لتسيير عجلة اقتصادها، وأنها بحاجة أكبر للنفط العراقي لتطبيـق سياستها الخارجية ومحاولة السيطرة على منابع النفط العالمية لتحقيق علـى الأقـل غرضين متكاملين هما: (آميدي، 2010).

أولهما- دعم اقتصاده المتراجع أمام قوته العسكرية المتصاعدة وخلق التوازن بينهما في سياق توسعه الرأسمالي والحفاظ على دوره كقوة أوحد في العالم.

ثانيهما- أن النفط هو المادة الرئيسة لتشغيل الماكنة الاقتـصادية الدوليـة بعامـة، وللدول الكبرى بخاصة، وأن وضع منابعها تحت السيطرة الأمريكية يعني زيادة قوة الولايات المتحدة في السيطرة أو الضغط على تلك الدول لإعادة بناء النظـام الدولي وفق مصالحها وعدم السماح بظهور دولة كبرى منافسة لها.

ربما تكفي هذه المؤشرات للاستنتاج أن العراق وهو قائم على أكبر بحيرة نفطية في العالم حسب المؤشرات المتوقعة حالياً، شكل الاهتمام الأكبر للولايات المتحـدة الأمريكية السيطرة على موارده النفطية وفق مخطط طويل الأمد بدأ تنفيذه منذ عقود وانتهى إلى احتلاله في 2003/4/9.

وفي الظروف غير الاعتيادية التي واجهها القطاع النفطي العراقي خلال الفترة 1980-2003 بسبب الحروب- المقاطعة- الاحتلال، وامتدت آثارها إلى الإضـرار الشديد بالقدرات الإنتاجية للصناعة النفطية العراقية، ظهرت تقديرات متباينة لتكلفـة إعادة إعمار القطاع النفطي. وإذا كانت تقديرات النظام العراقي السابق عـام 2002

لتطوير مستوى إنتاج هذا القطاع بلغت 40 بليـون دولار، فـإن التقـديرات التـي صدرت بعد الاحتلال تعمدت المبالغة من جهات رسمية لتـصل أو تتجـاوز 200 بليون دولار، بغية إظهار عجز العراق توفير تكلفة إعادة إعمار قطاعـه النفطـي واقتصاده الوطني، وكمبرر ضمن مبررات أخرى عديدة انطلقت أساسا من مصادر الاحتلال لتبرير خصخصة القطاع العام العراقي عامة، والقطـاع النفطـي بـشكل خاص، لصالح الشركات الأجنبية، تتقـدمها الاحتكـارات الأمريكيـة (الحـساني، 2010).

إن دراسة بسيطة لمواصفات قطاع النفط العراقي، ربما توضح بشكل مقنع إمكانية إعادة بناء هذا القطاع وفق أحدث أشكال التكنولوجيا وبفترة زمنية قياسـية وبمستوى من الإنتاج 6-10 مليون برميل يومياً ، دون أن يتطلب من العراق توفير موارد مالية ذاتية لأعمار قطاع النفط أو توفير جزء يـسير فقـط مـن التكـاليف المطلوبة ذاتياً. وتفسير ذلك يكمن في المبررات التالية (آميدي، 2010)

1. أن الكميات الضخمة من الاحتياطي النفطي المتاحة في العـراق تعنـي أن أي تحسن في العمليات التكنولوجية للإنتاج سيقود إلى زيادة معدلات الإنتاج الحالي.
2. قـرب الـنفط مـن سـطح الأرض مقارنـة بالـدول النفطيـة عمومـاً.
3. إن تكلفة إنتاج البرميل من النفط العراقي هي واحدة مـن أكثـر التكـاليف انخفاضاً في العالم.
4. تتواجد في العراق أكثر من 80 حقلاً مكتشفاً، في حين أن الإنتاج قاصر على 15 حقل فقط، والمعنى الاقتصادي لهذا الوضع من وجهة نظر التكـاليف، غيـاب مخاطرة مرحلة الاستكشافات وانخفاض تكاليف تطوير الحقل النفطـي، مقابـل تصاعد عوائده في مرحلة الإنتاج.

ومنذ الاحتلال وحتى الوقت الحاضر تسربت أخبار من مصادر متباينة تتـضمن أشكال الفساد التالي في قطاع النفط (الصادق، 2009) :

1. قيام عدد من المسؤولين مع بدء احتلال العراق تشكيل شركات نفطيـة وهميـة خارج العراق لتسهيل حصول الشركات الأجنبية على العقود النفطية العراقيـة لقاء عمولات.

2. تصدير النفط العراقي في غياب استخدام العدادات، مما يعني سـهولة إمكانيـة التلاعب بالكميات المصدرة وعوائدها.
3. قيام سلطة الاحتلال برهن كميات من النفط الاحتياطي لسنوات قادمة، بما يعنيـه ذلك من نهب لثروات البلاد.
4. اتفاقات سرية فرضتها سلطة الاحتلال على الحكومة العراقية لضمان الإمدادات النفطية العراقية للولايات المتحدة الأمريكية بشروط تفضيلية لعقود قادمة.
5. عدم وجود حساب مالي شفاف للإيرادات النفطية، خاضع لمراقبة البرلمان.

5.2 الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد

حددت الجهات التالية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد الإداري على نطاق عالمي وهي :

1 . منظمة الأمم المتحدة

أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد لما له من مخاطر وتهديـد علـى اسـتقرار وأمـن المجتمعات، كما وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سـنة 2004 وقـد انضمت إليها كثير من دول العالم.

2 . البنك الدولي

وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية علـى عمليـة التنميـة الاقتصادية .

3 . صندوق النقد الدولي

لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائقاً في عملية التنمية الاقتصادية .

4 . منظمة الثقافة العالمية

أنشأت هذه المنظمة سنة 1993 وهي منظمة غير حكوميـة (أهليـة) تعمل بالشكل الأساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خـلال وضـوح

التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مـع بعـضها فـي الموضوعية، والمرونة، والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعيـة والإدارية (تيشوري، 2006) .

أما محلياً في العراق فهناك ثلاث مؤسسات رقابة تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي وهي (هيئة النزاهة العامة، 2007):

أ . هيئة النزاهة العامة :-

أنشأت هيئة النزاهة بموجب الأمر 55 لسنة 2004 ،مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهـداف شخـصية أو سـوء استخدام الأموال العامة من خلال :-

(1) وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.

(2) عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف، وتبني ثقافة مبنيـة علـى الـشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية .

ب . المفتشون العامون :-

أنشأت مكاتب المفتشين العاميين بموجب الأمر 57 لسنة 2004 في الـوزارات كافة، مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشـراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة، والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة .

جـ . ديوان الرقابة المالية :-

وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق، أنشأت بموجب الأمـر 77 لسنة 2004 مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومـات الدقيقـة الخاصـة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمـة التدقيق المالي وتقييم الأداء ولغرض مكافحة الفساد المالي .

6.2 أسباب الفساد الإداري والمالي

قد نخلص من استعراض بعض أشكال الفساد وآليات ممارسته المختلفة إلى استنتاج مفاده أن هذه الظاهرة هي حصيلة الاتجاهات والأنماط السلوكية السائدة ليس فقط فـي الهياكل الإدارية والتنظيمية بل في المجال الاجتماعي ككل، وفي النمط الحضاري، وفي أساليب وطرائق تفكير الموظفين العامين والمواطنين وأدائهم على حد سواء . أي أنهـا نتيجة لمجموعة الأسباب الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والإدارية التي يمكـن إجمال مضمونها على الشكل الآتي(Ades, and Tella, 1996):

1. الأسباب الاجتماعية

تعد التنشئة الاجتماعية قاعدة انطلاق للسلوك التنظيمي للأفراد من حيث التزامهم بالقواعد الأخلاقية لممارسة الوظيفة العامة أو الخاصة، وبالعكس. فعلى سبيل المثـال حين ترتكز ثقافة هذه التنشئة على(حسن، 2006) :

أ- سيادة الولاءات الأسرية، أو الالتزامات الإثنية والقبلية، أو الميـول العرقيـة والعنصرية.

ب- غياب الولاء المؤسسي أو ضعفه.

ج- غلبة الثقافة الفردية، والافتقار إلى تحفيز العمل الجماعي.

د- قصور المقومات الثقافية والتعليمية، والافتقار للتوعية العقائدية التي ترفع من شأن الولاء للوطن والأمة.

ه- رواج المعايير الاقتصادية للحكم على مكانة الأفراد وتقديرهم واحترامهم.

وغيرها من أشكال القيم المماثلة التي سيؤدي تغلغلها فـي حيـاة النـاس أفـرادا وجماعات إلى الانحراف عن القواعد والنصوص من أجل تحقيق مكاسـب شخـصية لذاتهم، أو للأقربين منهم (أسريا، طائفياً، قبلياً) وسيزداد الصراع بين المصالح العامة والخاصة، وسيصبح المقياس الاجتماعي بمقدار توافر مظاهر وأدوات الثراء والتـرف (سيارات، عمارات، خدم).(Johnston, 1997).

2. الأسباب السياسية

يكاد الإجماع يتم على أن مساحة الفساد تتسع كلما افتقدت الأنظمة السياسية الحاكمة في استراتيجياتها وخططها وبرامجها إلى:

أ -مناخ التنافس السياسي، وديمقراطية الانتخابات الحرة، وتداول السلطة.

ب -آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني.

ج -سلطة تشريعية تتمتع بالكفاءة والقدرة على النزاهة، إضافة إلى سلطة تنفيذية تتمتع بالجدارة، وثالثة قضائية تتمتع بالاستقلال .وأخيرة إعلامية تمارس الرقابة الشعبية.

د -سياسات تمنع ظهور مراكز القوى، وجماعات الضغط.

وقد يكون الاقتراب من الحقيقة كبيرا عندما نقر بأن ممارسة النظام السياسي للديمقراطية وفق تنظيم سليم لمبادئها وقواعدها سوف يسهم كثيرا في تقليص حجم الفساد، وتخفيض آثاره الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء (عارف، 2005).

3. الأسباب الاقتصادية

لعل الانتشار لظاهرة الفساد في معظم الدول على اختلاف توجهها الاقتصادي، قد شكل أحد الدوافع الأساسية للانتقال برد أسبابه الاقتصادية إلى ظروف أكثر عمقًا ودقة تتعلق بمستوى الأداء الاقتصادي للدولة والتي تتحدد في:

أ- قصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة وتشكيل التعددية الطبقية.

ب- ارتفاع معدلات البطالة وضعف مستوى الدخول.

ج- افتقار القوانين والأنظمة للعدالة والوضوح وكثرة القيود والاستثناءات.

د- غياب الشفافية في استخدام الموارد المالية، والتكتم والسرية في التعامل مع المساعدات الاقتصادية، والبرامج التصحيحية.

ه- إقامة المشاريع الاقتصادية غير الإنتاجية التي تعظم المنافع الفردية على حساب المصالح الجماعية.

و- احتكار مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي بيد فئة قليلة من المسؤولين.

ز- الكساد الاقتصادي.

ح- التداخل بين العوامل الاقتصادية والسياسية. (White, 1996)

مما يعني أن تحديد قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الاقتصادية من عدالة في توزيع الثروة، والدخل القومي، وتوفير مستوى متقدم من الرفاهية المعيشية لأفرادها، هو

المعيار الأول في الحكم على مدى تفاقم أو تقليص أسـباب انتـشار الفـساد الإداري واختلاف آلياته وتعدد آثاره.

4. الأسباب الإدارية

تستنتج البحوث أن جزءا كبيرا من أشكال الفساد تنبع آليات ممارساته من التفاعـل اليومي بين موظفي الجهاز الإداري في الدولة والمواطنين في المجتمع، لـدى تقـديم الخدمة وتلبية الحاجة، من خلال البحث عن استثناءات وامتيازات في ظل الوضع القائم والذي يمكن إعادة مصادره إلى:

1. كثرة القيود والإجراءات الإدارية، وطول الزمن المستغرق للانتهاء منها إضافة إلى غموض جزء كبير من مضمونها.
2. الحصانة النسبية للمسؤولين والموظفين في الجهاز الإداري.
3. تمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم، والقيادة الفردية لهذه القمة.
4. شغل المناصب الوظيفية ومواقع المسؤولية القيادية لفترة طويلة من الزمن.
5. تحول صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب السطوة والنفوذ من داخل الجهـاز الإداري أو خارجه (بدر الدين، 1992).

أي أنه باتساع مساحة الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، ونقص كفاءة الجهاز الذي يقوم بتقديمها، وقصور الأنظمة أو الأدوات التي تسهل هذا التقديم، تزداد القابليـة والإمكانية لإفراز العديد من مظاهر الفساد الإداري وانتشارها.

7.2 آثار الفساد الإداري وانعكاساته على المجتمع

للفساد تكاليف اقتصادية واجتماعية مرتفعة جدا مقارنة باستثناءات قليلة قد يحققهـا كمكاسب في ظروف نادرة ، على أن انعكاسات ممارسته تنحصر في الجوانب التالية:

1. **الفعالية**: حيث تسود داخل الجهاز الإداري وخارجه قيم عامة سلبية، تـشوه الأفكار وتبدد الموارد وتؤثر بشكل مباشر في كفـاءة أداء الجهـاز الإداري وفعاليته من خلال:

أ- الحد من عملية الحراك الاجتماعي، لانتشار الشعور باليـأس، والإحبـاط، وعدم الأمان.

ب- الاستهانة بالمصالح العامة والممتلكات العامة نتيجة السلبية واللامبالاة، وانتشار طرائق الكسب غير المشروع.

ج- اتخاذ القرار الإداري وفقًا لعوامل شخصية، ارتجالية،

د- الاستخدام غير الأمثل للموارد، وضياع الأموال العامة أو هدرها.

ه- خفض وتأثر التنمية بتشويه سياسات الاستثمار، وتضخيم التكاليف وتخفيض العائدات.

2. **التوزيع:** حيث تتحول الموارد من المصلحة العامة إلـى أصـدقاء الحكـام السياسيين أو أقاربهم أو المنتفعين منهم وعن طريقهم ويتجسد ذلك في:

أ- نزف الموارد من القطاع الحكومي للقطاع الخاص.

ب- تكوين ثروات طائلة غير مشروعة لصالح فئات طفيلية، أو لصالح الأغنياء وأصحاب الامتيازات.

ج- تمركز الأموال بأيدي من يملك القدرة على الاحتكار والسيطرة من خـلال الصلات والنفوذ.

د- ازدياد النشاط غير المشروع مع انخفاض المستوى الاقتصادي لدى الغالبية، والعكس صحيح.

ه- زيادة مديونية الدولة، وحرمانها من الكثير من الموارد.

3. **الحوافز:** عندما يتحول الفساد إلى أمر واقع لا مفر منه، فإن أضـراره تتـصل وتتطور لترسيخ حوافز سلبية غير منتجة في قطاعات الدولة بأسرها، ويستمر تأثيرها بالامتداد ليصل إلى أولئك الأفراد الشرفاء الرافضين للامتثال لمجريات الفساد وآلياته، ولكنهم مجبرون على الخضوع لمظاهره بدافع تصريف أمورهم، أو حماية مصالحهم أو الحفاظ على أعمـالهم . فيتخـذون المواقـف الـسلبية بالتغاضي عما يحصل تحاشيا للضغوط التي قد تمارس والتي قد تصل إلى قطع مصدر الرزق أو مصادرة الحرية، مما يشكل حاجزا منيعا أمام اتخاذ المواقف المقاومة للفساد فتسود بذلك:

أ- -العلاقات والاتصالات النفعية بين المتنفـذين داخـل الجهـاز الإداري، والمنتفعين وأصحاب المصالح.

ب- -الاستغناء عن النصوص والتشريعات مقابل الاجتهاد في تفسيرها لصالح النفع الشخصي.

ج- -تطور الإكراميات غير المشروعة مثل الهدية، بقشيش، تعويض، هبة.

د- -تبني سلوك غير فاعل لدى الأفراد داخل الجهاز وخارجه لتجنب الأخطار.

ه- -استخدام عوائد الفساد خارج الدولة خوفًا من اكتشاف أمرهـا ومحاسـبة أصحابها. (كيتجارد، 2007).

4. السياسة:

يؤثر الفساد في معظم الأحيان في استقرار النظام السياسي، ويبعده عن التواصل الشعبي، ويجعله مدعاة لعدم الثقة والنقد اللاذع أو السخرية ،فتظهر نتائجه المتعـددة على شكل: (كوفمان، 1996)

أ- تهديد لمبدأ الديمقراطية وغيابه في بعض الحالات، وما ينطوي عليه هـذا مـن افتقار لقيم العدالة والمساواة ومعاييرها واحترام حقوق الآخرين.

ب- زعزعة الثقة بالنظام السياسي، وسعي المنتفعين من الفساد لحمايته حفاظًا على مصالحهم وإضعاف شرعية الدولة.

ج- المبالغة في تقدير الفساد كمصدر للمشاكل الموجودة.

ومن ثم فإن الفساد سيولد تكلفة سياسية باهظة، فربما يتمكن من شـراء الـولاء السياسي، والدعم المادي إلا أنه في نقطة معينة سيؤدي إلى سريان الشائعات، وترديـد الانتقادات، والمقاومة العامة والعزلة الشعبية كمؤشرات أو مقدمات لتخلخل نظام الحكم.

8.2 مظاهر الفساد الإداري والمالي :

إن مسألة الفساد ومنها الفساد الإداري ليست بمسألة رياضية أو معادلة يمكـن احتسابها بالأرقام ليصل الشخص إلى فك رموزها وإعطاء النتيجة بأسلوب رياضي بحت بل هي مسألة تعود إلى ذات الشخص في مقاومتها (ضمن اطر البيت والحارة والدائرة والمجتمع) (الكبيسي، 2005).

ولاشك إن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هـي التـي تدفعـه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ واحدا أو أكثـر مـن مظـاهره التاليـة: (فرحات، 2004).

1 . الرشوة Bribry

وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة .

2 . المحسوبية Nepotism

أي تنفيذ ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقـاليم أو العوائـل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً .

3 . المحاباة Favoritism

أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كمـا فـي مـنح المقـاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار .

4 . الوساطة

أي تدخل شخص ذا مركز (**وظيفي أو تنظيم سياسـي**) لـصالح مـن لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ .

5 . الابتزاز والتزوير Black Mailing

لغرض الحصول على المال من الأشـخاص مـستغلاً موقعـه الـوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافـذة علـى الأشـخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزويـر الـشهادة الدراسـية أو تزوير النقود .

6 . نهب المال العام Embezzlement

والسوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحـة للـشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سـري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق الـسوداء أو تهريـب الثروة النفطية .

7 . فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكيـة والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي.

8 . الفساد في بيئة المجتمع / التلوث ودخان المصانع (وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهره الاحتباس الحراري) التي يمر بهـا العـالم حالياً .

9 . التباطؤ في أنجاز المعاملات وخاصة المهمـة والمـستعجلة كمعـاملات التقاعد والجنسية، وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الـشهادات أو الكتب الرسمية .

إن مسألة الالتزام بالتشريعات السماوية في منـع مظـاهر الفـساد ومعاقبـة المفسدين بالعقاب العاجل في الدنيا والآجل، يعتبر عاملاً مهماً لدى الكثيرين في عدم الولوج إلى هذا الدهليز المظلم والذي لن يجني منه المفسد إلا الخسران، لذا لا نجـد أن من يمارسون مظاهر الفساد قد اندفعوا إليه بسبب عاطفي أو هوى نفس قد يزول في لحظة. (كيتجارد، 2007)

9.2 استراتيجيات تقليص آثار الفساد والحد منها

إن الدعوة للالتزام بالقوانين الأخلاقية تتطلب تطبيق إستراتيجية واضحة متكاملـة بعيدة المدى، تضمن جدية الالتزام بتقليص آثار الفساد والحد من أسبابه بنيتهـا تقـوم على(جيراي، وكوفمان، 1998):

1. تطوير نظام اختيار العاملين وترقيتهم بحيث يضاف إلى الكفـاءة الفنيـة وبراعـة الاختصاص معلومات موثوق به عن السيرة الذاتية من حيث :الأمانة، والالتـزام الأخلاقي، وحسن التصرف، و السلوك الحسن،و السمعة الطيبة، والنشاط، الذكاء،و الرادع الذاتي، والولاء للوطن، وحب الآخرين، والتضحية.
2. تغيير نظام المكافآت والجزاءات: لخلق مناعة ضد الانخراط فـي الـسلوك غيـر المشروع، والتحفيز للسلوك المنتج حيث تمنح المكافآت النقدية والعينية عن الأعمال التي تستحق.

3. الطرد من الخدمة، أحكام السجن والغرامات، إعلان أسـماء المفـسدين ، إلغـاء انتماءاتهم الحزبية والمهنية والعلمية والمدنية تجمعات نقابية، وعلى أن يتم تطبيق هذا النظام تدريجيا ووفقًا للأخطار المترتبة عن الفعل المرتكب وحجـم الخـسائر الناتجة عنه للمؤسسة المعنية والأفراد والدولة والمجتمع.

4. جمع المعلومات الدائمة عن آلية سير أداء المهام: بهدف زيادة فـرص اكتـشاف الفساد، وزيادة القدرة على منعه أو الحد منه قبل تفاقم آثاره وتضخمها وذلك مـن خلال تطبيق: "الرقابة التنظيمية، والتفتيش العشوائي والفجائي، واختيار المشرفين الموضوعين، ورفد مصادر المعلومات الداخلية بأخرى خارجية، واستطلاع رأي المنتفعين بالخدمة أو السلعة المقدمة، وتطوير نظام الشكاوى.."

5. إعادة بناء العلاقة بين الإدارة والعاملين فيها وبين المتعاملين معها، بتنمية الولاءات الوطنية داخل المجتمع وداخل الجهاز الإداري من خـلال اسـتراتيجيات شـاملة، وإجراءات إدارية مؤسسية. (عبد اللطيف، 2008) من خلال تطبيق الأطر التالية:

أ- اللامركزية في عملية اتخاذ القرارات، وتنفيذ الأعمال، بمنح السلطات الضرورية وتفويضها.

ب- إشاعة روح العدالة بين العاملين، وبناء علاقات إنسانية تسهم في ارتبـاط الفـرد بمكان عمله وزيادة ولائه له.

ج- تشجيع المبادرات الشخصية، وتقييم المنجزات وفق ما تستحق.

د- توزيع أداء الأعمال " خصوصية الطابع" بمعنى تلك التي يمكن أن تعـود علـى مؤديها بعوائد مادية أو معنوية -على عدد من الأفراد.

ه- اعتماد سياسة التدوير الوظيفي خاصة في الجهات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفساد.

و- حسم الأمور الشائكة وحل المشكلات التي تظهر في أسـرع وقـت مـن حـين ظهورها.

ز- الاعتماد على سياسة الباب المفتوح بين الرئيس والمرؤوسين، وبـين المـواطن والمسؤول.

ح- صياغة القوانين والتشريعات بصورة واضحة ودقيقـة لـتقاص الاجتهـاد فـي تفسيرها.

ط- زيادة فعالية الرقابة القضائية في الحماية من تعـسف الإدارة العليـا، ومـساءلة المخالفين وتقرير عقابهم وتجريمهم في حال ثبت ذلك عليهم.

6. تغيير الاتجاهات إزاء الفساد: بخلق إيديولوجية لدى المجتمع تلفظ هـذه الظـاهرة وتقاومها، وتعمل كيد واحدة في التقليل من أخطارها وهذا ما يتطلب(عارف، 2005):

1. التركيز على تعليم أخلاقيات الخدمة العامة لكل مواطن و تدريبه عليه بدءا مـن مراحل التعليم الأولى.
2. القيام بحملات إعلانية عامة ضد الفساد لزيادة الوعي حول أخطار السلوك الفاسد، والتكاليف الباهظة التي تتأتى بسببه للجمهور العام بأكمله.
3. وضع القوانين الأخلاقية التي توضح للعاملين المطلوب منهم في المواقف المختلفة وما يجب أن تكون عليه المثل العليا .والحرص على تطبيقها على جميع الفئـات والمستويات العاملة في الجهاز الإداري.
4. تنفيذ الإجراءات التأديبية بحق المخالفين، مهما كانت مكانتهم أو مركزهم الوظيفي والاجتماعي.
5. التقليل من السرية في أعمال مديريات ووحدات الجهاز الإداري للدولة، والحرص على انفتاحها على الجمهور.
6. إعلان أسماء كبار المفسدين، وتقديمهم لقضاء عادل نزيه لمحاكمتهم أمام الـرأي العام.
7. توفير الحماية لصحافة حرة، تقوم بدور أساسـي فـي كـشف حـالات الفـساد ومحاربته، من خلال فريق تحقيقات متمرس يقدم التقارير، ويرصد الرأي العام، بل يشكله في كثير من الأحيان.
8. توسيع صلاحيات الهيئات التمثيلية، وتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني، كآلية لممارسة الديمقراطية ضمن هامش واسع لتأخذ دورها في مـساءلة المقـصرين والمهملين ومحاسبتهم.

9. تدعيم سلطات وحدات الرقابة في الجهاز الإداري من خلال تبعيتها المباشرة لقمة الهرم، شريطة اختيار أفرادها وتعيينهم وفق معايير النزاهة، الرقابـة، الـسمعة الطيبة، القدوة الحسنة.

10.2 علاقة الفساد المالي والإداري بالحكمانية والشفافية والمساءلة والمشاركة

أولا : **الحكمانية** : كانت بدايات ظهور مفهوم الحكمانيـة عـام 1989 فـي كتابات البنك الدولي المتعلقة بكيفية تحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد فـي الدول الأفريقية جنوب الصحراء، حيث تم الربط بين الإدارة الحكومية الكفؤة والنمو الاقتصادي . كما أن أدبيات البنك الدولي أكدت على أن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية لا بد أن تكفل العدالة والمساواة بالإضافة الى كونها اقتصادية وفعالة .

وفي بداية التسعينيات من القـرن الماضـي، زاد التركيـز علـى الأبعـاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة، وتفعيل المجتمع المدني، وكـل مـا يجعل من الدولة ممثلاً شرعياً لمواطنيها. ثم تطور المفهوم ليصبح مؤشـراً لحقـل دراسي محدد، يشمل كل الأنشطة المرتبطة بالحكم، والحكومة (جمعة وآخـرون، 2004) .

ويعود ظهور هذا المفهوم إلى التغير الذي طرأ على طبيعة ودور الحكومـة من جانب، والتطور المنهجي من جانب آخر . ففي الجانب العملـي كـان لظهـور العديد من المتغيرات التي جعلت من النظرة التقليدية للدولة كفاعل رئيس في صـنع السياسات العامة موضع شك. وهذا ما يبدو واضحاً من خلال زيادة أهميـة البيئـة الدولية في عملية وضع السياسات، وضعف قـدرة الدولـة علـى مقاومـة التـأثر بالضغوط الدولية، وانخفاض قدرتها على ممارسة وظائفها علـى النحـو المعهـود خاصة في ظل العولمة وثورة الاتصالات. إضافة إلى التغير الذي طرأ علـى دور الدولة، حيث أصبحت مجرد شريك في إدارة شؤون الدولة، والمجتمع، بعد أن كانت الفاعل الرئيسي في صنع السياسات العامة ،وممثـل للمجتمـع فـي تقريـر هـذه السياسات، ووضع الخطط، ومتابعة التنفيذ .

وعلى الجانب النظري الأكاديمي، مر علم الإدارة العامة منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي بمرحلة انتقالية، حيث تم أحلال منظومة قيم جديدة محل المنظومة التقليدية ، لتسمح بالانتقال من مفهوم الإدارة العامة إلى مصطلح الإدارة الحكومية التي تعكس الانتقال من حكومة تدار بوساطة البيروقراطيين، إلى حكومة تدار بوساطة المنظمين الذين يملكون القدرة على الإبداع والمحافظة على استمرارية المنظمات وديمومتها. وهذا أدى إلى انهيار الإجماع العلمي لمجموعة من القيم التي تشكل أسلوب الإدارة العامة، مثل : احترام الأقدمية، والتدرج الوظيفي، وظهور مجموعة أخرى من القيم تحل محلها، مثل التمكين والتركيز على النتائج ، وإعطاء فرصة أكبر للمسؤولية الفردية من خلال هيكل إداري متكامل.(الكايد .2003).

ومع ظهور كتابات اوسبرن وجبلر (Osborn and Gaebler) في بداية التسعينيات أصبح هناك دعوة لإعادة اختراع حكومة تستطيع أن تؤدي وظائفها بكفاءة أعلى، وتكلفة أقل. وبعد ان كان هناك فصل بين القطاع العام والقطاع الخاص في أسلوب ومجالات العمل، طالب أنصار الإدارة الحكومية بالاستعانة بأسلوب القطاع الخاص، ونقل أسلوب إدارته الى الإدارة الحكومية، تطبيقاً للإصلاح والكفاءة والرشادة والربحية (جمعة وآخرون، 2004) .

وقد كثر تداول فكرة ومصطلح الحكمانية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي من قبل المتخصصين في التنمية، والدراسات الحكومية المختلفة الإدارية منها والاقتصادية، حيث ترجم هذا المصطلح إلى أكثر من معنى في اللغة العربية منها: إدارة الحكم والحكم الراشد والحكم السليم والحكم الصالح والإدارة المجتمعية وإدارة شؤون الدولة والمجتمع والحكمانية، والحاكمية.

لقد تبنى البنك الدولي الترجمة " حكمانية " للمصطلح والتي يعرفها البنك الدولي بأنها ممارسة السلطة واستخدام الموارد المؤسسية لإدارة مشكلات وشؤون المجتمع " وقد يعدل هذا التعريف الى تركيب السلطة والتعاون الجماعي لتوزيع الموارد، وتنسيق الأنشطة في المجتمع أو الاقتصاد،" والهدف من ذلك التعديل هو تحقيق مزيد من الشفافية والمسؤولية والفعالية والمشاركة العامة وحكم القانون . ولعل هذه الترجمة هي الأنسب حيث استفاد المترجمون في البنك الدولي من كتاب

الماوردي " الإحكام السلطانية " والذي ربط السلطة بالـسلطات والـسلطانية كمـا استفادوا من المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميهـا الـصادر عـن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والذي ورد فيه لفظ " حكمة " وتعني معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل بـه، مثلما تعني العلم والحكمة حيث ورد في القران الكريم: " ولقد أتينا لقمان الحكمـة " (السلطان 2006) . وقد حشد برنامج الأمم المتحدة الإنمـائي عـــدداً مـــن المتخصصين لمناقشة مفهوم الحكمانية حيث خلصوا إلـى أنهـا تعني: "ممارسـة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية والعمليات والمؤسسات التي تقرر كيفيـة ممارسة السلطة وكيفية سماع صوت المواطنين وكيفية صنع القرارات في قـضايا ذات اهتمام عام" . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997) وعرفها تقرير (التنمية الإنسانية العربية،2002): بأنها الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وقيادتهم وفرصهم وحريـاتهم الاقتـصادية والاجتماعيـة والسياسية لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشاً.

أما البنك الدولي فقد عرفها على أنها ": الحالة التي مـن خلالهـا يـتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، بهدف التنمية". وعرفـت كـذلك بأنهـا "الهياكل والوظائف المسؤوليات والعمليات والممارسات والتقاليد المؤسـسية التـي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسـالة المؤسـسة ". (الكايـد، 2003)

والحكمانية تعني أيضا : تطبيق أسس السياسة، والاقتصاد إضافة الى القـدرة في إدارة شؤون بلد ما على جميع الأصعدة. ويتـضمن ذلـك آليـات وإجـراءات ومؤسسات معقدة، ينصح من خلالها المواطنون على اختلاف اهتماماتهم وقـدراتهم بحل خلافاتهم، وعلى ممارسة حقوقهم القانونية والتزاماتهم (وزارة شؤون البلديات والزراعة / البحرين 2006) .

أما (الدسوقي،2001) فيعرف مفهوم الحكمانية بأنه " مجموعـة العلاقـات والتفاعلات والقواعد والإجراءات التي تتم في أطـار الـشراكة بـين المؤسـسات

الحكومية من جانب ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جانب آخر من اجل إدارة شؤون الدولة والمجتمع " .

وفي هذا السياق فقد خلص رودز (Rohdes) الى أن تعريف الحكمانية يمكن أن يشتمل على العناصر التالية :

1- التنسيق بين التنظيمات الحكومية وتنظيمات قطاع الإعمال الخـاص والعـام والتنظيمات غير الحكومية .

2- عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات .

3- استناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات الى التفاوض .

4- تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال .

5- قـدرة الدولة علـى توجة باقي أعضاء الشبكة بمـا لهـا مـن مـوارد . (جمعة وآخرون .2001)

ثانياً: علاقة الفساد المالي والإداري بالشفافية

يرتبط مفهوم الشفافية بالبحث عن معايير وقيم النزاهة والعدالة والمصداقية والوضوح والمساءلة في المعاملات التجارية وتطبيقات الأعمال والممارسات الإدارية على اختلاف أنوعها. والشفافية ببساطة تعني جعل الأمر واضحاً وشفافاً بعيدا عن اللبس والغموض وتعقد الإجراءات بطريقة لا تتيح إمكانية متابعتها ومعرفة أوجه النقص والخلل فيها، فهي إذن نظرة منهجية وعلمية تتسم بالوضوح التام في آليات صناعة القرار واتخاذه وبناء استراتيجيات العمل ورسم الخطط والسياسات وأساليب تنفيذها ورقابتها وتقييمها والتي يفترض أن تتناسب مع المستجدات البيئية وروح العصر، وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة الأداء الحكومي أو الخاص وخضوع جميع هذه الممارسات الإدارية والسياسية للمساءلة والمراقبة. ويفترض أن تأتي جميع هذه الأطر متقيدة بأخلاقيات الخدمة العامة والنزاهة في العلم والابتعاد عن إساءة استخدام السلطة وبما يؤدي إلى تنمية الثقة والمصداقية بين فئات المجتمع وأفراده (العضايله، 2000 :71) .

ولقد تطور مفهوم الشفافية من مجرد الوضوح في الإجراءات إلى اعتبارها فلسفة ومنهج عمل يمكن أن يتجسد بالعديد من العناصر والمعايير ووفق الآليات

والأساليب الإدارية المستخدمة في المنظمات سواء كانت منظمة حكومية أو منظمة أعمال، وعلى الرغم من أهمية الشفافية الإدارية في مكافحة الفساد والترهل الإداري إلا أن غالبية المنظمات تعاني من عدم وضوح مفهوم وأهداف الشفافية الإدارية واقتصارها على المفهوم التقليدي، مما يؤدي إلى التقيد بحرفية القوانين والأنظمة والتعليمات والابتعاد عن أداء المهام الوظيفية خشية الوقوع في الفساد، مما يؤثر سلبا فاعلية هذه المنظمات وبالتالي إلى انخفاض مستوى الأداء المؤسسي وأداء الأفراد العاملين فيها، نظراً لأهمية الدور الذي يجسده تبني الشفافية مثل تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، مما يترك آثاراً ونتائج مختلفة ومتنوعة على المنظمة، سواء كان ذلك على صعيد الأنظمة والقوانين والتشريعات، أو على صعيد العمل والهيكل التنظيمي والخدمات المقدمة والسياسات المتبعة (أبو النادي، 2001).
وأنها: الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب، وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة، وأن الشفافية تعني: الوضوح والعلنية والالتزام بالمتطلبات أو الشروط المرجعية للعمل وتكافؤ الفرص للجميع وسهولة الإجراءات والحد من الفساد، فشفافية القوانين تعني وضوحها وبساطة صياغتها وسهولة فهمها، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات التنفيذية وبساطتها وعدم تعقيدها والسماح بالالتفاف عليها، وكذلك النزاهة في تنفيذها. وأنها "الوضوح والتبيان في كل مجالات العمل التي تتم بين الإدارة العليا والمستويات الإدارية الأخرى، بحيث تكون المعلومة متاحة للجميع كل حسب اختصاصه، وذلك للاستفادة منها في أداء المهام المنوطة بالعاملين ". وهي تعني "أن تكون الحكومة والأجهزة الإدارية العامة في صندوق من زجاج، بحيث يرى الجميع بوضوح ما تقوم به من أعمال، وما تباشره من مهام، وتديره من برامج، وترتبط به من علاقات، والكيفية التي تمارس فيها كل ذلك". وأنها "حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات، ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية متطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي، لما تؤدي إليه من الثقة وكذلك المساعدة على اكتشاف الفساد "(أفندي، 2002).

أما (الخرابشة، 1997 : 341) فيرى في تعريفه للشفافية بأنها تعني "وضـوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإداريـة وبمـا يتناسب مع روح العصر، إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع"، موضـحا أن الـشفافية لا تتطلب الإفصاح عن أسرار يمكن ان تمس المنظمة أو الأفراد أو يؤدي الإفـصاح عنها إلى عرقلة إنفاذ التشريعات أو قد تكون في غير المصلحة العامـة أو تلحـق الضرر بالمصالح المشروعة لمؤسسات الأعمال العامة أو الخاصة.

وتتعدد وتتنوع المعوقات التي تعترض الشفافية الإدارية وهي لأسباب داخلية وخارجية، إدارية ومادية واجتماعية وسياسية وقانونية، وفيما يلي التعريف ببعض منها:

1. المعوقات الإدارية: وهي من أهم معوقات الشفافية إذ أن كثير من القيادات في الأجهزة الإدارية في معظم الدول النامية تمارس قدراً كبيراً من المركزية في اتخاذ القرارات ومرد ذلك إلى عدة أسباب أهمها : الانقسامات الاجتماعية والسياسية والدينية والقومية، وكلها عوامل تجعل القيادات الإدارية تشعر بعدم الاطمئنان، وتحجم عن المبادرة والجرأة خوفاً من إساءة التصرف، مما يؤدي إلى سيطرت الروتين والروح البيروقراطية التي تقترن دائماً بالمركزية الجامدة (كنعان،2008: 317)

كما وقد بين (اللوزي، 2002) أن هنالك معوقات إدارية أخرى منها:

1 غياب الشفافية ويتمثل في غياب التدفق الحر للمعلومات، والشجاعة في تركيز الأضواء على نواحي الانحراف والخلل والتعقيد .
2 غياب المؤسسية وبالتـالي غيـاب الاسـتقرار للأهـداف والتوجهـات والسياسات الخاصة بالمؤسسة وخضوعها للاجتهادات الفردية والتأثيرات الشخصية .
3 ضعف الأداء وعدم الإنجاز وهي السلوكيات الإدارية السلبية ذات العلاقة المعبرة عن عدم قيام الموظف بأداء مهامه وتحمل مسؤولياته، ويتضمن

سوء التنفيذ، ونقص الخبرة الفنية المطلوبة، وعدم قبول إنجازه من قبل رئيسه المباشر.

4 عدم اعتماد الطرق والأساليب العلمية في اتخاذ القرارات وتطوير أساليب العمل.

5 ضعف الرقابة الممارسة على الأمور الإدارية والمالية .

كما يعتبر التخطيط غير السليم من الظواهر السلبية الملموسة فـي الأجهـزة الإدارية للدول النامية، ووجود هذه الظاهرة يترتب عليه عـدم تحديـد ووضـوح الأهداف لخطط التطوير ويجعل الرؤيا غير واضحة أمام صانعي القـرارات فـي عملية التنبؤ والتوقع بالنسبة للمستقبل عند اتخاذ القرارات، يضاف إلى ذلك أن هناك فجوة بين الخيال والحقيقة ذلك أن الأهداف المحددة في الخطط التطويرية واسعة جداً وغير عملية، ومن ثم لا يتحقق منها إلا القليل ويرجع ذلك إلى أن الدول النامية تنشد تحقيق التنمية بقفزات غير منطقية ولا تتلاءم مع إمكانياتها (السعايدة، وخرابـشة ، 2003).

2. المعوقات المالية

إن توفر أو شح الموارد المادية يحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح الذي يمكن تحقيقه من جهود تحقيق الشفافية وهذا الشح أو النقص في الموارد المالية كذلك يؤدي إلى زيادة الضغوط على المواطنين والعاملين في الأجهزة الإدارية على حد سواء. وقد ساهم في ذلك عدة عوامل فرعية مثل تزايد المنافسة في الأسواق الدولية وهذا يترتب عليه آثار سلبية على المدى المتوسط والبعيد تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العاملين وتراجع الكفاءة والفاعلية وبالتالي إعاقة العملية التطويرية ككل (اللوزي، 2002 : 70).

3. المعوقات السياسية

ليس هناك أدنى شك في خضوع الإدارة للسلطة السياسية الحاكمة وعملها في إطار الحدود التي ترسمها السلطة لعملية التغيير التي ترى بأنها تسير شئونها. ومع ذلك لا بد من وجود درجة من التوازن في العلاقة بينهما تتيح للإدارة القيام بدورها التخصصي، لذلك فأن النظرة السليمة تقتضي اعتبار الإدارة والسلطة السياسية

عنصرين متكاملين يلتقيان عند نقطة معينة تمثل منطقة التفاعل بينهما، فالإدارة خاصة في الظروف غير المستقرة سياسياً تعتبر طوق النجاة للدولة، وبصفة عامة فأن العلاقة بين الإدارة والسلطة السياسية في الدول النامية لا تقوم على تلك الدرجة من التوازن والتكامل وهذا ما يفسر الإخفاقات المتكررة للنظم السياسية في الدول النامية، حيث أن كل نظام جديد ينسف كل ما بناه النظام السابق وهذا عكس المتبع في الدول المتقدمة فإن تغير الحكومة لا يعني بالضرورة تغير وسياسات إدارة الدولة (غبوش، 1989 : 42-43) .

ولا بد أن نشير هنا إلى أن توفر الاستقرار السياسي يعتبر من العناصر الأساسية لتحقيق التنمية، وعلى العكس من ذلك فإن عدم توفر هذا العنصر بشكل عائقاً أمام التنمية، ذلك أن القرارات الاستثمارية والمالية وبرامج التنمية يتطلب نجاحها توفر عناصر الاستقرار (اللوزي ، 2002 : 74).

4. المعوقات القانونية

لقد تكونت المجتمعات الإنسانية وتطورت بفعل وجود أنظمة وقوانين تعارفت عليها هذه المجتمعات وأصبحت جزء لا يتجزأ من حياتها أو تعاملاتها اليومية، وقد تطورت هذه الأنظمة والقوانين تبعاً لتطور هذه المجتمعات، وبالتالي تطور احتياجاتها. وبالرجوع إلى جهود التطوير الإداري نجد أنها قامت أيضاً على أساس من التفاعل مع القوانين والتشريعات المنظمة للعملية الإدارية، وهذه القوانين جاءت نتيجة الحاجة إليها لتنظيم العملية الإدارية، غير أنها كحال كل ما يقوم به الإنسان تشوبها بعض النقائص والثغرات (المسلماني، 1999) .

لذا فإننا نلاحظ مواجهة جهود التطوير الإداري للعديد من المعوقات القانونية والإجرائية، ومنها:

أ- قِدم التشريعات والقوانين المنظمة للجهاز الإداري في بعض الدول وعدم توافقها ومواكبتها للتطورات الزمنية.

ب- عدم تطبيق القوانين وعدم الالتزام بها، وهذا ناتج عن عدم وجود الصفة الإلزامية للقوانين والأمن من العقوبة.

ج- وجود بعض الثغرات القانونية والتي تُستغل لتحقيق مصالح ضيقة في مقابل

الأضرار بالمصلحة العامة.

د- بعض القوانين تقف دون انجاز القرارات الهامة في الوقت المناسب. (اللوزي، 2002 : 161).

ثالثاً: علاقة الفساد المالي والإداري بالمساءلة:

ترجع تسمية المساءلة (Accountability) الى لفظ الحساب (Account)، ويعنـي مضمون هذا اللفظ أن الفرد لا يعمل لنفسه فقط بل أنه مسؤول أمام الآخـرين. أمـا اصطلاحا فيمكن تعريف المساءلة بأنها: مساءلة طرف من أطراف العقد أو الاتفاق للطرف الآخر، وذلك بشان نتائج أو مخرجات ذلك العقد التي تـم الاتفـاق علـى شروطها من حيث النوع والتوقيت، ومعايير الجودة وبناءاً على هذا التعريف فـإن الموظف الذي يسند إليه القيام بوظيفة معينة، ويعطى المسؤوليات اللازمة لأداء مهام وظيفته يكون مسؤولاً عن أداء مهام تلك الوظيفة طبقا للشروط المتفق عليها مـسبقا (مخيمر، 2000) .

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة علـى أنهـا: الطلـب مـن المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة، حـول كيفيـة اسـتخدام صلاحياتهم، وتعريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التـي توجـه إلـيهم، وتلبيـة المتطلبات المطلوبة منهـم، وقبـول بعـض المسؤولية عن الفشل، وعدم الكفـاءة والخداع والغش. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007) .

ويرى كارول وباتي(Carol &, Patty, 2007) أن التعريف البسيط للمـساءلة هو: أن يكون على الفرد تقديم شرح ووصف وتحليل لما يقوم به.

ويعرفها كريستن وبيتر (Christensen& Peter, 2007) على أنها: أن يتحمل الفرد مسؤولية أعماله ويركز على النتائج ثم يجني الثمار، أو يواجه العواقب.

ويرى الن(Allan,2006) أن المساءلة تعني: الحاجة إلى تقديم تفسير للأعمال، والسلوكيات، و الممارسات في المنظمة، وأن الفرد مساءل عن النتائج.

وتعرف المساءلة بأنها تعني: مسؤولية الفرد عن تحقيق نتاجات محددة وفـق معايير وأنظمة محددة، وفي حال وجود أي خلل في أي من هذه العناصر فعلى الفرد الاستعـداد للإجابـة عن السـؤال المتوقع، (لماذا حدث ذلك؟).

وتعرف بأنها " الالتزام بتقديم سجل أو تقرير عن مسؤولية موكلة المساءلة تعني أن الأفراد والمنظمات المكلفون بأداء أفعال، أو نشاطات معينة، يتم استجوابهم وتحملهم لمسؤولية إنجاز هذه الأفعال ويتم الحكم على هذه المسؤولية، أو قيامها من خلال معايير واضحة ومعلنة "والمساءلة تعني" تحميل الإفراد والمنظمات مسؤولية أدائهم بعد قياس هذا الأداء بأكثر الطرق الموضوعية الممكنة (البرادعي ،2001) .

أما في الإدارة العامة، فالمساءلة تعني:" التزام منظمات الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة بها، بهدف رفع كفاءة، وفعالية هذه المنظمات. وفي قول آخر، المساءلة تعني " الوسائل، والآليات، والممارسات التي تستخدمها الحكومات للتأكد من ان نشاط الجهاز الحكومي ومخرجاته توافق وتلائم الأهداف والمقاييس الموضوعة له (البرادعي، 2001).

وفي الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بموضوع المساءلة لعدة أسباب بدءاً بأهميتها لمقاومة الفساد، والذي قد يؤدي إلى فقدان الشرعية السياسية من قبل المؤسسات الحكومية، والى خسارة في الكفاءة الاقتصادية، وإلى سوء توزيع للموارد، والى اهتزاز منظومة القيم بصفة عامة في المجتمع، مروراً بزيادة الوعي السياسي للشعوب، والمطالبة بحق التمتع بقدر متزايد من الديمقراطية، وبكل المزايا التي يدعو إليها مفهوم الحكم الصالح والإدارة الأفضل لشؤون المجتمع والدولة والذي تمثل المساءلة ركناً أساسيا فيه، وانتهاء بضغوط المجتمع الدولي، وتأثير العولمة. فالعديد من الدول قامت باتخاذ إجراءات من شأنها إصلاح بعض الأنظمة أو الترتيبات التقليدية الخاصة بالمساءلة، ومن تلك الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية (OECD)، وأخيراً ثورة المعلومات والاتصالات فالمعلومات هي العدو الطبيعي للفساد الذي ينمو ويستشري نتيجة للجهل، وعدم المعرفة، والسرية، وعلى عكس ذلك الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد يمكن تحقيقهما بصورة أكبر عند إتاحة المعلومات والشفافية (البرادعي، 2001).

وهناك نوعان من المساءلة:

1- المساءلة الوظيفية Functional Accountability، وتنصب على طبيعة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة داخل المنظمة، والآثار المباشرة على البيئة التي تباشر المنظمة عملها بين جنباتها .

2- المساءلة الاستراتيجية Strategic Accountability، وتنصب على الآثار بعيدة المدى للمنظمة على البيئة، وقدرتها على تحسين جودة الحياة لأعضائها Quality of Life .

ويتجلى الفرق بين نوعي المساءلة في المثال الآتي: فمثلاً تنصب المساءلة الوظيفية على عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية في أحد الأحياء، في حين تعني المساءلة الاستراتيجية بدور المنظمة في محو أمية هذا الحي، وحتى يتحقق كلا النوعين من المساءلة، لا بد من توفر معلومات دقيقة، وحديثة يمكن الاعتماد عليها، وهنا يأتي دور الشفافية (أفندي ، 2002) .

رابعاً: علاقة الفساد المالي والإداري بالمساواة

تعني أن توفر الفرص للجميع بكافة أنواعهم، وأجناسهم لتحسين أوضاعهم، أو الحفاظ عليها. مثلما يتم استهداف الفقراء، والأقل حظاً بتوفير الرفاه للجميع.(الكايد، 2002) أي يجب أن تتاح الفرصة لجميع الرجال، والنساء لتحسين رفاههم أو الحفاظ عليه. وبالتالي فإن تطوير الحكم الرشيد من أجل التنمية البشرية المستدامة يستلزم إشراك المرأة في كافة مستويات صنع القرار من تنظيم الأسرة إلى إدارة الحياة السياسية على الصعيد الوطني. فأكثر من نصف سكان العالم هم من النساء، ولا بد أن تتوفر لهن فرصة متكافئة للمشاركة في صنع القرارات العامة في إطار السلطات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية للحكم، غير أن التمثيل بلا تمكين لا يكفي وهنالك ثلاثة عناصر رئيسة ضرورية لاضطلاع المرأة بالقيادة وهي :

1- القاعدة الاقتصادية(مثل إمكانية الحصول على الأموال، والتحكم فيها).

2- التعليم، والوصول إلى المعلومات.

3- الحقوق القانونية.

فانعدام المساواة في تقاسم السلطة يؤدي إلى انعدام المساواة في اقتسام الموارد المتمثلة في الوقت، والدخل، والممتلكات بين الرجال والنساء. ويكشف تحليل إدارة الحكم على الصعيدين الوطني، والمحلي من زاوية النوع الاجتماعي حقيقة، وقساوة الإخضاع المفروضة على المرأة، لذلك لا بد ان يسفر هذا التحليل عن برنامج للتغيير يستفيد من الممارسات السلمية، مثل :تحديد النظم الانتخابية التي تدعم مشاركة المرأة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997) .

علاقة الفساد المالي والإداري بدور القانون: يجب أن تكون الأطر القانونية عادلة ومدعمة بحيادية، وبشكل خاص تلك القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان. فالأطر القانونية ضرورية لخلق وضع معيشي معروف مقدماً وآمن، وبيئة عمل مواتية للمواطنين العاديين، وللرواد من رجال الإعمال، والمستثمرين. ويتطلب الإطار القانوني الفعال، والعادل أن تكون القوانين معلنة ومعروفة للمواطنين سلفاً، وأن توضع هذه القوانين موضع التنفيذ، وأن توجد الوسائل الكفيلة بتطبيقها، وان يتم حل الخلافات عن طريق قرارات ملزمة للفرقاء تصدر عن سلطة قضائية مستقلة وجديرة بالثقة، وأن تتوفر إجراءات لتغيير القوانين عندما تتوقف عن أداء الغرض الذي سنت من أجل تحقيقه .

وتشمل مؤسسات الحكم: الهيئات التشريعية والقضائية والانتخابية، حيث توفق الهيئات التشريعية بين المصالح المختلفة وتضع السياسات وتسن القوانين وتخصص الموارد ذات الأولوية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على التنمية التي تجعل الإنسان محور تركيزها. وتثبت السلطات القضائية سيادة القانون وتضفي حالة من الأمن واليقين على العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أما الهيئات الانتخابية فتضمن حصول انتخابات مستقلة وشفافة.

ولكي يسود حكم القانون ويدعم عملية التنمية في الدول النامية يجب حصول فصل حقيقي لسلطات الدولة من اجل ضمان استقلالية القضاء، كما يجب أجراء إصلاح شامل للنظم القضائية القائمة. (وزارة شؤون البلديات والزراعة / البحرين،2006).

خامساً: علاقة الفساد المالي والإداري بالمشاركة

وتعني محصلة الجهود التي يقوم بهـا المواطنـون، لمـساعدة الـسلطات الحكومية في تنفيذ ونجاح المشروعات والأنشطة المختلفة داخل مجتمعاتهم المحلية، سواء الريفية او الحضرية منها. ووفقاً لهذا التعريف فإن الجهود التـي يقـوم بهـا المواطنون تتم بشكـــل تطوعي من جانب أفراد المجتمع المحلي، في حالة اقتناعهم الكامل بالهدف. (عبد الوهاب ،2001) ومن خلال المشاركة يكون لجميع الرجـال والنساء صوت مسموع في عملية صنع القرار، إما مباشرة أو عن طريق مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وهذه المشاركة تكون مبنية على حرية تـشكيل الجمعيـات وحرية التعبير والمقـــدرة علـــى المشاركة البناءة. (المالك، وآخرون، 2005)

وفي هذا الصدد فإن مفهوم التنمية البشرية، الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتألف من ثلاثة عناصر رئيسة تتمثل فيما يلي :

1- تنمية الإنسان: أي تعزيز القدرات البشرية، والصحية ليـتمكن النـاس مـن المشاركة الكاملة في مختلف نواحي الحياة .
2- التنمية من أجل الإنسان: بمعنى توفير الفرصة لكل الناس للحصول علـى حصة عادلة من المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادي أو اكتسابها.
3- التنمية بالإنسان: بمعنى توفير الفرصة لجميع أعضاء المجتمع للمشاركة في تنمية مجتمعهم.

ومن أجل تحقيق أوسع مشاركة ممكنة يؤيد البرنامج ذاته اللامركزية الإداريـة تأييدا شديداً، فتقليل الحكومة المركزية من المستوى الوطني إلى الأقاليم والمقاطعات والمدن والبلديات والمناطق الريفية والمستوطنات والمجتمعات المحلية أمـر يمكّـن الناس من المشاركة في عمليات الحكم بشكل مباشر أكثر، ويـساعد علـى تمكـين الجماعات التي استبعدت سابقاً من عملية صنع القرار. وبهذه الطريقة يمكن لدولة ما أن تخلق فرصاً منصفةً لجميع مواطنيها. وأن تحافظ على استمرارية هذه الفـرص. ويشجع التواصل الأقرب بين المسؤولين الحكوميين والمجتمعات والمنظمات المحلية أيضا على تبادل المعلومات التي يمكن استخدامها لصياغة برامج تنمية مبنية وفـق

الحاجات والأولويات المحلية مما يجعلها أكثر فعالية وديمومة واستمرارية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007) .

سادساً: علاقة الفساد المالي والإداري بالتنمية

ترتبط صور الفساد وسو التخطيط الشمولي لبـرامج التنميـة ارتباطـاً وثيقـاً بمكونات البيروقراطية ومستوياتها المختلفة، حتى أصبحت أحـدى آليـات تـسيير العمل، ونتيجة لتشابك العلاقات التبادلية بين الدول النامية والدول الرأسمالية اتـسع نطاق ممارسة الجرائم، وظهرت أشكال أكثر تعقيداً(عبدالمولى، 2006).

وإن عملية التنمية الشاملة تمثل الجهد المنتظم الذي يسخره المجتمع للوصول إلى قدرات ذاتية تمكنه من البناء، وتؤكد استقلاليته، وأن التنمية الشاملة هي عملية يجب أن ترتكز على إرادة جماعية ذات غايات واضحة وقدرات فعالة تؤدي إلـى إيجـاد تحولات هيكلية ضمن الإطار السياسي للدولة(الكواري، 1985).

وأصبح الحديث عن التنمية الشاملة بدلاً مـن الاهتمـام بالتنميـة الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسية كلاً على حده، إذ يشير مفهـوم التنميـة البـشرية(Human Development) إلى زيادة الفرص أمام المواطنين في مختلـف مجـالات الحيـاة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي المقابل، فـإن الاهتمـام بأشـكال الفـساد المختلفة كان على رأس أولويات الحكومات.

ويميز (الدعمة، 2002) بين التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة، فعنـدما تعبـر التنمية الاقتصادية عن الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمـالي، إلا أن هذه الزيادة قد لا تؤدي بالضرورة إلى تنمية شاملة تساعد على الوصول إلى نظـام اقتصادي واجتماعي جديد أفضل من السابق. ولذلك فقد عرف العديد مـن علمـاء الاقتصاد التنمية على أنها المقدرة على تنفيذ مجموعـة مـن التغيـرات الهيكليـة للمجتمع، يتحقق في ظلها توزيع عادل للدخل القومي، يؤدي إلى تحقيـق رفاهيـة اقتصادية واجتماعية، وتشمل أيضاً تقديم خدمات جيدة للمواطنين تـشمل الـصحة والتعليم والإسكان والثقافة والمواصلات .

وهناك معنى شمولي للتنمية، يتضمن عملية النهوض بالمجتمع ككل، والوصول به إلى حياة أفضل، وهذا ما يسعى إليه المجتمع ، وهذا النهوض يتجسد في ما يلـي (صبيح، 1989):

ضمان استمرارية الحياة: أي سد الحاجات الأساسية للإنسان مـن طعـام ومـسكن وخدمات ضرورية بأنواعها وخاصة الصحية.

احترام النفس: حيث أن ضمان احترام الأفراد والاعتزاز بكرامتهم داخل المجتمـع أمر ضروري، وتسعى إلى تحقيقه عملية التنمية.

الحرية: ونعني بها الحرية الاجتماعية والاقتصادية، كالتخاص من الفقـر والجهـل والمرض.

إن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي له علاقة بالتنمية السياسية والثقافية، فالتنمية الشاملة، هي إمكانية الدولة في تحقيق التداخل والترابط بين كل أنواع التنمية وتحقيق نجاحات معتبرة في كل نوع منها سواء في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي الثقافي والسياسي. وتُعرف التنمية بأنها: عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلاّ لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات (صبيح، 1989). وهي إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي. إذن التنمية هي عبارة عن تدخل إرادي من قبل الدولة وتحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغيير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل (خليفة، 2000). كما عرفت أيضاً: بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان (الحبيب،1985)، وهناك نظرتين لمفهوم التنمية(عجمية، وعطية، 2003):

النظرية الأولى: تعتمد على أن التنمية هي: "عملية " على اعتبار أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف

المرتبطة بها، وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة، وهي تسير في اتجاه واحد.

أما النظرية الثانية: فتنظر إلى التنمية بوصفها **"أداة"** وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا مفهوم " **الإرادة**" بالنسبة للمجتمع.

وتعرف التنمية البشرية بأنها تنمية البشر من أجلهم ومن خلالهم، وتعني تنمية البشر وتعزيز قدرات الإنسان من خلال التعليم والتدريب وتوفير مستويات أفضل من الرعاية الصحية والمأوى والتغذية، أما التنمية من أجل البشر، فتعني أن التنمية لا تتم من أجل التنمية ذاتها، بل من أجل ترجمة ثمار النمو الاقتصادي والتنمية إلى تحسينات وخيارات موسعة في حياة البشر (تقرير التنمية البشرية " الأردن"، 2007).

والتنمية البشرية: هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، هي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. ان التنمية البشرية هي تنمية في صالح الفقراء، والطبيعة، وتوفير فرص عمل، وفي صالح المرأة. انها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، وتحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم".

ولقياس التنمية البشرية تم طرح " تقرير التنمية البشرية" العالمي الأول دليل التنمية البشرية (Human Development Index) أو (HDI) اختصاراً، وهو دليل للتنمية البشرية في بلد ما وفقاً لمؤشرات اعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي ثلاث: الدخل والتعليم والصحة، فالعمر المرتقب يمثل (مؤشر الصحة)، ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة يمثل (مؤشر التعليم)، والتحكم في الموارد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة يمثل (مؤشر الدخل) (الدعمة، 2002: 22).

ويتم بناء دليل للتنمية البشرية من المؤشرات الثلاثة، قيمته بين الصفر والواحد صحيح، واستناداً إلى القيمة التي حققتها الدولة وفق هذا الدليل يتم تركيب

أقطار العالم تنازلياً ابتداء من أعلى قيمة قريبة للواحد صحيح حيث يتم المقايسة بينها لمعرفة درجة تحقيقها للتنمية البشرية.

وقد تعرض مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها لانتقادات كثيرة، فمثلاً هذا المفهوم هو اختبار للمؤسسات الدولية في مجال العناية بالبشر وهو مرتبط بالمناسبات التي تحددها هذه المؤسسات، ومن الواجب التصدي إلى تحليل أوضاع البلدان النامية الداخلية وعلاقاتها الخارجية لفهمها فهماً علميا يوفر الأساس العقلاني لرسم السياسات التي تلائمها، وعدم إخضاعها لمفاهيم تنموية وأنظمة صيغت إلى حد كبير في الخارج حيث لا تناسب الدول النامية لاختلاف أنماطها. مع العلم أن التنمية البشرية عادة تتأثر بالسياسات الاقتصادية للبلدان(الدعمة، 2002: 35).

وتُعرف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة؛ لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نامٍ(Wlliam, 1957)، والتنمية الاقتصادية تمت معالجتها من قبل الاقتصاديين على أساس مجرد تمرين في الاقتصاد التطبيقي بدون أن تتعلق عملية التنمية بالأفكار السياسية أو تكوين الحكومات أو دور الأفراد في المجتمع(Todaro, 2000)، وهي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، هي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم، وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية، وهي العملية التي تتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي لاقتصاد معين خلال فتره طويلة من الزمن(Jhingan, 1999)، وهي العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكل الإنتاج. (ريفيرو، 2003)

ووفقاً لهذا التعريف فأن التنمية تحتوى على عدد من عناصر أهمها :

1. الشمولية ، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنمـا أيضاً الثقافي والسياسي والاجتماعي.

2. حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن وهـذا يوحى بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

3. حـدوث تحسن فـي توزيع الدخل لصـالح الطبقة الفـقيرة " التخفيـف مـن ظاهرة الفقر "

4. ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة.

11.2 النظريات المفسرة للفساد

نظرية الآنومي(اللامعيارية):

يعتبر مؤسس علم الاجتماع "إيميل دوركهـايم" صـاحب هـذه النظريـة، أن الجريمة ظاهرة طبيعية يجب قبولها على أنها تعبير له وظيفته، فهي موجـودة فـي جميع المجتمعات في كل الأزمنة، لكنها تصبح ظاهرة مرضية غير عاديـة فقـط حينما ترتفع أو تنخفض عن المتوسط أو المعدل، ولا يمكن اعتبارها مرضية حينما لا تؤثر سلبا في المهام الوظيفية للمجتمع حيث أن الجريمة ليست عرضية وإنما هي من صفات المجتمع وتركيبته وثقافته، فالفرد يعتبر جزءا من المجتمع لـذلك فـإن جنوحه وخروجه عن قواعد السلوك الجماعية لا يمثل ظاهرة مرضية شخصية وإنما يعتبر ذلك ناشئا عن المجتمع مباشرة، وعما يتصف به من خصائص لذلك فإذا كانت الجريمة لازمة ولا تخرج عن المعدل المتوسط للمجتمع فإنها عادية وطبيعيـة بـل وتعتبر علامة صحة المجتمع وسلامة نظمه ومؤسساته(إبراهيم، 2005).

كما أن "دوركهايم" استعمل مفهوم الأنومية أو اللامعياريـة واعتبرهـا سـببا للانحراف الاجتماعي، وتعني حالة الأنومية حالة اللاقانون أو اللانظام الـذي يجـد الفرد نفسه فيها مع افتقاره إلى قاعدة أو معيار لسلوكه السوي مقارنة مـع الـسلوك غير السوي وفي هذه الحالة غالبا ما تنتج عن الصراع أو التناقض الذي يعيشه الفرد في علاقته الاجتماعية، وخاصة الواجبات والمتطلبات اليومية للحياة، بحيث تكـون

هذه الحالة تعبيرا عن أزمة وحاجة العلاقات الاجتماعية للقيم التي تحفظ لها تناسقها ووظيفتها مما ينعكس على الفرد ويدفعه إلى العزلة ومعاداة مجتمعه أمام غياب معايير وقواعد تقوم بدور الضبط الاجتماعي ويؤكد "دوربكهايم" أن ضعف المجتمع وتهاونه في احتضان الفرد إليه بحيث أن هذا الأخير يصبح في حل من كل قيد اجتماعي أو خضوع أو احترام لطقوسه ويعتقد أنه أصبح جزءا فوق العادة ولا شيء يلزمه نحو مجتمعه (ضعف الإكراه الاجتماعي) فيستبيح ارتكاب الجرائم التي تصبح في نظره وسائل مشروعة لتحقيق ما عجز المجتمع عن توفيره له وهي الحاجيات الطبيعية التي بدونها لا يمكن للحياة أن تستقيم.(التميمي، 2004)

ويمكن تطبيق نظرية الآنومي(اللامعيارية) في العلاقة بين التحضر والانحراف حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة غالباً ما يكونون من ذوي التعليم المنخفض والمهن الدنيا، مما يؤدي إلى عدم حصولهم على مهن تؤمن لهم حياة آمنة وتمكنهم من إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم الاجتماعية والشخصية ، ونظراً لارتفاع كلفة الحياة في المدينة وزيادة معدلات البطالة فان هؤلاء الأفراد لا يستطيعون تحقيق الأهداف المقبولة اجتماعياً (العمل والكسب المشروع) بطرق مقبولة اجتماعياً بفعل انخفاض التعليم والتدريب ونوعية المهن ، تؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم الاجتماعية ، مما يجعلهم يخبرون حالة الآنومي والانخراط في الانحراف وخاصة السرقة لتحقيق أهدافهم الاجتماعية التي أهمها تحسين الوضع المادي لهم. (البداينه، 2002)

النظرية الصراعية Conflict Theory

لقد وضع أساس هذه النظرية العالم كارل ماركس Karl Marx في سنة 1859م، والذي يذهب إلى مدى علاقة وتحكم النظام الاقتصادي في الإجرام خلال جميع مراتب أو طبقات المجتمع، وتجدر الإشارة هنا أن ماركس لم يكن عالم اجتماع أو عالم جريمة بل كان مفكراً اقتصادياً واجتماعياً ووضع تفسيراً للتغير الاجتماعي، قائماً على المادية التاريخية موضحاً أهمية نمط الإنتاج وعلاقته بالأفعال الإنسانية، وان نمط الإنتاج في الحياة المادية يحدد الصفة العامة للعمليات الحياتية كالاجتماعية والسياسية والروحية ..الخ، لأنه في مواقع أخرى سنة 1969م، يرى

ماركس أن القانون والمؤسسات الأخرى تتفاعل مع القاعدة الاقتصادية في علاقـات ديناميكية. وبناء على ذلك يمكن القول أن القوانين لا يمكن أن تكـون ذات جـوهر مستقل، وبعيدة عن التأثيرات الطبقية. (الوريكات 2004)

وقد لقيت هذه المدرسة قبولاً لدى الكثير من علماء الإجـرام فـي بلجيكـا وفرنسا وألمانيا وفي هولندا نشر بونجر Bonger سنه 1916م مؤلفاً عنوانـه " الإجرام والأوضاع الاقتصادية " كشف فيه مثالب النظام الرأسمالي وتحدث عـن المنافسة والأجور والأسعار وتقلبات السوق واستغلال الطبقة العاملـة وسـيطرة الرأسماليين على وسائل الإعلام، واثر ذلك كله على ظاهرة الإجرام، وعلل بونجر انتشار الجرائم في المجتمعات الرأسمالية بما تمارسه الأوضاع الاجتماعيـة مـن ضغط على الدوافع الاجتماعية لدى الأفراد فتضعفها، وتزيد فيه الـدوافع الفرديـة حدة وعنفاً، وبذلك تتهيأ السبل لارتكاب كثير من الجرائم (الـشطي، 2004)، وأن الارتباط الوثيق بين السلوك الإجرامي والنظام الرأسمالي يفسره بونجر بقوله " إن الإنسان منذ طفولته يكتسب غرائز اجتماعية غيرية، فإذا صادف عبر سنوات حياته ظروفاً ملائمة ازدادت هذه الغرائز رسوخا فينفسه وضعفت لديه الغرائز الفرديـة، أما إذا اعترضته على العكس من ذلك ظروف غير ملائمة اهتزت لديـه غرائـز الاجتماعية، وازدادت قوة الغرائز الأنانية التي تدفع به إلى هوة الجريمـة، ويقـرر بونجر أن من أهم العوامل التي تخلق الظروف غير الملائمة النظام الرأسـمالي وما يوجده من فوارق اجتماعية تولد الأحقاد لدى الطبقة العاملـة نحـو طبقـة أصحاب رؤوس الأموال مما يدفع بعض أفرادها إلى ارتكاب الجريمة " (النجار، 2000) .

وأن هذا النظام الرأسمالي كما يقول بونجر قائم علـى المنافـسة والاسـتغلال والسيطرة على السوق الاقتصادي ويستخدم الوسائل غير المشروعة لكسب معركته في السوق، وما يترتب عليها من سيطرة على الصحف ووسائل الإعـلام بحيـث يدخرونها لتحمي أغراضهم الرأسمالية ، ويترتب عليها استغلال للعمال وحرمانهم من الحياة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي، ويمكن القول أن نظريـة الـصراع تفترض أن المجتمع يحكمه الصراع أكثر من الإجماع، وتميل إلى التركيـز علـى

البناء السياسي للمجتمع، خاصة عند صناعة القانون، وصـياغة قوتـه الإلزاميـة. (المعلا، 2003)

نظرية النشاط الرتيب The Routine Activity Approach

لقد ظهر هذا المدخل إلى حيز الوجود في نهاية السبعينيات وذاع واشتهر فـي الثمانينيات لعدة أسباب منها: عدم وجود نظرية مناسبة لتفسير الجريمة والانحراف الاجتماعي. وكذلك قدرته على تفسير سلوك المجني عليه وقدرته على الربط بـين البيئة والجريمة . وكذلك عودة الافتراضات العقلانية للطبيعة إنسانية .

فالجريمة مرتبطة بالأنشطة اليومية الإنسانية من خلال التفاعل الاجتماعي.

هناك ركيزتين لمدخل النشاط الرتيب :

(1)- التحليل الشامل أو الكلي للمجموعات السكانية Macro Analysis

(2)- يقدم فكراً منتظماً للأنشطة الإنسانية والتفاعلات الاجتماعية اليومية فقدم أمثلة امبريقية لتغير الأنشطة الإنسانية، وقد قصد هاولي بالنشاط الرتيب أي نشاط يمارسه الأفراد كالذهاب الى المدرسة والجامعة والنـوم والتـسوق، وإذا مـا حـدث أي اضطراب أو تغير للأنشطة الرتيبة فسوف يتبع ذلك التفكك الاجتماعي، وهكذا نؤكد كما جاء أعلاه على الايكولوجيا والتفكك الاجتماعي والتفاعل .(السمري، 2009)

نظرية العوامل السائدة

اتخذت هذه النظرية من الدراسات الاجتماعية أساسا لمنهجيتها وبحثهـا عـن أسباب الجريمة واعتمدت أسلوب التحليل الإحصائي وربطت الجريمة بـالمتغيرات المختلفة التي تحدد السلوك الإجرامي مع حصر هذه المتغيرات مثلا البطالة، السن، الجنس، الحالة الثقافية، الحالة السكن، الحالة الـصحية، وبعـد تحديـد المتغيـرات المختلفة ومقارنتها بالمعطيات الأولية التي يتوفر عليها الباحث، يعمد إلى استخلاص العوامل التي تلازم ظهور السلوك المنحرف بواسطة معامل الارتباط كي يتمكن من تصنيف المتغيرات حسب درجة ارتباطها بالجريمة وبالتالي الخروج بأكثر العوامـل ذات علاقة سببية بالظاهرة(حبوش، 1999).

وجهت انتقادات لهذه النظرية وكان من بينها تلك الانتقـادات التـي خـصت المستوى المنهجي ذلك أن الإحصاء يهدف إلى تلخيص الوقائع والجرائم في سلـسلة

من الأرقام التي تسمح باستخراج قوانين تفسيرية للظاهرة الإجرامية، مما يستبعد الفروق الفردية الدقيقة ويسعى إلى تأطير استقرائي يتجاوز النوعية من حالة إلى أخرى، مع أنه يبقى الفعل الإجرامي له جوانب من الفرادة والخصوصية تستعصي على التعميم وإخراجه من حالته الفردية ولحظته الزمنية تجعله قابلا للتنميط.

نظرية الاختلاط التفاضلي "سذرلاند" Sutherlan

يرفض سذرلاند اعتبار السلوك الإجرامي سلوكا موروثا، فالإجرام لا يورث، وإنما يكتسب بالتعلم الذي يحدث نتيجة انخراط الفرد في جماعة، ويحدد نوع وقواعد السلوك والقيم السائدة فيها ما إذا كان الفرد سيتعلم الإجرام أم لا، فإذا كان أفراد هذه الجماعة ممن يحترمون القانون ويلتزمون بأوامره ونواهيه، تخلق الفرد بأخلاقهم وتعلم منهم السلوك المتفق مع القانون، أما إن كانوا ممن يؤيدون انتهاك القوانين ويميلون لمخالفتها، فالغالب أن ينهج الفرد نهجهم ويتعلم منهم خصالهم مما يؤهله لاقتراف الفعل الإجرامي، فيكون انحرافه أمرا مؤكدا إذا اقتصر في علاقاته على أفراد جماعته، وعزل الجماعات الأخرى التي يغلب على أفرادها احترام القانون (قديح، 2003).

حسب "سذرلاند" لا يمكن إرجاع السلوك الإجرامي في جميع الأحوال إلى الفقر أو إلى مجرد عوامل سائدة كالظروف والعوامل النفسية والاجتماعية التي تتصل بالفقر والفقراء، فهناك أشخاص ينتمون إلى طبقات غنية ومع ذلك يرتكبون بعض الجرائم كجزء من نشاطاتهم المهنية وهنا جاء تركيزه على الجرائم التي يرتكبها ذوو الياقات البيضاء أو الجرائم الخاصة، لذلك فهو يرى أن السلوك الإجرامي يتعلمه الأغنياء والفقراء على السواء بطريقة واحدة وبعمليات متشابهة، بذلك حاول "سذرلاند" شرح سلوك المنحرف المتعلم أو المكتسب الذي يظهر نتيجة صراع بين معايير الثقافات المختلفة التي يتكون منها المجتمع الأمريكي، هذا السلوك يظهر حينما تطغى المعايير الجانحة في جماعة ما على المعايير المتكيفة التي تحكم المجتمع الكلي.(الربايعه، 1988)

ومن بين اللانتقادات التي وجهت الى "سذرلاند" كون الفرد في كثير من الأحيان لا يكون مجبرا على الانتماء إلى جماعات منحرفة، إن لم يكن هو شخص

منحرف، كما أنه لم يأخذ بعني الاعتبار الاختلافات داخل المجموعة الواحـدة ودور الفرد في هذا الاختلاف ففي الوقت الذي يتبنى البعض موقفا إجراميا ينجح آخـرون في احترام القانون ويكون العنصر من المجموعة قادرا على التأثير والاختيار بـين أحد الجانحين وتركيز "سذرلاند" على التعلم واستبعاد العامـل الشخـصي الـداخلي اصطدم بطروحات تقول عكس ذلك، لأن الفرد قد لا يكون في حاجة لمـن يعلمـه السلوك المنحرف بقدر ما يكون في حاجة إلى تعلم السلوك الـسوي فالطفـل مـثلا بطبيعته ميال إلى الكذب والخداع وإذا ترك بغير تربية ولا تهذيب فإنه يكبر نازعـا إلى الإجرام.

نظرية الأنومي والبناء الاجتماعي "ميرتون"

اعتمد "ميرتون" في نظريته على تجاوز العوامـل المنعزلـة واهـتم بالبنيـة الاجتماعية بما فيها من تناقضات تدفع بالفرد إلى الخروج عن التنظيم الاجتمـاعي والسقوط في الإجرام بفعل غياب المعايير الاجتماعية، وحاول "ميرتون" أن يعتمـد نظرة متكاملة للمجتمع الأمريكي. فانطلق من تحليل البنية الاجتماعية محاولا معرفة الأسباب التي تدفع إلى السلوك الإجرامي، وتوصل إلى حصر هذه الأنماط السلوكية اعتمادا على مفهوم اللامعيارية أو حالة عدم النظام التي تـسيطر علـى المجتمـع وتجعله بدون وسيلة ثقافية يعتمدها الناس لتحقيق رغباتهم فيضطرون إلى الإجـرام، فمرجع أسباب الجريمة والجنوح هو ردود فعل الفرد وتكيفه مع التناقـضات التـي تفرزها الثقافة السائدة لمجتمعه، وبما أن أغلب الرغبات والغرائز ليست بالـضرورة طبيعية وإنما هي مجموعة من الأهداف والإغراءات التي ينتجها المجتمع وتكرسـها الثقافة السائدة فيه، فإن عدم توفير الإمكانيات وإتاحة الفرص لجميع فئات المجتمـع لتحقيقها فإنه من الضروري أن يظهر أفراد يعمدون إلى وسائل غير مشروعة فـي تحقيق إشباع ما تتطلبه الثقافة بعد أن تعذر تحقيقها بوسائل مشروعة، هكـذا ميـز "ميرتون" بين عنصرين هامين هما: الأهـداف والمعـايير: فالأهـداف هـي تلـك الاهتمامات التي تكون مشروعة وتشكل آمال وتطلعات يسعى كـل فـرد لتحقيقهـا وتتدرج بالترتيب حسب أهميتها في سلم القيم الاجتماعية. أما المعايير: هي مجموع القواعد التي تحكم السلوك وتضبط وسائل الوصول إلى الأهداف فـسلوك الإنـسان

مرتبط بهذين العنصرين ومدى ترابط العلاقة بينهما وكلما كانت الصلة متوازنة كان السلوك متوازنا، وإذا تم التركيز على الأهداف دون اعتبار للمعـايير تـصبح كـل الوسائل مشروعة أو غير مشروعة. مقبولة في نظر الشخص لتحقيقها وبالتالي ينتج السلوك الإجرامي عن هذا الاختلال (السمري، 2009).

النظرية البيئية / كليفورد شو

ارتكزت مقاربة شو للظاهرة الإجرامية على المعطيات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة محددة بحيث تكون هذه الأوضاع هي المسؤولة عن الجريمـة فيها، وهو ما يعني أن الجانب العضوي والنفسي للفرد ليست هي العامل الحاسم بل الظروف الاقتصادية السائدة والمحيط الاجتماعي والبيئي، وقد ركز شو في نظريته على المجالات العمرانية والسكانية غير الملائمة والتي تنتشر فيها كل أشكال الجرائم (أحياء الضواحي- هوامش المدن)، وهو ما يجعل شو يلتقي موضوعية مع نظريـة لاكساني في دور الوسط الاجتماعي في الجنوح.

وقد ساهمت أبحاث "شو" في تركيز الاهتمام على المراكز الحضرية والظاهرة الإجرامية والتي خلصت إلى وجود نوع من التمايز ما بين جرائم البوادي وجـرائم الحواضر(Killias, 1990).

نظريات التحديث(Modernization theories)

برز من علماءها أميل دوركايم، فيبر، بارسونز من القرن العشرين؛ لذلك ليس هناك نظرية تحديث واحدة وقد تحدثوا جميعا عن تقدم المجتمعات واختلافهـا. إن نظرية التحديث جاءت نتيجة اختزال لعدد من المنظـورات التـي طبقهـا غيـر الماركسيين على العالم الثالث في العقدين الخامس والسادس.

وإن الموضوعات التي سادت في هـذه المنظـورات بـرزت مـن التقاليـد السوسيولوجية لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكي، فالمنظور التطوري والانتشاري، والبنائي الوظيفي ونظرية الأنساق، والنظرية التفاعلية حيث ازداد الاهتمام بنظريـة التحديث في العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانيـة وتطبيقهـا علـى العـالم الثالث(هاريسون، 1998: 15).

نظرية التبعية

تقوم هذه النظرية على فكرة مفادها، تبعية المساهم في الجريمة مساهمة غير مباشرة للمساهم فيها مساهمة مباشرة، فيكون أولا تابعا وثانيا متبوعا، وتجرم هذه النظرية الفعل الاشتراكي لذاته، بشرط أن تقع الجريمة التي ساهم فيها، لأنه لا يمكن تصور مساهمة في الجريمة لم تقع أصلا، أو أوقف الفاعل فعله عند حد العمل التحضيري. ومن هنا فأن الفعل الأصلي للجريمة يجب أن يكون من الأفعال الخاضعة لقانون العقوبات لمؤاخذة الشرك على اشتراكه في الجريمة وحسب هذه النظرية فإن الفعل المجرم هو الواقعة المادية للمجرم الركن المادي بغض النظر عن الركن المعنوي، فيعاقب الشريك متى قتم الفاعل غير المشروع ولو توافرت للفاعل ظروفا شخصية تنفي مسؤولية الجاني:http://www.imf.org/external/np/sec/decdo/about.htm

12.2 الدراسات السابقة وذات الصلة

أشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة عدم وجود دراسات على حد علم الباحث تبحث بشكل مباشر في اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية نحو الفساد الإداري والمالي في العراق دراسة تطبيقية في إقليم كردستان، لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان، وحيث كان ذلك ممكنا لتحقيق أهدافها، وفيما يلي عرض لأهمها:

أ. الدراسات العربية

دراسة (الغزي، 2010) بعنوان" ظاهرة الفساد : مسبباتها وتحليلها وآثارها على المجتمع العراقي" أظهرت الدراسة أن استغلال المنصب الوظيفي من أكثر مظاهر الفساد انتشارا، ويليه الرشوة، وثم الوساطة، وأخيرا الاختلاس، وفيما يتعلق بمدى جدية الحكومة في مكافحة الفساد، وأظهرت الدراسة أن معظم من استطلعت آراؤهم يرون أن الحكومة غير جادة في محاربة الفساد بنسبة 61.8% فيما رأى 24.5% أنها قادرة بدرجة قليلة، و8.2%جادة بدرجة متوسطة، فيما رأى 5.5%أن الحكومة جادة بدرجة كبيرة. وأفادت أن هناك شبه توافق لدى الرأي العام حول

استفحال الفساد، حيث رأى 89.1% من المستطلعين وجود الفساد إلى حد كبير، في حين ذكر 10.9% وجوده إلى حد ما.

دراسة (الكبيسي، 2010)، بعنوان "درجة الالتزام بالشفافية الإدارية في الحد من مظاهر الفساد في الدوائر الحكومية في محافظة بغداد من وجهة نظر العاملين فيهـا"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة الالتزام بالشفافية الإدارية في الحـد من مظاهر الفساد في الدوائر الحكومية في محافظة بغداد من وجهة نظر العاملين فيها، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم بناء استبانة للتعرف إلـى درجـة الالتـزام بالـشفافية الإدارية، تكونت الاستبانة من (66) فقرة، موزعة على سبعة مجالات، وقد تم التأكـد من صدقها بعرضها على مجموعة من المحكمين، كما وتم التأكد من ثباتهـا بطريقـة الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) وقد تم تطبيق أداة الدراسة على عينـة تكونـت مـن (380) فرداً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية وبعد جمع البيانات والمعلومات تم تحليلها باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك أثر لدرجة الالتزام بالشفافية الإدارية في الحد من مظاهر الفساد في الدوائر الحكومية في محافظة بغداد، وأن هنالك فروق لدرجة الالتزام بالشفافية تعـزى لمتغير الجنس في جميع المجالات والأداة ككل ولصالح الذكور.

دراسة (الصرايرة، 2010) بعنوان " اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية" هدفت الدراسة إلى معرفـة اتجاهـات النخـب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية، من حيث أشـكاله وآثاره وأساليب الحد منه في مؤسسات الدولة، وهدفت أيضا إلى معرفة درجة اتجاهات النخب الأردنية نحو عناصر الفساد المتمثلة في استغلال الوظيفة العامة، وعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين والمحسوبية والوساطة والرشوة، ووجود جرائم غـسيل وتهريـب الأموال، والتهرب الضريبي والجمركي في الأردن.

توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات النخب الأردنية كانت مرتفعة نحو درجة الفـساد العام الإداري والمالي في أجهزة الدولة، وكانت أعلى درجـة اتجـاه نحـو اسـتغلال الوظيفة العامة لتلبية المصالح الشخصية، ثم المحسوبية والوساطة والرشوة، وأظهـرت الدراسة بأن الاتجاه العام لاتجاهات النخب كانت مرتفعة نحو جرائم التهرب الجمركي والضريبي وغسيل الأموال ، وأظهرت الدراسة بأن من أكثر عناصر الفـساد المـالي

والإداري أهمية من وجهة نظر النخب الأردنية هي : المحسوبية والوساطة والرشـوة والتهرب الجمركي واستغلال الوظيفة العامة، وغسيل الأموال والتهرب الضريبي وعدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات وأخلاقيات العمل، حيث فسرت هذه العوامل مجتمعة مـا نسبته 67.3 % من الاتجاه العام.

وأوصت الدراسة بأهمية اختيار القيادات الإدارية المؤهلة على إدارة العمـل فـي أجهزة الدولة من خلال الاعتماد على الكفاءة والنزاهة والقدرة على التغيير، واعتمـاد سياسات محاسبية ومالية يتم تطويرها بشكل دوري على ضوء التطورات الحاصلة في أنماط الجريمة، والعمل على إيجاد رأي عام على المستوى الوطني يحـارب الفـساد والعمل على تحقيق مستوى اقتصادي أفضل للمواطنين لتعزيز الولاء والانتماء للوطن، ومنح أجهزة الرقابة الصلاحيات المطلقة لتعزيز دورها الرقابي، والعمل على تـشديد العقوبات القضائية بحق مرتكبي جرائم الفساد والعمل على بناء جسد صحفي قادر على العمل بحرية وأمان.

دراسة (الشمري، 2010) بعنوان " مدركات العاملين في القطاع العام والخاص في المجتمع السعودي نحو الفساد الإداري" وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدركات العاملين في القطاع العام والخاص نحو الفساد الإداري واختلافهما باختلاف مـدركات الفساد نحو متغير قطاع العمل، المرتبـة الإداريـة، والنـوع الاجتمـاعي، والحالـة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل. وتكونت عينـة الدراسـة مـن 404 مبحوث، واستخدمت أداة الاستبيان التي طورها (البداينة، 2009) في قياس مـدركات الفساد.

أظهرت الدراسة أن أهم أسباب انتشار الفساد هو عدم الجدية في مكافحة الفـساد، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح المفسدين، وغياب الرقابة الداخلية وضـعفها، وأشـارت الدراسة بأن من أهم الوسائل لمحاربة الفساد تمثلت في المحاسبة، والتحقيق في الفساد، وتدعيم أجهزة الفساد الحكومية، وأن من أكثر أشكال الفساد انتـشار فهـي القـرارات المتخذة لخدمة الوساطة والمحسوبية والمحاباة، والتربح من الوظيفة.

وفيما يتعلق بمدى ثقة العاملين بالمؤسسات فقد بينت الدراسة أن المؤسسات الدينيـة والأجهزة الأمنية كانت أكثر ثقة من الناس، وانه يوجد إجماع لـدى المـشاركين فـي

مدركاتهم نحو الفساد يعزى للقطاع، المرتبة الإدارية، النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل.

وأجرى (أحمد، 2009) دراسة بعنوان" أين تذهب أموال النفط العراقي (دراسة رياضية تحليلية)" أظهرت الدراسة أن القطاع النفطي الأكثر فسادا بين القطاعات الحكومية الأخرى، يليه القطاعان العسكري والأمني ،حيث حصل على نسبة 87.2% للقطاع النفطي، ونسبة 61.8% للقطاع العسكري، و40.9% للقطاع الأمني. وأرجعت أسباب ذلك إلى استغلال المناصب الوظيفية والرشوة والوساطة والاختلاسات التي يمارسها كبار موظفي الدولة.

وأجرى (العتيبي، 2009) دراسة بعنوان: "درجة تطبيق الشفافية والمساءلة الإدارية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في الكويت"، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة درجة تطبيق الشفافية والمساءلة الإدارية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في الكويت. توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في المنظمات المبحوثة كان متوسطاً بشكل عام، حيث أن الوضوح يمثل أكثر بعد من أبعاد الشفافية وجوداً، بينما المشاركة في اتخاذ القرار تمثل اقل بعد من أبعاد الشفافية وجوداً. كما أظهرت الدراسة إلى أن هنالك أثر للشفافية والمساءلة الإدارية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري كما توصلت الدراسة إلى أن أهم الأساليب والآليات لتطوير ورفع مستوى تطبيق الشفافية في الإدارة من وجهة نظر المبحوثين تتمثل في: وضع نظام لمكافحة الفساد، ومنح جائزة الشفافية لتكريم المتميزين، توفير قاعدة للبيانات داخل المنظمة والاهتمام بالحاسب الآلي في العمل، وتوضيح أهمية الشفافية بالنسبة للموظفين، كما كشفت الدراسة عن وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المستوى التعليمي على رؤية الموظفين لمستوى الشفافية في الإدارة في الأجهزة الحكومية، حيث يرى الموظفون ذوي المستوى التعليمي العالي أن الشفافية تمارس في الأجهزة الحكومية أكثر من الموظفين ذوي المستوى التعليمي المنخفض.

وفي دراسة قام بها (عبد اللطيف، 2008) بعنوان" أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية" التي هدفت إلى التعرف على

أخلاقيات الوظيفية ودورها في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية في الجمهورية العراقية، وشملت عينة الدراسة 769 موظفاً من العاملين في مراكز الوزارات في محافظة بغداد، وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب ظاهرة الفساد الإداري، تتمثل في ضعف الرقابة والمتابعة، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعدم وضوح الواجبات والمسؤوليات للموظف الحكومي، وانخفاض الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الموظف، وعدم كفايتها لتلبية وإشباع حاجته وسد متطلبات عائلته، وارتفاع الأسعار والخدمات التي يحتاجها الموظف وذلك نتيجة لظهور السوق السوداء واختفاء السلع في قنوات التوزيع الرسمية، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأجور والرواتب، وضعف تطبيق القوانين والأنظمة والقرارات التي تنظم الوظيفة والعمل، وتنظيم سلوك العاملين في المنظمات.

وفي دراسة قام بها (حسن، 2006) بعنوان " دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد" وهدفت الدراسة إلى تفعيل وتعظيم دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في أسلوب حوكمة الشركات من خلال الإفصاح والشفافية الكاملة عن كل ما يتصل بالقوائم المالية ونتائجها مما يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي والأداء وتسهيل الحصول على المعلومات المالية والتي تلعب دوراً رئيسياً في اتخاذ القرارات الاستثمارية ووضع استراتيجيات العمل داخل الشركات وذلك من خلال التطبيق السليم للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة لتفادى الفشل المالي والأزمات الاقتصادية، بما يضمن استمرارية النشاطات وتحقيق النمو الاقتصادي ودعم القدرات التنافسية لخدمة الأهداف المجتمعية وزيادة الدخل القومي.

وفي دراسة قامت بها (عارف، 2005) بعنوان"رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليا في أجهزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارساته"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين اتجاهات الموظفين العامين في المستويات الإدارية العليا تجاه بعض أشكال الفساد المحظورة في القوانين والأنظمة السورية، وبين درجة ممارسة هذه الأشكال واستخداماتها. وشملت عينة الدراسة 217 مبحوثاً. توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها:

1. إن اتجاهات موظفي الإدارة العليا تجاه بعض أشكال الفساد ضبابية، يعتريها التشويش وعدم الاستقرار وغير واضحة.
2. ترتبط اتجاهات موظفي الإدارة العليا تجاه بعض أشكال الفساد بالنظر إليه فقط من زاوية عدم الإضرار بالمال العام دون النظر إلى الإضرار بمصالح الآخرين.
3. تتعلق اتجاهات الإدارة العليا نحو أشكال الفساد بالنظرة القانونية التشريعية، بصرف النظر عن التأثير السلوكي وردود الأفعال تجاهها.
4. تتحدد اتجاهات الإدارة العليا إزاء ممارسة الفساد بالمعايير المحاسبية التنظيمية، وليس بالمعايير الأخلاقية السلوكية.

وأجرى (المعلا، 2003) دراسة بعنوان"الجريمة المنظمة والفساد" حيث بين فيها أن الفساد والجريمة المنظمة ظاهرتان متمايزتان ومتداخلتان في آن واحد؛ إذ بينهما علاقة تبادلية، مما يشكل خطرا وتهديدا كبيرين للاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستويين الوطني والدولي، وقد أشار إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة نصت على أن الفساد يقع ضمن الجرائم التي تعالجها الاتفاقية، وفي هذا الإطار ركزت الاتفاقية على الرشوة المتعلقة بالموظف العمومي، داعية الدول الأطراف إلى تجريم أشكال الفساد الأخرى. ثم تحدث عن الفساد باعتباره بيئة صالحة للجريمة المنظمة؛ جاذبة ومشجعة لممارسة نشاطات الجريمة المنظمة وتوسيعها، وأن الجريمة المنظمة تستغل بيئة الفساد في المستويات السياسية العليا، ثم بين كيف يكون الإفساد أداة رئيسة مفضلة لدى مؤسسات الإجرام المنظم؛ تستخدمه بكل صوره الممكنة لحماية كيانها، وتأمين عملياتها، واكتساب المزايا، وغسل الأموال وإعادة استثمارها في الأنشطة المشروعة، وأوصت الدراسة أن مكافحة الفساد في ذاته يعتبر دعما لمكافحة الجريمة المنظمة.

وفي دراسة قام بها (الجهني، 2003) هدفت إلى تحديد الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد العربي، وأكدت الدراسة أن الفساد والرشوة صنوان يمثلان أعظم الأخطار التي تهدد الاقتصاد والتنمية، بل إن آثار ظاهرة الفساد والرشوة والمحسوبية لا يقل خطرها وانعكاساتها السلبية على أمن الدولة ومواطنيها. وقد ذكر أن من أسباب الفساد حرص الإنسان على كسب المال مما جعل الكثيرين منهم

يمتطون صهوة الفساد المالي والإداري مستغلين السلطة والنفوذ والقوة، وأن الفـساد مشكلة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات، حيث ينمو ويترعـرع مـع غياب الرقابة الحقيقية الجادة، والمحاسبة والعقوبـة الرادعـة، وغيـاب الأنظمـة والقوانين واللوائح الواضحة التي تشدد على منع الرشوة وقبول الهـدايا. وذكـر أن تضخم الجهاز الحكومي في الدول العربية من وزارات وهيئات ومؤسـسات عامـة ومصالح، وما اعتراها من الضعف والقصور في الأداء، وسـوء تنظيمهـا الإداري والمالي جعلها محلا لاستغلال ذلك الخلـل الـذي ينتـشر فيـه الفـساد والرشـوة والمحسوبية، حيث يتاجر الموظف بالوظيفة العامة مستغلا وجوده فيها وما تمنحه له من سلطات لتحقيق مصالحه الشخصية والمصالح غير المشروعة لذويه. وتوصـي الدراسة أنه لا بد من الانتقال من الحملات العشوائية المؤقتة والتصريحات الإعلامية إلى رفع شعار (لا للفساد) بشرح خطورته على الاقتصاد وعلى التنمية والمجتمـع، وتنوير الرأي العام بأضرار الوساطة والمحسوبية، وبيان موقف الشريعة الإسلامية من ذلك.

أما دراسة (الصرايرة وآخرون،2001) الموسومة بـ "المنهج التجريبي لمعالجة الفساد الإداري في القطاع العام الأردني". فقد هدفت إلى التعرف على مفهوم الفساد الإداري، والمرتكزات التي تفسر هذه الظاهرة، والدوافع الحقيقية التي تقف وراء ممارستها، والمناهج التي يمكن أن تسهم في معالجتها، وقد استخدمت الدراسة النهج الوصفي التحليلي. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن الفساد ظاهرة بارزة في الممارسة الإدارية في شتى الدول وأن هناك أمراً من اثنين إما السير مع الفساد أو التصدي له، كما أن المكافحة لا يمكن أن تقضي على الفساد بالكامل ولكن العمل الجاد هو الذي يدفع لأن يكون الفساد استثناء لا قاعدة وهذا لا يكون إلا من خلال الجهد الجماعي ابتداء من الإرادة السياسية وإرادة الفرد والمجتمع وإن المواجهة الحقيقية هي التي تنظر إلى المشكلة بشكل شمولي جامع للأسباب والمسببات وفي الوقت نفسه موازٍ للظروف والإمكانات متابعاً للجهود والتوجيهات، وأن طرح المنهج التجريبي على مساحة البحث والنقاش ليس إلا حلقة من حلقات البحث العلمي الجاد إلى مواجهة الواقع .

وأجرى (الكبيسي، 2000) دراسة بعنوان "الفساد الإداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة". وقد هدفت إلى إيضاح مضمون الفساد الإداري وماهيته ومنفذ الفساد الإداري، كذلك هدفت إلى إيضاح خصائص الفساد الإداري وأنماطه وأدواته وأعراضه.

ويرى الباحث أن النظرة إلى مضمون الفساد الإداري أنها تراوحت بين تعريفات متشددة يطرحها رجال القانون والإدارة التقليديون والمحافظون وتعريفات أخرى متساهلة يطرحها أنصار الفلسفة الواقعية والذرائعية والمكافيلية ومن يتأثر بهم من أكاديميين ومهنيين. وتطرقت الدراسة إلى المنافذ التي تسهم في تنشيط الفساد الإداري وتوفير الظروف الملائمة لبقائه ونمائه وهي: السياسية، والاقتصادية، والقانونية والقضائية، والاجتماعية، والمنافذ الإدارية. وقام الباحث أيضاً بحصر عدد من أنماط الفساد الإداري التي يرى أنها من أهم ما يمكن اعتباره نمطاً سلوكياً فاسداً أو مفسداً من وجهة النظر الموضعية والعلمية المراعية للحضارة العربية والإسلامية وللنصوص المستمدة منها وهذه الأنماط: الرشوة، والعمولات مقابل الصفقات، والغش والتدليس، والسرقات والاختلاسات، وإساءة استعمال الصلاحيات واستغلال النفوذ، والابتزاز، والتحيز والمحاباة، والتقصير والإهدار والإساءة للمنظمة، وحاولت الدراسة وضع إستراتيجية وقائية لمكافحة الفساد تبدأ بالنفس وممارسة المحاسبة الذاتية والنقد الذاتي للممارسات والتصرفات المعتاد عليها، ومن ثم توعية الأبناء وأفراد الأسرة وغرس القيم الروحية والفضائل الأخلاقية وحب الخير فيهم، وقيام المؤسسات الأمنية والقضائية بالقصاص العادل في ظل تشريعات مراعية للظروف المحيطة لدوافع المفسدين ولحجم الأضرار المترتبة على جرائمهم.

أما الدراسة التي قاما بها(الشهابي وداغر، 2000) بعنوان "العوامل المؤثرة في الفساد الإداري" حيث هدفت إلى:

التعرف على الخصائص الفردية والتنظيمية لمرتكبي الفساد الإداري.

معرفة علاقة المتغيرات المكونة للعوامل الفردية التنظيمية والبيئية بارتكـاب جرائم الفساد الإداري، ومدى تأثير هذه المتغيرات في الفساد الإداري.

وقد استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة للدراسة وقام الباحثون بتوزيع 100 استبيان على موظفين مسجونين بتهم الفساد المختلفة 49% اختلاس، و33% رشوة و18% تزوير، وأوضحت الدراسة أن الكتاب اقترحوا أسباباً كثيرة للفساد إلاّ أنه يمكن تصنيفها تحت ثلاثة أسباب رئيسة هي:

الأسباب الشخصية: وهي تلك التي تتعلق بالفرد كالعمر، والتعليم، ومدة الخدمة، والحالة الاجتماعية.

الأسباب التنظيمية: وهي تلك التي تتعلق بالمنظمة وبيئتها الداخلية كضعف الرقابة، والممارسات الإدارية الخاطئة للمديرين، وانخفضا الأجور، والثقافة التنظيمية، ونشاط المنظمة.

الأسباب البيئية: وتتضمن مجموعة من المتغيرات البيئية المحيطة بالفرد كالتقاليد الاجتماعية، والقيود الاقتصادية الحكومية على المنظمات، والعلاقات العرقية في المجتمع، والاستعمار، والحاجة المادية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

مرتكبو جرائم الفساد غالبيتهم من الشباب كون الشباب أكثر ميلاً للمجازفة.

مرتكبو جرائم الفساد غالبيتهم من المتزوجين وهذا يعود إلى الأعباء المالية الملقاة على المتزوجين.

التعليم يسهم في تحسين المنظومة القيمية للأفراد تجاه الفساد.

زيادة مدة الخدمة قد تخلق ارتباطاً وظيفياً وانتماء تنظيمي أعلى بين الموظفين.

زيادة ممارسة الفساد الإداري في المنظمة الخدمية عنها في المنظمة الإنتاجية.

الثقافة التنظيمية أكثر العوالم أهمية في التأثير في السلوك الإداري .

أهمية دور المديرين في ممارسة دورهم التربوي التعليمي الحاث على القيم الأخلاقية.

عدم كفاية الرقابة للحد من الفساد.

أهمية القيم المجتمعية في تعميق رفض الفساد ومكافحته.

أهمية العوامل التنظيمية في التأثير على سلوك الفساد الإداري.

المجتمعات الريفية أكثر رفضاً للفساد وتشجيعاً على قيم الشرف والأخلاق.

وقام (عبد الرحمن هيجان، 1998) بدراسة بعنوان "استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري"، هدفت إلى معالجة موضوع الفساد الإداري من خلال الاستراتيجيات المطلوبة وعمدت الدراسة إلى المنهج المكتبي القائم على الوصف التحليلي من خلال جمع مادة البحث من المراجع ذات العلاقة، وتطرقت الدراسة إلى أثار الفساد الإداري، حيث أكدت أن للفساد الإداري أضراراً في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية ومن بين تلك الآثار تشويه دور الحكومة، وعدم القدرة على تحقيق الاستقرار، وإيجاد الصراعات بين طبقات المجتمع، إضافة إلى تأثيرها السيئ على التنمية والأداء الإداري كما أن الفساد يقود إلى الكساد الاقتصادي وتسرب الموظفين الأكفاء فضلاً على تأثيره السيئ في الأخلاق ومبادئ وأخلاقيات الوظيفة، وقد خلصت الدراسة عدداً من الاستراتيجيات والمهارات التي يمكن تبنيها في مكافحة الفساد الإداري وهي:

أ- توافر الإرادة السياسية لمكافحة الفساد الإداري.

ب- إيجاد أنظمة واضحة وصريحة لمكافحة الفساد الإداري وإجراء مراجعة دورية لهذه الأنظمة.

ج- التوعية الإعلامية بمضار الفساد الإداري.

كما أشارت إلى عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه للفساد وأرجعت الدراسة ذلك لعدة أسباب منها عدم وجود منهج واحد للدراسة؛ نظراً لانتماء المهتمين بدراسته إلى حقول متعددة ومختلفة وعدم وجود مؤشر لخروج الفرد أو الجماعة عن الالتزام بقاعدة أو سلوك معين؛ نظراً لاختلاف القيم الثقافية.

ب. الدراسات الأجنبية:

أجرى شنيدر وآخرون (Schneider, et.al, 2009) دراسته الموسومة بـ "الأثر الاجتماعي للفساد الإداري". وهدفت الدراسة إلى معرفة الآثار الاجتماعية التي يخلفها الفساد الإداري في استراليا. وشملت عينة الدراسة (1462) مبحوثاً في مدينة سدني، وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد الإداري له تأثير في العديد من المشكلات الاجتماعية، حيث أن الفساد الإداري يؤدي إلى دخول الموظفين في الانحرافات والمغريات التي تؤدي بهم إلى الانغماس في ممارسات غير شرعية.

أجرى هيلمان وندمبرو (Heilman Bruce and Ndumbaro, 2009) دراسة بعنوان"الفساد والسياسة والقيم المجتمعية في تنزانيا: وتقييم الإدارة لجهود مكافحة الفساد"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفساد الإداري وجهود الحكومة التنزانية في مكافحة الفساد، وتوصلت الدراسة إلى أن انتشار ظاهرة الفساد في المؤسسات التنزانية الرسمية وغير الرسمية دفع المواطن التنزاني ومؤسسات المجتمع المدني، والدول الأجنبية المانحة، والمؤسسات الدولية لانتقاد هذه الظاهرة والمطالبة بإصلاحها. ومع ذلك قوبلت هذه الانتقادات ودعوات الإصلاح باللامبالاة والمقاومة أحيانا من قبل بعض متخذي القرار في تنزانيا. ورغم أن الضغوط والدولية أجبرت المسؤولين في الدولة لاتخاذ خطوات إصلاحية في المجالات المالية والإدارية والسياسية والأمنية.

وأجرى سيمسير(Simser, 2008) دراسة بعنوان" التهرب الـضريبي وعلاقتـه بالفساد" وهدفت هدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط التهرب الضريبي لدى دافعي الضرائب في جنوب أفريقيا، وتكونت عينة الدراسة من(354) من دافعي الضرائب في جنوب أفريقيا وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن تعقيـد إجـراءات تقدير ودفع الضريبة تسهم في زيادة التهرب الضريبي لدى المكلفين، مما يسهم فـي زيادة الفساد.

وقد عالجت دراسة بيدرسـون وريندتـروف (Pedersen &, Rendtorff, 2007) علاقات المسلك الأخلاقي بالفساد وتحديد نوع المسؤولية الإدارية بطرائـق مختلفـة ومن هذه الدراسات دراسة عن المسؤولية الإدارية في إطار قيم وأخلاقيات الموظف العام والتي بينت أن هناك نوعين من المسؤولية:

الأولى : الموضوعية والمتعلقة بالواجبات والمهام الوظيفية الملزم بها الموظـف وتكون بناء على عقد يلزم الموظف بسلوك معين .

والثانية: الذاتية وهو التصرف الذي ينم عن الإحساس بالمـسؤولية الاجتماعيـة والمصلحة العامة والذي قد يكون مخالفاً للأنظمة والإجـراءات وتكـون الإشـكالية الرئيسية في حال تعرض الموظف لما يسمى بتضارب المسؤوليات أو مـا يـسمى بالدوامة الأخلاقية وهي حالة من التعـارض مـا بـين المـسؤولية الموضـوعية

والمسؤولية الذاتية .

وأجرى ليك (Lake , 2006) دراسة هدفت إلى دراسة هياكل المساءلة الإداريـة الداخلية للصليب الأحمر الأمريكي والتي شملت التصميم التنظيمي للشبكات، وإعادة التصميم، والأدوار والمسؤوليات. وتم الاعتماد على النماذج المفاهيميـة التـي تـم اشتقاقها من الأدبيات المعاصرة حول أطر العمل والتفسير الذي يؤيد أثر الهياكل في المسائلة الإدارية. كما تم تحليل هياكل الصليب الأحمر الأمريكي التنظيمية وسياساته لعام (1991) لإعادة هيكلته، وتم جمع البيانات اعتماداً على الأساليب النوعية التـي اشتملت على الملاحظة، ومراجعة وتحليل الوثائق والتقـارير والاسـتبانات التـي وزعت على الموظفين اعتماداً على استبانة التدقيق الداخلي للبيانات التي تم تحليلها. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر للهيكل التنظيمي في المساءلة الإدارية وإن التصميم التنظيمي يشكل أنماط العلاقات التي تحقق المساءلة الإدارية.

تم عرض الدراسات السابقة التي تشير إلى عدم وجود دراسات على حد علم الباحث تبحث بشكل مباشر في اتجاهات العاملين في الدوائر الحكوميـة فـي إقلـيم كردستان العراق نحو الفساد الإداري والمالي ، لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

سيتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة من حيث وصف خصائص العينة، وعدد المفردات، وإجراءاتها، وأداة الدراسة، وأسلوب معالجة البيانات.

1.3 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الذي تضمن مسحا مكتبيا بالرجوع إلى المراجع والمصادر الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، وكذلك المنهج الإحصائي التحليلي لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وتحليلها إحصائيا للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها :

تكون مجتمع الدراسة المستهدف من جميع العاملين في المؤسسات والوزارات الحكومية في إقليم كردستان العراق، والبالغ عددهم 1.400.000 موظف، حسب الإحصاءات الرسمية لعام 2010م، **و**تم اخذ عينه قصدية غير احتمالية بطريقة الصدفة من الموظفين العاملين في بعض الوزارات الحكومية في إقليم كردستان، بلغ حجمها 502 وحدة معاينة، من الموظفين القادرين على التعبير عن اتجاهاتهم نحو أهداف الدراسة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي في إقليم كردستان العراق، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار أن تمثل العينة الدراسية المجتمع الأصلي للدراسة وفق الجدول (2).

الجدول (2)

توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل

الوزارة	العدد	%
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	127	25.3
وزارة العدل	96	19.1
وزارة البيئة	74	14.7
وزارة المالية	62	12.4
وزارة الزراعة	52	10.4
وزارة البلديات والسياحة والسفر	50	10.0
وزارة الثقافة	41	8.2
المجموع	**502**	**100**

أما بالنسبة لخصائص عينة الدراسة فتبين النتائج الواردة في الجدول (3) أن 51.4% من عينة الدراسة كانوا من الموظفين الذكور مقابل 48.6% من الإناث.

ويتضح من الجدول (3) أن المستوى التعليمي لدى عينة الدراسة يعد مرتفعاً، حيث بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي 56.2% بكالوريوس، 7.0% ماجستير، 1.2 % دكتوراه، بينما بلغت نسبة الذين مؤهلهم الدبلوم المتوسط 21.6 %، وبلغت نسبة الذين مؤهلهم الثانوية العامة 0.5%.

كما كانت الحالة الاجتماعية عند 54.0 % من عينة الدراسة من المتزوجين، أما الحالة الاجتماعية الثانية فهي فئة العزاب فشكلت 43.4 % يوجد منهم 14.7 % من الذكور و 28.7 % من الإناث، أما فئة الأرامل فشكلت 1.2 % يوجد منهم 0.6 % من الذكور و 0.6 % من الإناث، وفئة المطلقين شكلت 1.4 % يوجد منهم 0.4 من الذكور 1 % من الإناث.

وكان توزيع الأعمار يقع ضمن الفئة قليلة السن حيث بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 34 سنة 67.5 % من عدد أفراد العينة يوجد منهم 30.3 % من الذكور و 37.2 % من الإناث، والذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة حوالي 7.4 % يوجد منهم 6 % من الذكور و 1.4 % من الإناث، أما الذين تقع أعمارهم بين 35-

49 سنة فلم يتعدوا نسبة 25.1 % من عدد أفراد العينة يوجد مـنهم 15.1 % مـن الذكور و 10 % من الإناث.

وكانت الغالبية من أفراد العينة من فئة الموظفين حيث بلغت نسبتهم 76.3% يوجد منهم 34.5 % من الذكور و 41.8 % من الإناث، أما رؤساء الأقسام الإدارية فقد بلغت نسبتهم 15.3% يوجد منهم 10.8 % من الذكور و 4.6 % من الإنـاث، والمدراء 8.4 % يوجد منهم 6.2 % من الذكور و 2.2 % من الإناث.

وكان توزيع الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة يقع ضمن الفئة التي تقـل عن 500 $ حيث بلغت نسبتهم 56.2 %، وللفئة من 500 – 1000 $ فقد بلغـت نسبتهم 31.3 %، والذين تزيد دخولهم الشهرية عن 1000 $ فقد بلغت النسبة 12.5 %.

وكان توزيع الخبرة العملية لأفراد العينة الدراسية يقع ضمن أقل مـن 7 سـنوات بنسبة 63%، و 7 – 15 سنوات بنسبة 21 %، وأخير الفئة العمرية أكثر مـن 15 سنة بنسبة 15.3 %.

جدول (3)

خصائص عينة الدراسة.

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	258	51.4
	أنثى	244	48.6
المستوى التعليمي	ثانوية عامة	109	21.7
	دبلوم متوسط	70	13.9
	بكالوريوس	282	56.2
	ماجستير	35	7.0
	دكتوراه	6	1.2
الحالة الاجتماعية	أعزب / عزباء	218	43.4
	متزوج / متزوجة	271	54.0
	مطلق / مطلقة	6	1.2
	أرمل / أرمله	7	1.4
الفئة العمرية (سنة)	أقل من 34 سنة	339	67.5
	35 – 49	126	25.1
	50 فأكثر	37	7.4
الدخل الشهري	أقل من 500 $	282	56.2
	500 – 1000 $	157	31.3
	أكثر من 1000 $	63	12.5
الوظيفة	مدير دائرة	42	8.4
	رئيس قسم	77	15.3
	موظف	383	76.3
الخبرة العملية	أقل من 7 سنوات	319	63.5
	7 – 10 سنوات	106	21.1
	أكثر من 10 سنوات	77	15.3

3.3 أداة الدراسة :

تم وضع أداة الدراسة وهي الاستبيان، بعد الإطلاع على الدراسات السابقة والإطار النظري المتضمن في الفصل السابق، حيث تكونت أداة الدراسة من استبيان، وقد تضمن ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: ويشتمل على البيانات والمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (النوع الاجتماعي، والعمر، والوظيفة، والحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، وعدد سنوات الخبرة، والمستوى التعليمي).

الجزء الثاني: واشتمل على 60 فقرة، تضمنت مقاييس للاتجاهات وفق محاور الفساد الإداري والمالي التالية:

1- محور أسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. (20 فقرة)

2- مستوى تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. (15 فقرة)

3- الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. (15 فقرة)

4- مدى وجود وانتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. (10 فقرات)

وقد تم تدريج مقاييس الدراسة حسب مقياس لكرت الخماسي إلى (1-غير موافق بشده، 2-غير موافق، 3-غير متأكد، 4- موافق، 5-موافق بشدة). كما تم الاعتماد على مقياس الوسط الحسابي للتدرج كالتالي: من 1 إلى 1.49 غير موافق بشده، ومن 1.5 إلى 2.49 باعتبارها غير موافق، ومن 2.5 إلى 3.49 باعتبارها غير متأكد، ومن 3.5 إلى 4.49 باعتباره موافق، وأكثر من 4.49 باعتبارها موافق بشدة. وحسب درجة الاتجاه العام للعنصر تم تحويل التدرج إلى ثلاثي لكي يعطي تصور أقرب وأوضح للواقع كما يلي: من 1 إلى 1.67 اتجاه عام ضعيف، من 1.68 إلى 3.34 اتجاه عام متوسط، من 3.35 إلى 5 اتجاه عام مرتفع أو قوي. مع

العلم أنه تم معالجة جميع الفقرات لجميع العناصر لتتناسق مع تدرج واحـد، وذلـك بقلب تدرج بعض الفقرات للتناسق مع باقي الفقرات الأخرى.

4.3 صدق أداة الدراسة:

تم عرض الاستبيان بشكله الأولي على 4 مـن المحكمـين من الأسـاتذة المتخصصين في العلوم الاجتماعية، والإدارية في جامعة مؤتة والجامعة الأردنيـة، الذين قاموا مشكورين بوضع ملاحظاتهم فيما يتعلق ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، حيث تم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعـديلات المقترحـة بمـا يتناسب مع العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد أسفر التحكيم عن تعـديل 4 فقـرات وحذف 5 منها، وإضافة 8 فقرات جديدة.

5.3 ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة، من خلال توزيعهـا علـى عينـة اسـتطلاعية تجريبية بلغت 30 مبحوثاً ، ثم تم استخراج معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات كل محور على حده وللأداة ككل، ليتم التحقق مـن مدى درجة اتساق كل فقرة من فقراتها، وبالتالي ثبات الأداة ككل. وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4) الآتي:

الجدول (4)

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل محور وللأداة ككل

معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	اسم المحور	رقم الفقرة في الاستمارة
%89.12	أسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي	20-1
%96.13	مستوى تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد الإداري	35-21
%90.47	الآثار الاجتماعيـة والاقتـصادية المترتبة علـى جـرائم الفـساد الإداري والمالي	50-36
%88.56	مدى وجود وانتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة	60-51
% 90.50	**الكلي للاستمارة**	**جميع الفقرات**

يتبين من نتائج الجدول (4) ، أن معامل الثبات لجميع محاور الدراسة مقبول لإجراء الدراسة بمصداقية، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي المتعلقة بالاستبيان 90.50 %، وقد تراوحت بين 88.56 % 96.12 %، وهي نسب ثبـات مرتفعـة ومقبولة لأغراض التحليل الإحصائي لمثل هذه الدراسات.

6.3 المعالجة الإحصائية

لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة، فقد اعتمـدت الدراسـة علـى الرزمـة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي، مـن خـلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية باسـتخدام المتوسـطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2- . استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لدراسة الفرق بـين المتوسطات، أما الجانب الإحصائي لمعرفة معنوية الفـروق فقـد اسـتخدم اختبار شافيه. (Scheffe Post Hoc Multiple Comparison)

3- **اختبار** (T.test) من اجل التعرف على الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة ومن اجل الإجابة عن بعض أسئلة الدراسة .

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض نتائج أسئلة الدراسة وفرضياتها

سيتم الإجابة عن أسئلة الدراسة اعتماداً على ما ظهر من نتـائج المعالجـة الإحصائية والفروق الحاصلة في العلاقة بين المتغيرات بناءاً على اتجاهـات عينـة الدراسة.

السؤال الأول: ما أسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي في العـراق مـن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة العاملين في إقليم كردستان .

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لجميع عناصر فقـرات المحـور المتعلـق بأسباب انتشار الفساد الإداري والفساد المالي، أن الاتجاه العام لدى أفـراد العينـة الدراسية نحو أسباب الفساد في إقليم كردستان كان مرتفعا، حيـث بلـغ المتوسـط الحسابي لهذه العناصر 3.84 وانحراف معياري 0.54 .

وقد تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول (5) أن درجة الاتجاه كانت مرتفعه نحو 8 فقرات حققت أوساطا حسابيه أكثر من 4 درجات وهي تمثل أهم الأسباب الداعية للفساد حسب اعتقاد أفراد العينة الدراسية وهي حسب الترتيب: قلة الرقابة الداخلية وعدم المحاسبة بمتوسط حسابي مقدراه 4.28، وضعف التشريعات القضائية بحق مرتكبي الفساد بمتوسط حسابي مقدراه 4.27، وعدم تطبيق المعايير القانونية في التعيين والترقية بمتوسط حسابي مقدراه 4.26، واستغلال الصلاحيات الوظيفية للأغراض الشخصية بمتوسط حسابي مقدراه 4.22، وتورط كبار المسئولين في الفساد، والجشع والرغبة في الثراء السريع بمتوسط حسابي مقدراه 4.20، وتطبيق التعليمات والأنظمة لتحقيق المصالح الشخصية، والرواتب القليلة وانتشار الفقر بين الموظفين.

ومن بين الأسباب الأخرى التي حظيت باتجاه عام مرتفع يزيد عن 3.5 درجة: المحاباة والمحسوبية وعدم الإنصاف، والترهل الإداري وعدم الجدية في إنجاز العمل، وعدم الإلمام الكافي بالمهام والواجبات الوظيفية.

جدول (5)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أسباب انتشار الفساد الإداري والمالي.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
الرواتب القليلة وانتشار الفقر بين الموظفين	4.00	1.07	8	موافق
ضعف التشريعات القضائية بحق مرتكبي الفساد	4.27	0.89	2	موافق
انتشار الفساد كثقافة عامة بين الموظفين	3.52	1.05	16	موافق
كثرة الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد	3.80	0.99	12	موافق
قلة الرقابة الداخلية وعدم المحاسبة	4.28	0.87	1	موافق
تورط كبار المسئولين في الفساد	4.20	1.02	5	موافق
الترهل الإداري وعدم الجدية في إنجاز العمل	3.88	0.96	10	موافق
الجشع والرغبة في الثراء السريع	4.07	1.01	6	موافق
الانفلات الأمني وكثرة التفجيرات	2.71	1.09	20	غير متأكد
المحاباة والمحسوبية وعدم الإنصاف	3.90	0.94	9	موافق
تطبيق التعليمات والأنظمة لتحقيق المصالح الشخصية	4.03	0.94	7	موافق
عدم الإلمام الكافي بالمهام والواجبات الوظيفية	3.82	0.97	11	موافق
استغلال الصلاحيات الوظيفية للأغراض الشخصية	4.22	0.98	4	موافق
عدم تطبيق المعايير القانونية في التعيين والترقية	4.26	0.93	3	موافق
عدم تطبيق البرامج الحاسوبية في ضبط الأمور المحاسبية والمالية	3.72	1.06	13	موافق
مركزية القرارات المالية	3.69	0.95	15	موافق
الإغراءات الكثيرة التي يقدمها المتعاملون	3.47	1.05	17	موافق
سهولة الحصول على المعلومات السرية	3.46	1.11	18	موافق
عدم وجود سياسات مالية واضحة لتنسيق وتوثيق المعاملات المالية بين البنوك والمؤسسات الحكومية	3.72	1.03	14	موافق
غياب الوازع الديني والأخلاقي بين الموظفين	3.36	1.01	19	موافق
الاتجاه العام	3.82	0.54	-	مرتفع

السؤال الثاني: ما درجة تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة جرائم الفساد الإداري والمالي في العراق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة .

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لجميع فقرات محور الدراسة المتعلق بدرجة تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة جرائم الفساد الإداري والمالي جدول (6)، أن الاتجاه العام لدى أفراد العينة الدراسية كان متوسطا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.97 وانحراف معياري 0.54 . مما يشير إلى أن مستوى التنفيذ لإجراءات مكافحة الفساد لم يحظى بدرجة موافقة أفراد العينة الدراسية، وأن الحكومة لا تقوم بشكل كافي في محاربة الفساد والمفسدين، حيث تبين أن من أهم الأمور والأولويات التي يجب تنفيذها لمكافحة الفساد بالشكل المطلوب من وجهة نظر العينة الدراسية ما يلي: أن تقوم الدولة بتطبيق مبدأ "من أين لك هذا ؟" للتحقيق في قضايا الفساد، وأن تعمل الدولة على تعزيز العدالة بين الموظفين عن طريق القضاء، وأن تقوم الدولة بالإعلان عن الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد والأحكام الصادرة بحقهم في الصحف اليومية، وأن تقوم الدولة بمكافأة الأشخاص الذين يقومون بالتبليغ عن قضايا الفساد، وأن تقوم الحكومة بتطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة ودعم إجراءاتها، وأن تقوم الحكومة بالتحقيق وإصدار العقوبات السريعة في قضايا الفساد، وأن تعمل الحكومة على تشديد العقوبات على المتورطين في قضايا الفساد، وأن تعمل الدولة على التثقيف ونشر المعلومات عن طرق الفساد المستحدثة، وأن تعمل الحكومة على نشر مخاطر الفساد الإداري من خلال وسائل الإعلام، وان تقوم الدولة بمحاربة الفقر والبطالة، وأن تعمل الحكومة على منح صلاحيات واسعة لأجهزة مكافحة الفساد، وأن تقوم الدولة بدعم البحوث العلمية والدراسات المساعدة لمكافحة الفساد، وأن تعمل الدولة على سن وتطوير النظم والقوانين التي تحد من الفساد الإداري، وأن تعمل الحكومة على تطبيق البرامج المحوسبة في الرقابة الداخلية في أجهزة الدولة، وأخير أن تعمل الحكومة على الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في مجال مكافحة الفساد.

جدول(6)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات عينة أفراد الدراسة نحو درجة تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
تقوم الحكومة بالتحقيق وإصدار العقوبات السريعة في قضايا الفساد	2.97	1.30	10	غير متأكد
تعمل الحكومة على تشديد العقوبات على المتورطين في قضايا الفساد	2.99	1.32	9	غير متأكد
تعمل الحكومة على منح صلاحيات واسعة لأجهزة مكافحة الفساد	3.12	1.16	5	غير متأكد
تعمل الحكومة على نشر مخاطر الفساد الإداري من خلال وسائل الإعلام	3.09	1.19	7	غير متأكد
تعمل الحكومة على الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في مجال مكافحة الفساد	3.23	1.24	1	غير متأكد
تقوم الدولة بالإعلان عن الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد والأحكام الصادرة بحقهم في الصحف اليومية	2.88	1.38	13	غير متأكد
تقوم الحكومة بتطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة ودعم إجراءاتها	2.92	1.33	11	غير متأكد
تعمل الحكومة على تطبيق البرامج المحوسبة في الرقابة الداخلية في أجهزة الدولة	3.16	1.20	2	غير متأكد
تقوم الدولة بمكافأة الأشخاص الذين يقومون بالتبليغ عن قضايا الفساد	2.91	1.24	12	غير متأكد
تعمل الدولة على تعزيز العدالة بين الموظفين عن طريق القضاء	2.48	1.34	14	غير موافق
تقوم الدولة بدعم البحوث العلمية والدراسات المساعدة لمكافحة الفساد	3.12	1.31	4	غير متأكد
تقوم الدولة بمحاربة الفقر والبطالة	3.11	1.44	6	غير متأكد
تعمل الدولة على سن وتطوير النظم والقوانين التي تحد من الفساد الإداري	3.15	1.32	3	غير متأكد
تعمل الدولة على التثقيف ونشر المعلومات عن طرق الفساد المستحدثة	3.03	1.21	8	غير متأكد
تقوم الدولة بتطبيق مبدأ "من أين لك هذا؟" للتحقيق في قضايا الفساد	2.44	1.51	15	غير موافق
الاتجاه العام	2.97	0.54	-	متوسط

السؤال الثالث: ما مدى وجود وانتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهـزة الدولة في العراق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لجميع فقرات الدراسة المتعلقة بمدى انتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة في العراق ، جدول (7) أن الاتجـاه العام لدى أفراد العينة الدراسية كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسـط الحـسابي 3.84 وانحراف معياري 0.77 . وقد حققت جميع فقرات هذا المحور موافقة أفراد العينة.

وحققت 3 أنماط للفساد الإداري والمالي إجماع ما يزيد عن 80 % من أفـراد عينة الدراسة على وجودها وانتشارها في أجهزة الدولـة وهـي علـى الترتيـب: الوساطة والمحسوبية وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين 4.31 ، واستخدام امتيازات الوظيفة للأغراض الشخصية بمتوسط حسابي 4.01 ، وإسـاءة الـسلطة وعدم العدالة والمساواة بمتوسط حسابي 4.01.

ومن ضمن أهم أنماط الفساد الإداري والمالي المتفشية في قطاعـات الدولـة: التعدي على المال العام، والرشوة بكل صورها، وعدم تطبيق القـوانين والأنظمـة والتعليمات، والاختلاسات والسرقات المالية، والتحايل علـى القـوانين والأنظمـة، والتهرب الوظيفي والجمركي، وجرائم التزوير.

وجاءت الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا المحور أقل من 1.10 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة.

جدول (7)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات عينة أفراد الدراسة نحو انتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
التزوير	3.42	1.10	10	موافق
الوساطة والمحسوبية	4.31	0.89	1	موافق
التعدي على المال العام	3.91	1.08	4	موافق
الرشوة بكل صورها	3.87	1.04	5	موافق
الاختلاسات والسرقات المالية	3.78	1.09	7	موافق
التحايل على القوانين والأنظمة	3.61	1.10	8	موافق
التهرب الوظيفي والجمركي	3.55	1.07	9	موافق
إساءة السلطة وعدم العدالة والمساواة	4.01	1.01	3	موافق
استخدام امتيازات الوظيفة للأغراض الشخصية	4.19	1.00	2	موافق
عدم تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات	3.80	0.99	6	موافق
الاتجاه العام	3.84	0.73	-	مرتفع

السؤال الرابع: ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة في العراق من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لجميع فقرات الدراسة المتعلقة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة جدول (8)، أن الاتجاه العام لدى أفراد العينة الدراسية كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.88 وانحراف معياري 0.64 . وقد حققت جميع فقرات هذا المحور موافقة أفراد العينة.

ومن أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبة على الفساد والتي حصلت على موافقة مرتفعة تزيد عن 4 درجات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة: انتشار

الوساطة والمحسوبية لإنجاز المعاملات التجارية وبلغ المتوسط الحسابي لإجابـات المبحوثين 4.25، وزيادة حالات الفقر والبطالة بين الأفراد بمتوسط حـسابي 4.19، وشيوع الأنانية وحب الذات وعدم الاهتمام بمشاكل الآخرين بمتوسط حسابي 4.15، وعدم العدالة في توزيع المكتسبات والخدمات بمتوسط حسابي 4.08، وافتقاد الثقـة بين الأفراد وأجهزة الدولة بمتوسط حسابي 4.07، وزيادة الأضرار الناتجـة عـن إنجاز المعاملات الرسمية المخالفة للقوانين والأنظمة بمتوسط حسابي 4.00.

ومن الآثار الاجتماعية الأخرى التي حصلت على موافقة أفراد العينة: ضـياع وتأخير المعاملات الرسمية للأفراد والشركات في مؤسسات الدولة بمتوسط حـسابي 3.96، وزيادة الضرائب والأسعار على السلع لتعويض الاختلاسـات والـسرقات المالية بمتوسط حسابي 3.94، وظهور أنماط جديدة للجرائم في المجتمـع مرتبطـة بالفساد بمتوسط حسابي 3.86، وزيادة حالات التهرب من دفع الضرائب والرسـوم بمتوسط حسابي 3.81، وانتشار الخلافات والمشاحنات بين أطراف الفـساد داخـل المجتمع بمتوسط حسابي 3.76، وزيادة الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة في المجتمع بمتوسط حسابي 3.75، وتفشي الجريمة المنظمة والأفراد المتنفذين في قوت الشعب بمتوسط حسابي 3.53، وتعرض سمعة الأشـخاص والعـائلات للتـشهير وتشويه السمعة بمتوسط حسابي 3.47، وأخيرا تعرض الأفراد والشركات للإفلاس بمتوسط حسابي 3.42.

وجاءت الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا المحور أقل من 1.01 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة.

جدول (8)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات عينة أفراد الدراسة نحو الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الفساد الإداري والمالي

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
زيادة الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة في المجتمع	3.75	1.03	12	موافق
عدم العدالة في توزيع المكتسبات والخدمات	4.08	0.91	4	موافق
افتقاد الثقة بين الأفراد وأجهزة الدولة	4.07	0.91	5	موافق
زيادة الأضرار الناتجة من إنجاز المعاملات الرسمية المخالفة للقوانين والأنظمة	4.00	0.99	6	موافق
زيادة الضرائب والأسعار على السلع لتعويض الاختلاسات والسرقات المالية	3.94	0.98	8	موافق
انتشار الخلافات والمشاحنات بين أطراف الفساد داخل المجتمع	3.76	0.97	11	موافق
تفشي الجريمة المنظمة والأفراد المتنفذين في قوت الشعب	3.53	1.01	13	موافق
تعرض سمعة الأشخاص والعائلات للتشهير وتشويه السمعة	3.47	1.09	14	موافق
زيادة حالات التهرب من دفع الضرائب والرسوم	3.81	0.95	10	موافق
زيادة حالات الفقر والبطالة بين الأفراد	4.19	0.90	2	موافق
تعرض الأفراد والشركات للإفلاس	3.42	0.93	15	موافق
ضياع وتأخير المعاملات الرسمية للأفراد والشركات في مؤسسات الدولة	3.96	0.93	7	موافق
شيوع الأنانية وحب الذات وعدم الاهتمام بمشاكل الآخرين	4.15	0.92	3	موافق
انتشار الوساطة والمحسوبية لإنجاز المعاملات التجارية	4.25	0.97	1	موافق
ظهور أنماط جديدة للجرائم في المجتمع مرتبطة بالفساد	3.86	0.98	9	موافق
الاتجاه العام	3.88	0.64	-	متوسط

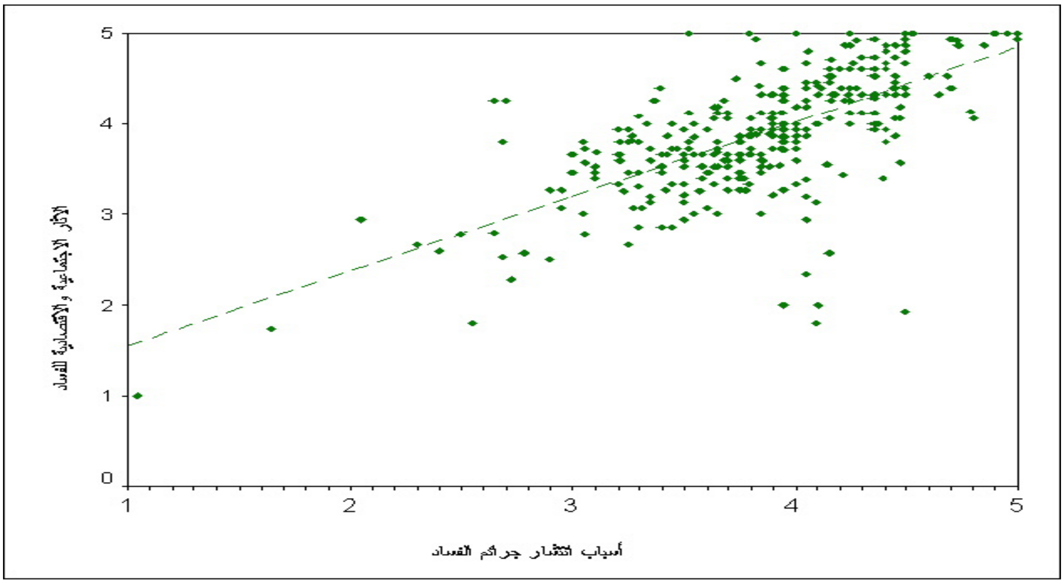
السؤال الخامس: ما العلاقة بين كل من مقياس أسباب انتشار جرائم الفساد ومقياس مستوى تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد ومقياس مدى وجود وانتشار أنماط الفساد في أجهزة الدولة ومقياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة في العراق من وجهة نظر أفراد عينة العاملين في إقليم كردستان.

وللإجابة عن السؤال الخامس فقد تم حساب معامل الارتباط بين مقاييس الدراسة، ويظهر من الجدول (9) وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة $(P \leq 0.01)$ بين كل من ومستوى تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد الإداري، ومدى وجود وانتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة، وأسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي.

ووجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة $(P \leq 0.01)$ بين كل من أسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي، ومدى وجود وانتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة. شكل (1)

شكل (1)

العلاقة بين انتشار الفساد الإداري والمالي والآثار الاجتماعية للفساد



جدول (9)

معاملات الارتباط بين كل من أسباب انتشار جرائم الفساد ومستوى تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد وانتشار أنماط الفساد، والآثار الاجتماعية والاقتصادية

المحاور	أسباب جرائم الفساد	إجراءات مكافحة الفساد	مدى انتشار أنماط الفساد	الآثار الاجتماعية والاقتصادية
أسباب انتشار جرائم الفساد	-	**-0.162**	**0.499**	**0.706**
إجراءات مكافحة الفساد		-	**-0.306**	**-0.185**
انتشار أنماط الفساد			-	**0.553**
الآثار الاجتماعية والاقتصادية				-

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

2.4 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (النوع الاجتماعي)

لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعود للفروق في النوع الاجتماعي، تم إجراء اختبار (T.test)، ويتضح من نتائج التحليل في الجدول (10) عدم وجود فروق بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي (أسباب انتشار جرائم الفساد، وإجراءات مكافحة الفساد، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد) اعتماداً على قيمة (T) المحسوبة عند مستوى دلالة 0.05، ووجود فروق دالة إحصائيا لبعد أنماط الفساد ولصالح الإناث اعتماداً على قيمة (T) المحسوبة والبالغة 3.23- عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

جدول رقم (10)

نتيجة اختبار (T.test) لاختبار اثر النوع الاجتماعي في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق

محاور (الفساد الإداري والمالي)	الوسط الحسابي ذكور	الوسط الحسابي إناث	قيمة T	الدلالة الإحصائية
أسباب انتشار جرائم الفساد	3.84	3.79	1.04	0.29
إجراءات مكافحة الفساد	2.96	2.98	-0.14	0.88
أنماط الفساد	3.73	3.95	-3.23	*0.01
الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد	3.89	3.86	0.50	0.61

الفرضية الثانية: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (العمر).

ومن أجل اختبار الفرضية تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (11)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار اثر العمر في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق

محاور الفساد	أبعاد المتغير المستقل (العمر)	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أسباب انتشار جرائم الفساد	أقل من 34	**3.85**	بين المجموعات	0.997	2	0.498	**1.672**	**0.189**
	35 – 49	**3.77**	خلال المجموعات	148.81	499	0.298		
	50 فأكثر	**3.71**						
إجراءات مكافحة الفساد	أقل من 34	**3.06**	بين المجموعات	9.429	2	4.71	***4.46**	**0.012**
	35 – 49	**2.83**	خلال المجموعات	527.81	499	1.05		
	50 فأكثر	**2.62**						
أنماط الفساد	أقل من 34	**3.89**	بين المجموعات	5.57	2	2.78	***4.68**	**0.010**
	35 – 49	**3.79**	خلال المجموعات	297.05	499	0.595		
	50 فأكثر	**3.50**						
الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد	أقل من 34	**3.88**	بين المجموعات	1.44	2	0.723	**1.77**	**0.171**
	35 – 49	**2.91**	خلال المجموعات	203.79	499	0.408		
	50 فأكثر	3.69						

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

وبالنظر إلى نتائج الجدول (11) السابق يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو محور درجة تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 4.46 وهي معنوية عند مستوى دلالة **($P \leq 0.05$)**. ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح المبحوثين من الأعمار أقل من 34 سنة، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.43 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (12) يبين تلك النتائج:

جدول رقم (12)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر العمر نحو محور درجة تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	أقل من 34	35 – 49	50 فأكثر
أقل من 34	3.06	-	**0.22***	**0.43***
35 – 49	2.83	-	-	0.20
50 فأكثر	2.62	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P ≤ 0.05).**

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو محور انتشار أنماط الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة، حيث بلغت قيمـة (ف) المحـسوبة 4.68 وهي معنوية عند مستوى دلالة **(P ≤ 0.05)**. ولتحديد مـصادر الفـروق تـم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح المبحوثين من الأعمار أقل من 34 سنة، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلـى 0.39 وهو دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (13) يبين هذه النتائج:

جدول (13)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر العمر نحو محور أنماط الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	أقل من 34	35 – 49	50 فأكثر
أقل من 34	3.89	-	0.10	**0.39***
35 – 49	3.79	-	-	**0.28***
50 فأكثر	3.50	-	-	-

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P ≤ 0.05).**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثـار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي ومحور أسباب انتشار جرائم الفساد تعود للفروق في متغير العمر لدى أفراد العينة الدراسية.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة (P ≤ 0.05) في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (الحالة الاجتماعية).

ومن أجل اختبار الفرضية تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (14)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار اثر الحالة الاجتماعية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق

محاور الفساد	أبعاد المتغير المستقل (الحالة الاجتماعية)	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أسباب انتشار جرائم الفساد	أعزب	3.79	بين المجموعات	7.42	3	2.47	**8.65***	**0.00**
	متزوج	3.86	خلال المجموعات	142.38	498	0.28		
	مطلق	4.17	المجموع	149.80	501			
	أرمل	2.89						
إجراءات مكافحة الفساد	أعزب	3.05	بين المجموعات	5.27	3	1.76	**1.65**	**0.177**
	متزوج	2.95	خلال المجموعات	531.38	498	1.067		
	مطلق	2.16	المجموع	536.47	501			
	أرمل	2.74						
أنماط الفساد	أعزب	3.89	بين المجموعات	5.318	3	1.77	**2.97***	**0.032**
	متزوج	3.77	خلال المجموعات	297.315	498	0.597		
	مطلق	4.41	المجموع	302.63	501			
	أرمل	4.30						
الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد	أعزب	3.85	بين المجموعات	7.628	3	2.543	**6.408***	**0.00**
	متزوج	3.92	خلال المجموعات	197.613	498	0.397		
	مطلق	4.25	المجموع	205.241	501			
	أرمل	2.94						

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05).**

وبالنظر إلى نتائج الجدول (14) السابق يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 8.65 وهي معنوية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$). ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح المطلقين، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 1.27 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (15) يبين تلك النتائج:

جدول (15)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر العمر نحو أسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل
أعزب	3.79	-	-0.07	-0.38	**0.89***
متزوج	3.86	-	-	-0.30	**0.96***
مطلق	4.17	-	-	-	**1.27***
أرمل	2.89	-	-	-	-

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أنماط الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 2.97 وهي معنوية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$). ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح فئة المطلقين، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.63 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (16) يبين هذه النتائج:

جدول (16)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر الحالة الاجتماعية نحو أنماط الفساد الإداري والمالي

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل
أعزب	3.89	-	-0.12	-0.51	0.40
متزوج	3.77		-	**-*0.63**	0.52
مطلق	4.41		-	-	0.10
أرمل	4.30		-	-	-

- ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \le 0.05$).

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة ($P \le 0.05$) في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (المستوى التعليمي).

ومن أجل اختبار الفرضية تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (17)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار اثر المستوى التعليمي في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق

محاور الفساد	أبعاد المتغير المستقل (الحالة الاجتماعية)	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أسباب انتشار جرائم الفساد	ثانوي	3.85	بين المجموعات	5.45	4	1.36		
	دبلوم	3.63	خلال المجموعات	144.35	497	0.290		
	بكالوريوس	3.93	المجموع	149.80	501		4.692	**0.00**
	ماجستير	3.64						
	دكتوراه	3.59						
إجراءات مكافحة الفساد	ثانوي	2.963	بين المجموعات	11.04	4	2.76		
	دبلوم	3.279	خلال المجموعات	525.42	497	1.05		
	بكالوريوس	2.905	المجموع	536.47	501		**2.613***	**0.035**
	ماجستير	3.081						
	دكتوراه	2.291						
أنماط الفساد	ثانوي	3.923	بين المجموعات	11.69	4	2.92		
	دبلوم	3.712	خلال المجموعات	290.93	497	0.585		
	بكالوريوس	3.910	المجموع	302.63	501		**4.99***	**0.001**
	ماجستير	3.357						
	دكتوراه	3.640						
الآثار الاجتماعية	ثانوي	3.919	بين المجموعات	3.18	3	0.797		
	دبلوم	3.755	خلال المجموعات	202.05	498	0.407		
	بكالوريوس	3.924	المجموع	205.24	501		1.96	0.09
	ماجستير	3.732						
	دكتوراه	3.558						

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

وبالنظر إلى نتائج الجدول (17) السابق يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحـو أسـباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 4.692 وهي معنوية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$). ولتحديد مصادر الفروق تم إجـراء اختبـار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح حملـة

شهادة البكالوريوس، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.34 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (18) يبين هذه النتائج:

جدول (18)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي نحو أسباب انتشار جرائم الفساد

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
ثانوي	**3.85**	-	-0.22	-0.08	0.21	***0.26**
دبلوم	**3.63**	-	-	0.03	0.01	0.04
بكالوريوس	**3.93**		-	-	***0.29**	***0.34**
ماجستير	**3.64**	-	-	-	-	0.05
دكتوراه	**3.59**	-	-	-	-	-

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إجـراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمـة (ف) المحـسوبة 2.613 وهـي معنوية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$). ولتحديد مصادر الفروق تم إجـراء اختبـار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح حملـة شهادة الماجستير، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.97 وهو دال إحصائياً عنـد مستوى دلالة 0.05. والجدول (19) يبين هذه النتائج:

جدول (19)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي نحو إجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
ثانوي	**2.963**	-	-0.118	-0.058	0.307	***0.672**
دبلوم	**3.081**	-	-	0.176	0.189	***0.79**
بكالوريوس	**2.905**		-	-	0.365	***0.614**
ماجستير	**3.270**	-	-	-	-	***0.979**
دكتوراه	**2.291**	-	-	-	-	-

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أنماط جرائم الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 4.99 وهي معنوية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$). ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح حملة شهادة البكالوريوس، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.97 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (20) يبين هذه النتائج:

جدول (20)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي نحو أنماط الفساد الإداري والمالي

أبعاد المتغير المستقل	**المتوسط الحسابي**	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
ثانوي	**3.710**	-	-0.201	-0.213	0.307	**0.07***
دبلوم	**3.9107**	-	-	0.0123	0.553	**0.069***
بكالوريوس	**3.923**		-	-	0.365	**0.282***
ماجستير	**3.3571**	-	-	-	-	**0.284***
دكتوراه	**3.6407**	-	-	-	-	-

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي تعود للفروق في متغير المستوى التعليمي لدى أفراد العينة الدراسية.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (الوظيفة).

ومن اجل اختبار الفرضية تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (21)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار اثر الوظيفة في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق

محاور الفساد	أبعاد المتغير المستقل (الوظيفة)	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أسباب انتشار الفساد	مدير	3.644	بين المجموعات	1.460	2	0.73	2.45	0.087
	رئيس قسم	3.837	خلال المجموعات	148.342	499	0.297		
	موظف	3.839	المجموع	149.80	501			
إجراءات مكافحة الفساد	مدير	2.893	بين المجموعات	0.322	2	0.161	0.150	0.861
	رئيس قسم	2.970	خلال المجموعات	536.154	499	1.07		
	موظف	2.985	المجموع	536.476	501			
أنماط الفساد	مدير	3.402	بين المجموعات	11.122	2	5.561	**9.52***	**0.000**
	رئيس قسم	3.730	خلال المجموعات	291.510	499	0.584		
	موظف	3.915	المجموع	302.632	501			
الآثار الاجتماعية والاقتصادية	مدير	3.716	بين المجموعات	1.335	2	0.668	1.634	0.196
	رئيس قسم	3.926	خلال المجموعات	203.906	499	0.409		
	موظف	3.891	المجموع	205.241	501			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

وبالنظر إلى نتائج الجدول (21) السابق يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أنماط الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 9.52 وهي معنوية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح فئة الموظفين، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.51 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (22) يبين هذه النتائج:

جدول (22)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي نحو أنماط الفساد الإداري والمالي

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	مدير	رئيس قسم	موظف
مدير	**3.402**	-	**-0.32***	**-0.51***
رئيس قسم	**3.730**	-	-	0.185
موظف	**3.915**	-	-	-

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P ≤ 0.05).**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أسـباب انتشار الفساد وإجراءات مكافحة الفساد وأخيراً الآثـار الاجتماعيـة والاقتـصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي تعود للفروق في متغير الوظيفـة لـدى أفراد العينة الدراسية.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة (P ≤ 0.05) في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (الدخل).

ومن اجل اختبار الفرضية تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (23)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار اثر الدخل الشهري للموظفين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق

محاور الفساد	أبعاد المتغير المستقل (الحالة الاجتماعية)	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أسباب انتشار الفساد	أقل من 500 $	3.822	بين المجموعات	0.076	2	0.038	0.127	0.881
	500-1000$	3.811	خلال المجموعات	149.725	499	0.300		
	أكثر من 1000$	3.852	المجموع	149.802	501			
إجراءات مكافحة الفساد	أقل من 500 $	2.955	بين المجموعات	19.012	2	9.506	**9.16***	**0.00**
	500-1000$	3.185	خلال المجموعات	517.464	499	1.037		
	أكثر من 1000$	2.539	المجموع	536.476	501			
أنماط الفساد	أقل من 500 $	3.857	بين المجموعات	0.217	2	0.108	0.179	0.836
	500-1000$	3.813	خلال المجموعات	302.415	499	0.606		
	أكثر من 1000$	3.860	المجموع	302.632	501			
الآثار الاجتماعية والاقتصادية	أقل من 500 $	3.881	بين المجموعات	0.0127	2	0.0635	0.015	0.985
	500-1000$	3.887	خلال المجموعات	205.906	499	0.411		
	أكثر من 1000$	3.870	المجموع	205.241	501			

* **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).**

وبالنظر إلى نتائج الجدول (23) السابق يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إجـراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 9.16 وهي معنوية عند مستوى دلالة (**$P \leq 0.05$**). ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبـار شـافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح فئـة الـدخل الشهري 500-1000$ ، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.64 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (24) يبين هذه النتائج:

جدول (24)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي نحو إجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	أقل من $ 500	500- $1000	أكثر من $1000
أقل من 500 $	**2.955**	-	**0.23*-**	**0.41*-**
500-$1000	**3.185**	-	-	**0.64***
أكثر من $1000	**2.539**	-	-	-

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P ≤ 0.05)**.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أسباب انتشار الفساد وأنماط الفساد وأخيراً الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي تعود للفروق في متغير الدخل الشهري لدى أفراد العينة الدراسية.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة (P ≤ 0.05) في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (الخبرة العملية).

ومن أجل اختبار الفرضية تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (25)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار أثر الخبرة العملية للموظفين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق

محاور الفساد	أبعاد المتغير المستقل (الخبرة)	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أسباب انتشار الفساد	أقل من 7 سنوات	3.766	بين المجموعات	3.947	2	1.97	**6.752***	**0.00**
	7 – 15 سنة	3.672	خلال المجموعات	145.855	499	0.292		
	أكثر من 15 سنة	3.881	المجموع	149.802	501			
إجراءات مكافحة الفساد	أقل من 7 سنوات	3.028	بين المجموعات	3.057	2	1.529	1.43	0.24
	7 – 15 سنة	2.834	خلال المجموعات	533.419	499	1.069		
	أكثر من 15 سنة	2.948	المجموع	536.476	501			
أنماط الفساد	أقل من 7 سنوات	3.613	بين المجموعات	5.209	2	2.605	**4.370***	**0.013**
	7 – 15 سنة	3.834	خلال المجموعات	297.423	499	0.596		
	أكثر من 15 سنة	3.903	المجموع	302.632	501			
الآثار الاجتماعية والاقتصادية	أقل من 7 سنوات	3.911	بين المجموعات	0.76	2	0.380	0.927	0.396
	7 – 15 سنة	3.836	خلال المجموعات	204.481	499	0.410		
	أكثر من 15 سنة	3.828	المجموع	205.241	501			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

وبالنظر إلى نتائج الجدول (25) السابق يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحـو إجـراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 6.752 وهي معنوية عند مستوى دلالة (**$P \leq 0.05$**). ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبـار شـافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح فئـة الخبـرة العملية أكثر من 15 سنة، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.21 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (26) يبين هذه النتائج:

جدول (26)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر المستوى التعليمي نحو إجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	أقل من 7 سنوات	7 – 15 سنة	أكثر من 15 سنة
أقل من 7 سنوات	3.766	-	-0.094	-*0.121
7 – 15 سنة	3.672	-	-	**0.210***
أكثر من 15 سنة	3.881	-	-	-

- ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أنماط الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 4.37 وهي معنوية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$). ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح فئة الخبرة العملية أكثر من 15 سنة، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.21 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (27) يبين هذه النتائج:

جدول (27)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر المستوى التعليمي نحو أنماط الفساد الإداري

أبعاد المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	أقل من 7 سنوات	7 – 15 سنة	أكثر من 15 سنة
أقل من 7 سنوات	3.613	-	**-*0.221**	**-*0.224**
7 – 15 سنة	3.834	-	-	0.069
أكثر من 15 سنة	3.903	-	-	-

- ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أسباب انتشار الفساد والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي تعود للفروق في متغير الخبرة العملية لدى أفراد العينة الدراسية.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق دالة إحصائيا على مستوى دلالة (P ≤ 0.05) في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الفساد الإداري والمالي في العراق تعود للفرق في متغير (مكان العمل).

ومن أجل اختبار الفرضية تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

أولاً: محور أسباب انتشار الفساد الإداري والمالي.

جدول رقم (28)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار اثر مكان العمل للموظفين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محور أسباب انتشار الفساد الإداري والمالي

محاور الفساد	أبعاد المتغير المستقل (مكان العمل)	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أسباب انتشار الفساد	وزارة البيئة	3.938	بين المجموعات	7.448	6	1.24	4.31	0.00
	وزارة البلديات والسياحة	3.834	خلال المجموعات	142.354	495	0.288		
	وزارة التعليم العالي	3.794	المجموع	149.802	501			
	وزارة الثقافة	3.581						
	وزارة الزراعة	3.914						
	وزارة العدل	4.013						
	وزارة المالية	3.656						

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P ≤ 0.05)

وبالنظر إلى نتائج الجدول (28) السابق يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أسباب انتشار الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 4.31 وهي معنوية

عند مستوى دلالة (P ≤ 0.05). ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبـار شـافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح العاملين فـي وزارة العدل على حساب العاملين في الوزارات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.358، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

ثانيا: محور إجراءات مكافحة الفساد.

جدول رقم (29)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار أثر مكان العمل للموظفين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محور إجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي

محاور الفساد	أبعاد المتغير المستقل (مكان العمل)	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
إجراءات مكافحة الفساد	**وزارة البيئة**	2.818	بين المجموعات	15.251	6	2.542	***2.41**	**02.**
	وزارة البلديات والسياحة	2.881	خلال المجموعات	521.225	495	1.053		
	وزارة التعليم العالي	3.15	المجموع	536.476	501			
	وزارة الثقافة	3.013						
	وزارة الزراعة	3.048						
	وزارة العدل	2.723						
	وزارة المالية	3.16						

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P ≤ 0.05)**

وبالنظر إلى نتائج الجدول (29) السابق يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إجـراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 2.41 وهي معنوية عند مستوى دلالة (**P ≤ 0.05**). ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبـار شـافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح العاملين فـي

وزارة المالية على حساب العاملين في الوزارات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.440 ، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

ثالثا: محور أنماط الفساد الإداري والمالي.

جدول رقم (30)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار اثر مكان العمل للموظفين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محور أنماط الفساد الإداري والمالي

محاور الفساد	أبعاد المتغير المستقل مكان العمل)	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أنماط الفساد الإداري والمالي	**وزارة البيئة**	3.984	بين المجموعات	6.383	6	1.06	**1.77**	**0.102**
	وزارة البلديات والسياحة	3.992	خلال المجموعات	296.249	495	0.598		
	وزارة التعليم العالي	3.675	المجموع	302.632	501			
	وزارة الثقافة	3.829						
	وزارة الزراعة	3.901						
	وزارة العدل	3.860						
	وزارة المالية	3.838						

* **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

وبالنظر إلى نتائج الجدول (30) السابق يتبين ما يلي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أنماط الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 1.77 وهي غير معنوية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

رابعاً: محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الفساد الإداري والمالي.

جدول رقم (31)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار اثر مكان العمل للموظفين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية

محاور الفساد	أبعاد المتغير المستقل (مكان العمل)	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الآثار الاجتماعية والاقتصادية	**وزارة البيئة**	**4.102**	بين المجموعات	7.658	6	1.27	***3.19**	**0.004**
	وزارة البلديات والسياحة	**3.933**	خلال المجموعات	197.583	495	0.399		
	وزارة التعليم العالي	**3.788**	المجموع	205.241	501			
	وزارة الثقافة	**3.676**						
	وزارة الزراعة	**4.009**						
	وزارة العدل	**3.865**						
	وزارة المالية	**3.823**						

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

وبالنظر إلى نتائج الجدول (31) السابق يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 3.19 وهي معنوية عند مستوى دلالة **($P \leq 0.05$)**.

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح العاملين في وزارة البيئة على حساب العاملين في الوزارات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.426، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

3.4 مناقشة النتائج:

1. دلت النتائج أن مستوى الاتجاه العام لدى أفراد العينة نحو أسباب انتشار الفساد الإداري والفساد المالي كان مرتفعا، وأن من أهم الأسباب التي أدت إلى الفساد الإداري والمالي في العراق كان بسبب قلة الرقابة الداخلية وعدم المحاسبة، وضعف التشريعات القضائية بحق مرتكبي الفساد، وعدم تطبيق المعايير القانونية في التعيين والترقية، واستغلال الصلاحيات الوظيفية للأغراض الشخصية، وتورط كبار المسئولين في الفساد، والجشع والرغبة في الثراء السريع، وتطبيق التعليمات والأنظمة لتحقيق المصالح الشخصية، والرواتب القليلة وانتشار الفقر بين الموظفين. والتقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (الغزي، 2010) ودراسة (أحمد، 2009)، ودراسة (الشهابي وداغر، 2000) ودراسة بيدرسون وريندتروف (Pedersen &, Rendtorff, 2007)، وعبد اللطيف (2008) التي أشارت إلى أن من أهم الأسباب الداعية للفساد هو انخفاض الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الموظفين، وارتفاع الأسعار، وضعف الرقابة المالية. وتلتقي هذه النتيجة مع نظرية الأنومي لدوركايم من حيث فشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية في العراق، وأن الحكومة وأجهزتها الرقابية غير قادرة على ضبط نشاط أعضاء المجتمع، حيث لا تستطيع الحكومة السيطرة وضبط الأفراد ووضعهم في مواقعهم المناسبة، وهذا بدوره أدى إلى عدم الرضا والصراع وزيادة الفساد والانحراف في أجهزة الدولة.
2. بينت نتائج النتائج أن مستوى تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد لم تحظى بدرجة موافقة أفراد العينة الدراسية، وأن الحكومة لا تقوم بالشكل المطلوب لمحاربة الفساد الإداري والمالي في العراق، حيث تبين أن من أهم الأمور والأولويات التي يجب تنفيذها لمكافحة الفساد بالشكل المطلوب ما يلي: أن تقوم الدولة بتطبيق مبدأ "من أين لك هذا ؟" للتحقيق في قضايا الفساد، وأن تعمل الدولة على تعزيز العدالة بين الموظفين عن طريق القضاء، وأن تقوم الحكومة بتطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة ودعم إجراءاتها،

والتقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (العتيبي، 2009) التي أشارت إلى أن مستوى تنفيذ الأجهزة الحكومية لمبدأ الشفافية الإدارية كان متوسطا، وأن المساءلة الإدارية لها دور كبير في الحد من الفساد.

3. دلت النتائج أن مستوى الاتجاه العام لدى أفراد العينة نحو مدى انتشار أشكال الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة في العراق كان مرتفعا وحققت 3 أشكال للفساد الإداري والمالي إجماع ما يزيد عن 80 % من أفراد عينة الدراسة على وجودها وانتشارها في أجهزة الدولة وهي على الترتيب: الوساطة والمحسوبية، واستخدام امتيازات الوظيفة للأغراض الشخصية، وإساءة السلطة وعدم العدالة والمساواة، والتقت هذه النتيجة مع دراسة (الغزي، 2010) التي أشارت إلى أن استغلال المنصب الوظيفي والرشوة من أكثر أنماط الفساد المنتشرة في العراق.

4. بينت نتائج النتائج المتعلقة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة في العراق أن من أهم الآثار التي تأثر بها المجتمع العراقي من الفساد هو زيادة حالات الفقر والبطالة، وشيوع الأنانية وحب الذات، وعدم الاهتمام بمشاكل الآخرين، و زيادة الأضرار الناتجة من إنجاز المعاملات الرسمية المخالفة للقوانين والأنظمة، والتقت هذه النتيجة مع دراسة (الجهني، 2003) التي أشارت إلى خطورة الفساد الإداري والمالي على أمن الدول ومواطنيها.

5. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة **($P \leq 0.01$)** بين كل من ومستوى تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد الإداري، ومدى وجود وانتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة، وأسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي، وهذا يشير بشكل طبيعي إلى أن زيادة الرقابة على الفساد يؤثر بشكل إيجابي في تخفيض الآثار الاجتماعية السلبية في المجتمع، والتقليل من انتشار حالات وأشكال الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة.

6. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة $(P \leq 0.01)$ بين كل من أسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي، ومدى وجود وانتشار أنماط الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة، وهذا يشير بشكل طبيعي إلى أن زيادة انتشار الفساد وتعدد أشكاله سوف يؤثر بشكل سلبي على زيادة الآثار الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع كزيادة البطالة والفقر وعدم الثقة بنزاهة أجهزة الدولة.
7. بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أسباب انتشار جرائم الفساد، وإجراءات مكافحة الفساد ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد في العراق ووجود فروق دالة إحصائيا لبعد أنماط الفساد تعود للفرق في متغير (النوع الاجتماعي) ولصالح الإناث.
8. بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو درجة تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد وانتشار أنماط الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي ومحور أسباب انتشار جرائم الفساد في العراق تعود للفروق في متغير العمر لدى أفراد العينة الدراسية.
9. بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي وأنماط الفساد الإداري والمالي وعدم وجود فروق لإجراءات مكافحة الفساد في العراق تعود للفروق في متغير الحالة الاجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة.
10. بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أسباب انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي وإجراءات مكافحة الفساد وأنماط جرائم الفساد الإداري والمالي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الاجتماعية والاقتصادية

المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي تعود للفروق في متغير المستوى التعليمي لدى أفراد عينة الدراسة.

11. بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أنماط الفساد الإداري والمالي وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أسباب انتشار الفساد وإجراءات مكافحة الفساد والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي تعود للفروق في متغير الوظيفة لدى أفراد عينة الدراسة
12. بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أسباب انتشار الفساد وأنماط الفساد والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي تعود للفروق في متغير الدخل الشهري لدى أفراد عينة الدراسة.
13. بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي وأنماط الفساد الإداري والمالي وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أسباب انتشار الفساد والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد الإداري والمالي تعود للفروق في متغير الخبرة العملية لدى أفراد عينة الدراسة.
14. بينت نتائج الدراسة من حيث الفروق في مكان العمل وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أسباب انتشار الفساد الإداري والمالي ولصالح العاملين في وزارة العدل، وإجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي ولصالح العاملين في وزارة المالية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي ولصالح العاملين في وزارة البيئة.

4.4 التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1 العمل على زيادة الرقابة الإدارية والمالية على أجهزة الدولة من خلال تفعيل دور الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، ومنحها صلاحيات مطلقة للتحقيق في قضايا الفساد المنتشرة في أجهزة الدولة.

2 التحقيق في قضايا الموظفين المفصولين من أعمالهم من جراء الفساد الإداري والظروف الأمنية التي مرت بها دولة العراق، وسن القوانين التي تكفل إعادتهم لأعمالهم مع المحافظة على حقوقهم الوظيفية.

3 التحقيق في قضايا الفساد في القطاع النفطي، وزيادة الشفافية والوضوح في آلية توزيع العوائد من النفط ومشتقاته على المشاريع التنموية.

4 عرض موازنة الدولة وإطلاع البرلمان على الأرقام الحقيقية في بنود موازنة الدولة.

5 العمل على تحديث القوانين والأنظمة الخاصة بالفساد الإداري والعمل على تشديد العقوبات بحق المفسدين.

6 العمل على زيادة رواتب العاملين في القطاع العام للحد من انتشار أنماط الفساد المختلفة في أجهزة الدولة.

7 زيادة اهتمام الحكومة بالتوعية الإعلامية بخصوص المضار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الفساد.

8 تشجيع الجامعات والمعاهد العلمية على إجراء المزيد من الدراسات المماثلة في العراق.

المراجع

أ. المراجع العربية:

إبراهيم، ناجي بدر (2005) "مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع والنظرية العامة للتجريم" **مجلة البحوث الأمنية**، العدد رقم 26، ص 48-69. الرياض.

أبو النادي، محمد (2001) **تصورات رؤساء الأقسام الإدارية والأكاديمية في جامعة اليرموك لبعض الممارسات الإدارية ذات العلاقة بالشفافية: دراسة حالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

احمد، سهير (2008) **علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض.

أحمد، نزار(2009) " **أين تذهب أموال النفط العراقي (دراسة رياضية تحليلية)**" متوفر عبر: *http://www.babil.info/printVersion.php?mid=27489*

أفندي، عطية حسين (2002) **الإدارة العامة إطار نظري – مداخل للتطوير وقضايا هامة في الممارسة،** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

آميدي، محمد صالح (2010) **الظروف الملائمة لتفشي الفساد السياسي والمالي والإداري، .الحوار المتمدن**، العدد: 3028/، المحور: دراسات وأبحاث قانونية متوفر عبر.. *www.ahewar.org/debat/show.art*

البداينة، ذياب، (2002) **الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العولمة، شرطة الشارقة - أعمال مؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة**، مركز بحوث الشرطة، الإمارات العربية المتحدة.

البداينه، ذياب (2001). **تكوين الاتجاه والمعتقد والرأي العام، إعمال الندوة العلمية المعنونة بتكوين رأي عام واق من الجريمة،** والمنعقدة من 24 – 26 /2001/1، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض (ص-48).

بدر الدين، أكرم(1992) **ظاهرة الفساد السياسي : النظرية والتطبيق،** دار الثقافة، القاهرة .

البرادعي، ليلي .(2001) : **المساءلة فـي إطـار مفهـوم إدارة شـئون الدولـة والمجتمــع، دراسة لدور هيئة الرقابة الإدارية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، القاهرة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **وثيقة للسياسات العامة حول إدارة الحكم لخدمـة التنمية البشرية المستدامة(1997)** ، متوفرة عبـر http://www.pogar .org /arabic/governance /arabgov- asp

التميمي، خليفة إبراهيم عودة (2004) **واقع الجريمة في الريف: دراسة ميدانية في محافظة ديالى.** أطروحة دكتوراه في علم الاجتمـاع، كليـة الآداب، جامعـة بغداد، العراق.

التنمية الإنسانية العربية، (2002) متـوفر علـى الموقـع: http://www.arab-hdr.org/arabic

تيشوري، عبد الرحمن(2006) الفساد الإداري صور وتجليات أسـباب وحلـول – **مجلـــــة الحـــــوار المتمــــــدن** – العـــــدد (1454)، www.ahewar.org/debat/show.art..

جمعة، سلوى شعراوي، الخفاجي، نعمة عباس، والغالبي طاهر محـسن ،(2004)، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، مركز دراسات واستـشارات الإدارة العامـة، جامعة القاهرة.

الجهني، عيد بن مسعود (2003) **الآثار السلبية للفساد والرشوة علـى الاقتـصاد العربي** المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد الذي نظمتـه أكاديميـة نـايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض بالتعاون مع مكتب الأمم المتحـدة للمخـدرات والجريمة بفيينا خـلال الفتـرة مـن 10-1424/8/12هــ الموافـق 6-2003/10/8م.

جيراي، شيريل، كوفمان ، دانيال(1998) الفساد والتنمية، **مجلة التمويل والتنميـة** المجلد(35)، العدد (1) ، البنك الدولي، واشنطن.

حبوش ، طاهر . (1999)**الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة**، (في ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها:) . "أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض..

الحبيب، فايز (1985م). **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي،** الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية.

الحساني، عبد الهادي(2010) **ملف الفساد في العراق: الفساد يضرب اطناب الحكومة العراقية 2010/11/7** متوفر عبر http://alhakaek.com/news.php?action=view&id=7978

حسن، محمد نجيب (2006) **دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد،** ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس(أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة)كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، عمان- الأردن.

حسين، حميدي (2003)، **الخطر الجنائي ومواجهته**، نشأة المعارف، الاسكندريه.

الحمش، منير(2003) **الإصلاح الاقتصادي،** دار الرضا للنشر، القاهرة.

الخرابشة، عبد(1997) **الشفافية في الخدمة المدنية (تجربة ديوان المحاسبة)، الأسبوع العلمي الأردني الخامس (تطوير القدرة التنافسية في الأردن" الجودة / الإنتاجية / الشفافية و المساءلة ")**، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن.

الخليفة، عبد اللطيف (2000) **سيكولوجية الاتجاهات: المفهوم، القياس، التغير)** دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

خليفة، عبدالله حسين(2000) **التنمية والجريمة في العالم العربي: دراسة ميدانية،** بحث مقدم للمؤتمر الثامن والعشرين لقضايا السكان والتنمية، للمركز الديموغرافي بالقاهرة المنعقد خلال الفترة 8-1999/12/10.

داغر، منقذ محمد (2001)، **علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية لموظفي الحكومة ومنظماتها،** ط 1، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الدسوقي،إيهاب،(2001)، **دور القطاع الخاص في إدارة شئون الدولة والمجتمع،** إدارة شئون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،جامعة القاهرة، مصر.

الدعمة، إبراهيم (2002). **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي،** دار الفكر للطباعـة والنشر، عمان، الأردن.

الذهبي، جاسم محمد (2005) ، "ظاهرة غـسيل الأمـوال بـين الفـساد الإداري والجريمة المنظمة"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،** عدد خـاص بوقـائع المؤتمر القطري الأول للعلوم الإدارية من 6-7 تشرين الأول، ص 96-123. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

الربايعه، احمد .(1988) أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكـاب الجريمـة (دارسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينه مـن المـسجونين فـي المجتمع الأردني) **مؤتة للبحوث والدراسـات جامعـة مؤتـة،** المجلـد(3)، العدد(1)، ص ص 65 – 111. الكرك، الأردن.

ريفيرو، أوزوالدو دي (2003)، خرافة التنمية الاقتصادية: اقتصاديات مستنفدة في القرن الحادي والعشرين، ط1، م1، الشركة العالمية للكتاب، القاهرة.

السعايدة، منصور وخرابشة، عبد (2003). أثر التطوير الإداري على أداء ديـوان المحاسبة الأردني، **مجلـة مؤتـة للبحـوث والدراسـات** م(18) ع(4) ، ص ص117-150. الكرك، الأردن.

السلطان، صالح .(2006). في معنى الحكمانية، **جريـدة الريـاض اليوميـة،** 17 شعبان 2006، العدد 13957، مقالة متوفرة على الانترنت

السمري، عدلي (2009) **علم الاجتماع الجنائي،** ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

الشطي، إسماعيل(2004) **الديمقراطية كآلية لمكافحة الفـساد والتمكـين للحكـم الصالح، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربيـة،** مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت.

الشمري، نامي (2010) **مدركات العاملين في القطاع العام والخاص في المجتمـع السعودي نحو الفساد الإداري،** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعـة مؤتـة، الكرك، الأردن.

الشهابي، أنعام وداغر منقذ (2000) " العوامل المؤثرة في الفساد الإداري "، **المجلة العربية للإدارة.** العدد 2، ص ص 107 – 145، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

الصادق، بن عبد الرحمن الغرياني(2009) **الفساد الإداري، والمسؤولية الفردية، التقرير السنوي للمنظمة العالمية للشفافية**: متوفر عبر www.muslm.net/vb/showthread.php?t=408030

صبيح، عبد المنعم أحمد (1989)، أثر التنمية على الأسرة المتعلمة في مجتمع الإمارات)، **مجلة الآداب**، المجلد (22)، العدد (5)، ص ص 37-61. جامعة الإمارات.

الصرايرة ياسين، عطا الله خليل، أحمد حسين (2001)،المنهج التجريبي لمعالجة الفساد الإداري في القطاع العام الأردني، **مجلة الإداري**، السنة 28، العدد (105) ص ص 82-114. معهد الإدارة العامة، سلطنة عمان

الصرايرة، رياض (2010) **اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الطالقاني علي(2010)، الفساد من منظور العولمة: الآثار المالية والاقتصادية، **مجلة الإداري**، السنة 35، العدد (185) ص ص 136-162. معهد الإدارة العامة، سلطنة عمان.

عارف، ديالا الحج (2005) رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليا في أجهزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارساته، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** –المجلد (21)، العدد (1)، ص ص 245-266، سوريا.

عبد اللطيف، أسار فخري (2008) " أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية" **مجلة الجندول، مجلة العلوم الإنسانية**، السنة الرابعة: العدد 29 ص ص 28-96. متوفر عبر. ksu.edu.sa/sites/KSUArabic/Research/ncys/Documents/r76.pdf

عبد الله، جلال معوض(2003) الفساد السياسي في الدول النامية، **مجلة دراسات عربية**، العدد (4)، بيروت، لبنان.

عبد المولى شوربجي، سيد (2006) **مواجهة الجرائم الاقتـصادية فـي الـوطن العربي،** جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
عبـد الوهاب، سميـر (2001) :**المشاركة الشعبية في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولـة والمجتمع،** مركز دراسـات واستـشارات الإدارة العامـة، جامعـة القاهرة.
العتيبي، أحمد (2009) "**درجة تطبيق الشفافية والمساءلة الإداريـة للحـد مـن ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في الكويت،** رسـالة ماجـستير غير منشورة، جامعة الكويت.
عجمية، محمد عبد العزيز، وعطية ناصف (2003). **التنمية الاقتصادية**. جامعـة الإسكندرية، مصر.
العضايله، محمد، (2000**)" الشفافية ومكافحة الفساد "، في كتاب " نحو شـفافية أردنيـة"**، تحرير سائدة الكيلاني وباسم سكجها، مؤسسة الأرشـيف العربـي، عمان، الأردن.
العيسوي، عبد الرحمن (2006ب). **علم النفس الاجتماعي التطبيقـي،** ط1 الـدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
غبوش، أحمد الطيب (1989). **معوقات الإصلاح الإداري** ، ع (38-39)، مـسقط، سلطنة عمان.
الغزي، ناجي(2010) " **ظاهرة الفساد : مسبباتها وتحليلها وأثارها على المجتمع العراقـي،** متـوفر عبـر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158307
فرحات، حسن(2004) الفساد و منعكساته الاقتصادية والاجتماعية .مجلة جامعة دمشق . المجلد (18) العدد (1) ، ص ص 168-189.
قديح، سليمان، فايز(2003) "**الظروف الأسـرية وعلاقتهـا بـبعض خـصائص الشخصية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة**" رسالة ماجـستير غيـر منشورة، ضمن البرنامج المشترك بين جامعة عين شمس-كليـة البنـات و- جامعة الأقصى- كلية التربية، غزة.

القريوتي، محمد قاسم (2001) **الإصلاح الإداري بين النظرية** والتطبيق، دار وائـل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الكايد ، زهير عبد الكريم (2003) **الحكمانية: قضايا وتطبيقات،** المنظمة العربيـة للتنمية الإدارية ، القاهرة.

الكبيسي، حسن(2010)، "**درجة الالتزام بالشفافية الإدارية في الحد مـن مظـاهر الفساد في الدوائر الحكومية في محافظة بغداد من وجهة نظر العاملين فيها،** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد.

الكبيسي، عامر(2000) " الفساد الإداري: رؤيـة منهجيـة للتـشخيص والتحليـل والمعالجة ". **المجلة العربية للإدارة،** العدد الأول، ص 85 – 122. المنظمـة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة:

الكبيسي، عامر(2005) **الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهتـه،** مؤسـسة اليمامة الصحفية، الرياض.

كنعان، نواف سالم (2008) الفساد الإداري والمالي أسبابه وآثاره وسائل مكافحته، **مجلة الشريعة والقانون،** العد 33، الإمارات العربية.

الكواري، علي خليفة (1985) نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حـضارية، **سلسلة كتب المستقبل التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية،** العـدد6، ص 84-109. بيروت.

كوفمان، دانيال (1996). **الفساد والتنمية، التمويل والتنمية،** مؤسـسة المعـارف، بيروت.

كيتجارد، روبرت(2007) **السيطرة على الفساد،** ترجمة، علـي حـسين حجـاج. مراجعة فاروق جراز. الطبعة 5، دار البشير، عمان، الأردن.

اللوزي، موسى (2002) **التنمية الإداريـة : المفـاهيم، الأسـس، التطبيقـات،** الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان .

المالك، خالد الحسن، العلي، مصطفى،عياد محمد علي،(2005) **التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد الحكومي في البلدان النامي**ة، مركز عـشتار للتـدريب

الصحفي بالتعاون مع برنامج المجتمع المدني العراقي منطقة الوسط والجنوب، قسم مكافحة الفساد، بغداد.

مخيمر، عبد العزيز جميل وآخرون (2000). **قياس الأداء المؤسـسي للأجهـزة الحكومية،** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

المسلماني، هاشم علي عيسى (1999) . **تقييم فعالية التطوير الإداري ومعوقاته في الإدارة: وجهة نظر الموظفين،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتـصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

المعلا، محمد بن خليفة(2003) **الجريمة المنظمة والفساد،** المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنيـة بالريـاض بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بفيينا خلال الفترة مـن 10-1424/8/12هـ الموافق 6-2003/10/8م.

منظمة الشفافية الدولية (2008) متوفر عبر: www.Transpareney.org

الناصر، ناصر عبيد(2002) **ظاهرة الفساد،** دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.

النجار، أحمد السيد (2000)، **الفساد ومكافحته في الـدول العربيـة، الاتجاهـات الاقتصادية الإستراتيجية،** مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

نجم، عبود نجم (2005) **أخلاقيات الإدارة في عالم متغيـر،** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

هاريسون، ديفيد(1998م). **علم اجتماع التنمية والتحديث،** ترجمة محمـد عيـسى برهوم، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

هيئة النزاهة العامة، (2007) متوفر على الموقع: http://www.nazaha.iq/

هيجان، عبد الرحمن أحمد(1998) استراتيجيات ومهارات مكافحة الفـساد الإداري **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب** ، المجلد (12) العـدد (23) ، ص ص 203-265. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الوريكات، عايد(2004) **نظريات علم الجريمة،** دار الـشروق للنـشر والتوزيـع، عمان، الأردن.

وزارة شؤون البلديات والزراعة / البحرين(2006) : **الحكم والحكمانيـة** / أفكـار للمناقشة، متوفر عبر:http://websrv.municipality.gov.bh/ppd/doc/legislations/ministries

ب. المراجع الأجنبية:

Ades, A. and R. Di Tella, (1996), "**The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empiricol Contribution**" IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2, PP. 6-11.

Allan, Mary (2006). **Accountability and the Promise of Performance: In Search of the Mechanisms**. Public Performance and Management Review, 28 (3), 376– 417

Carol, D &, Patty, S (2007) **Analyzing and assessing puplic accountability. A conceptual framework**, European governance papers.

Christensen, G& Peter, M (2007) Public Accountability. In The OxfordHandbook of Public Management; **Ferlie E., LynneL., Pollitt C., Eds.;** Oxford University Press:Oxford.

Heilman Bruce and Ndumbaro Laurean (2009) Corruption, Politics and Societal Values in Tanzania: An Evaluation of the Mkapa Administration's Anti-Corruption Efforts , **African Journal of Political Science**, Vol. 7; N° 1, pp:1-19.

Jhingan, M. (1999). **The Economics of Development and Planning-** Vrinda Publications (p) Ltd, 32 Revised and Enlarged Edition

Johnston, M. , (1997), "**What can be done about Entrenched Corruption**?" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC.

Killias, M. (1990). **Towards a better understanding of a key variables in the genesis of crime. Violence and Victims**, 5, (2) 97-108.

Kony, T.Y : (1996), "Corruption and its Istitutional Foundations: **The Experience of South Korea: IDS Bulletin**, Vol. 26, No. 2, PP. 48-55.

Lake, Helen, (2006). **Organizational Accountability Structure in Non Profit Organizations: A Case Study**, Dissertation Abstract International, 59(5), 1662.

Pedersen Storm, J& Rendtorff, J. D.,. (2007). Value-based Management in Local Public Organizations: A Danish Experience. Cross Cultural **Management. An International Journal**, 11(2).

Schneider, Anne L. (1990**). Deterrence and Juvenile Crime**. New York: Springer – Verlag.

Schnleider, F, Kirchler , E & Maciejovsky, B (2009) , **The social impact of administrative corruption Do Legal Differences Matter**?

Johannes Kepler University of Linz , Working Paper olo4, Austria , pp. 1 – 28.

Simser, Jeffrey(2008) Tax evasion and its relationship to corruption and avoidance typologies, **Journal of Money Laundering Control**, Volume: 11, Issue: 2, Page: 123 – 134.

Todaro, M. (2000). **The Economics of Development, Seventh Edition**, Addison- Wesley.

White M.S (1996) **Theory of Limits on Corruption and Some Applcations** -KYK los. Vol. 48- pp:51-62.

Wlliam, R.K. (1957**). Social theory and social structure**. Gilenco, II: free press.

الملاحق (أ)

أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ،و بعد

أفيدكم بأنني أقوم بإعداد رسالة ماجستير بعنوان (اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية نحو الفساد الإداري والمالي في العراق) وذلـك لنيـل درجـة الماجستير في علم الاجتماع (تخصص : علم الجريمة) بكلية العلوم الاجتماعيـة - جامعة مؤتة - الأردن.

راجيا التكرم بالإجابة عن فقرات الدراسة، علما بأن جميع المعلومات هي لغايات البحث العلمي فقط .

الطالب :

يوسف أنور

- -

-

<u>أولاً : البيانات الأولية :</u>		
1) النوع الاجتماعي :		
	1. ذكر :	( )
	2. أنثى :	( )
2) الجنسية:	**1. عراقي**	( )
	2. أخرى: حدد	....
3) العمر:.	**1. 20 – 34 عام**	( )
	2. 35 – 49 عام	( )
	3. أكثر من 50 عام	( )
4) المستوى التعليمي:		
	1. ثانوية عامة	( )
	2. بكالوريوس	( )
	3. دبلوم كلية مجتمع	
	4. ماجستير :	( )
	5. دكتوراه :	( )

5) الوظيفة :		
	1. مدير عام	( )
	2. مدير إدارة	( )
	3. رئيس قسم	
	4. رئيس فرع	( )
	5. موظف	( )
	6. أخرى: حدد	....
6) الحالة الاجتماعية:		
	1. أعزب:	( )
	2. متزوج:	( )
	3. مطلق: 4. أرمل :	( ) ( )
7) الدخل الشهري :		( )
8) عدد سنوات الخدمة :		( ) سنة

1- عوامل انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي

غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة	الفقرات	الرقم
					الرواتب القليلة وانتشار الفقر بين الموظفين	1
					ضعف التشريعات القضائية بحق مرتكبي الفساد	2
					انتشار الفساد كثقافة عامة بين الموظفين	3
					كثرة الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد	4
					قلة الرقابة الداخلية وعدم المحاسبة	5
					تورط كبار المسئولين في الفساد	6
					الترهل الإداري وعدم الجدية في إنجاز العمل	7
					الجشع والرغبة في الثراء السريع	8
					الانفلات الأمني وكثرة التفجيرات	9
					المحاباة والمحسوبية وعدم الإنصاف	10
					تطبيق التعليمات والأنظمة لتحقيق المصالح الشخصية	11
					عدم الإلمام الكافي بالمهام والواجبات الوظيفية	12
					استغلال الصلاحيات الوظيفية للأغراض الشخصية	13
					عدم تطبيق المعايير القانونية في التعيين والترقية	14
					عدم تطبيق البرامج الحاسوبية في ضبط الأمور المحاسبية والمالية	15
					مركزية القرارات المالية	16
					الإغراءات الكثيرة التي يقدمها المتعاملون	17
					سهولة الحصول على المعلومات السرية	18
					عدم وجود سياسات مالية واضحة لتنسيق وتوثيق المعاملات المالية بين البنوك والمؤسسات الحكومية	19
					غياب الوازع الديني والأخلاقي بين الموظفين	20

2- مستوى تنفيذ الحكومة لإجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم الحكومة بالتحقيق وإصدار العقوبات السريعة في قضايا الفساد					
2	تعمل الحكومة على تشديد العقوبات على المتورطين في قضايا الفساد					
3	تعمل الحكومة على منح صلاحيات واسعة لأجهزة مكافحة الفساد					
4	تعمل الحكومة على نشر مخاطر الفساد الإداري من خلال وسائل الإعلام					
5	تعمل الحكومة على الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في مجال مكافحة الفساد					
6	تقوم الدولة بالإعلان عن الأشخاص المتورطين في قضايا الفساد والأحكام الصادرة بحقهم في الصحف					
7	تقوم الحكومة بتطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة ودعم إجراءاتها					
8	تعمل الحكومة على تطبيق البرامج المحوسبة في الرقابة الداخلية في أجهزة الدولة					
9	تقوم الدولة بمكافأة الأشخاص الذين يقومون بالتبليغ عن قضايا الفساد					
10	تعمل الدولة على تعزيز العدالة بين الموظفين عن طريق القضاء					
11	تقوم الدولة بدعم البحوث العلمية والدراسات المساعدة لمكافحة الفساد					
12	تقوم الدولة بمحاربة الفقر والبطالة					
13	تعمل الدولة على سن وتطوير النظم والقوانين التي تحد من الفساد الإداري					
14	تعمل الدولة على التثقيف ونشر المعلومات عن طرق الفساد المستحدثة					
15	تقوم الدولة بتطبيق مبدأ "من أين لك هذا؟" للتحقيق في قضايا الفساد					

3- الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على انتشار الفساد .

الرقم	الفقرات	موافق بشده	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشده
1	التزوير في المعاملات الرسمية					
2	عدم العدالة في المكتسبات					
3	افتقاد الثقة بين الأفراد والدولة					
4	انتشار الرشوة بكل صورها					
5	انتشار الاختلاس والسرقات المالية					
6	انتشار الخلافات والمشاحنات بين أطراف الفساد داخل المجتمع					
7	تفشي الجريمة المنظمة والأفراد المتنفذين في قوت الشعب					
8	تعرض سمعة الأشخاص والعائلات للتشهير وتشويه السمعة					
9	زيادة حالات التهرب من دفع الضرائب والرسوم					
10	معاناة الأفراد من عدم العدالة والإنصاف في الحقوق والممتلكات					
11	تعرض الأشخاص والشركات للإفلاس					
12	ضياع وتأخير المعاملات الرسمية للأفراد والشركات في مؤسسات الدولة					
13	شيوع الأنانية وحب الذات وعدم الاهتمام بمشاكل الآخرين					
14	انتشار الوساطة والمحسوبية لتسيير المعاملات الرسمية					
15	ظهور أنماط جرائم جديدة في المجتمع مرتبطة بالفساد					

4- حسب رأيك ما مدى انتشار ما يلي في أجهزة الدولة

الرقم	الفقرات	مرتفع جدا	مرتفع	لا يوجد	قليل	قليل جدا
1	التزوير					
2	الوساطة والمحسوبية					
3	التعدي على المال العام					
4	الرشوة بكل صورها					
5	الاختلاسات والسرقات المالية					
6	التحايل على القوانين والأنظمة					
7	التهرب الوظيفي والجمركي					
8	إساءة السلطة وعدم العدالة والمساواة					
9	استخدام امتيازات الوظيفة للأغراض الشخصية					
10	عدم تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات					

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الملحق(ب)

وثائق الفساد

نماذج من وثائق مترجمة من اللغة الكردية إلى العربية

نموذج رقم (1)

المحترم/ رئيس برلمان كردستان

الموضوع/ مذكرة

ان رئاسة الاقليم في19/4 2004 قام تصدير قانون ميزانية اقليم كردستان والمرقم 1 /1 /2010

ان ملخص هذه المذكرة ان قائمة التغير المعارضة يطلب من البرلمان المساواة بين رواتب الاقليم والمركز في حسب المادة 24 الآتية:

1 - على وزارة المالية والاقتصاد اقليم كردستان مساواة بين رواتب موظفي الحكومة الفيدرالية

2 - المساواة بين رواتب المتقاعدين في اقليم كردستان مع المتقاعدين في الحكومة الفيدرالية

3 - المساواة بين رواتب القوات البيشمركة والأمن والشرطة في اقليم كرستان مع الرواتب في الحكومة الفيدرالية في بغداد، ولكن مع مرور أكثر من خمسة أشهر من وقت صدور القرار لم ينفذ اي من هذه القرارات الثلاثة، وعلى ذلك نطلب من سيادتكم التحقيق في هذه المخالفة القانونية ، لأن من إحدى مهمات و وظيفة البرلمان الرقابة من اجل خدمة الموظفين والمتقاعدين والأمن والبيشمركة والبوليس .

الرجاء التوضيح والإجابة

عضو البرلمان

برهان رشيد كوله

نماذج من وثائق مترجمة من اللغة الكردية إلى العربية

نموذج رقم (2)

المحترم رئيس اقليم كردستان العراق
الموضوع / مذكرة وطلب

هذه المذكرة تتضمن باختصار ان قائمة التغيير المعارضة وهم الجماعة التي انفصلت عن الاتحاد الوطني الكردستان بزعامة جلال الطالباني، وهو أيضا رئيس جمهورية العراق وذلك بعد انفصال هذه الجماعة عن الاتحاد الوطني قامو بتأسيس حركة باسم حركة التغيير بقيادة نوشيروان مصطفى الذي كان نائبا لرئيس الاتحاد الوطني الكردستاني أي نائب جلال الطالباني وفي انتخابات برلمان كردستان في 2010/7/25 تعرض مؤيدو هذه الحركة إلى (طرد،فصل،نقل تعسفي) في وظائفهم وذلك لان بعضهم كانوا من كوادر الاتحاد الوطني، وبعد ذلك انتموا الى حركة التغيير واستمر هذه الحملة حتى انتخابات 2010/3/7 انتخابات برلمان العراق وهذه المسألة بقت معلقة لحد الآن ، والتي تمت طردهم وفصلهم ونقلهم الأكثرية منهم من قوات الأمن والشرطة والبيشمركه الموالين لحركة التغيير المعارضة.

عضو البرلمان
برهان رشيد كوله

نماذج من وثائق مترجمة من اللغة الكردية إلى العربية

نموذج رقم (3)

المحترم رئيس مجلس وزراء د. برهم أحمد صالح

سؤال حول دائرة العلاقات الخارجية لحكومة إقليم كردستان الرجاء التوضيح بالنسبة لسؤالنا حول دائرة العلاقات الخارجية لإقليم كردستان العراق حسب تشكيلة حكومة إقليم كردستان ليس هناك وزارة باسم وزارة العلاقات الخارجية وعلى هذا الأساس باعتبار سيادتكم الوزير الأول في تشكيلة الحكومة في إقليم كردستان العراق وعلى هذا الأساس سوف نوجه عدة أسئلة الى سيادتكم:

وذلك كالآتي:

1- ما هو مكانة هذه الدائرة في تشكيلة الحكومة السادسة في إقليم كردستان العراق، وإلى أي سلطة تنفيذية تنتمي هذه الوزارة في رئاسة إقليم كردستان أو مجلس الوزراء، في حين أن تشكيلة الحكومة السادسة في إقليم كردستان لم يكن هناك أي إشارة لتلك الدائرة في مجلس الوزراء أو في تشكيلة الوزارات .

2- ما هي الأنظمة التي تستند عليها هذه الدائرة في نشاطاتها وما هو أهم نشاطات هذه الدائرة وكيف تقوم بتنفيذ أعمالها ونشاطاتها .

3- هل تستطيع حكومة إقليم كردستان العراق التحقيق والمسائلة مع مسؤول هذه الدائرة وعلى أي أساس يقوم مسائلته، وما و عنوانه الوظيفي وهل له حق المشاركة في اجتماع مجلس الوزراء ولماذا.

عضو البرلمان د. زانا رؤوف

نماذج من وثائق مترجمة من اللغة الكردية إلى العربية

نموذج رقم (4)

المحترم/ رئيس برلمان كردستان

الرجاء التحقيق فيما يلي

في 2010/4/19 قانون ميزانية ر/1 لسنة 2010 الصادرة في م/21

1- إن وزارة المالية والاقتصاد بالتنسيق مع وزارة الموارد الطبيعية تقوم ببيع النفط الخام في إقليم كردستان (مبيعات مشتقات النفط) وذا حسب الدستور العراقي لقانون النفط والغاز أن هذه الأموال قبل التصرف بها يرجع إلى البرلمان للتصديق عليها

2- جميع أموال العقود النفطية والغاز في إقليم كردستان يوضع في حساب خاص في وزارة المالية ويتصرف بها مجلس الوزراء للمشاريع حسب عقود النفط والغاز، وأيضا لمشاريع البنى التحتية بشرط قبل التصرف بها يجب ان يصادق عليها في برلمان كردستان العراق وكما أشار إليه وزير الموارد الطبيعية أن هنالك خمسة مليارات دولار منح مشاريع الشركات النفطية وأيضا بيع النفط ومشتقاته بمبلغ 480 مليون دولار ، وكان المفروض ان يوضع في ميزانية تكميلية في حساب شفاف ويعطى لرئيس برلمان كردستان العراق من قبل رئيس مجلس وزراء اقليم كردستان العراق ووزير المالية ووزير الموارد الطبيعية ، وهذا مخالف لقانون الميزانية لذلك تطالب قائمة التغيير والمعارضة في البرلمان الكردستاني الرقابة والتحقيق على هذه القضية.

قائمة التغيير والمعارضة في

البرلمان الكردستاني

نماذج من الوثائق باللغة الكردية